S/PV.7430

الأمــم المتحــدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٣٠

الثلاثاء، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جودة/السيد الحمود/السيدة قعوار	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1511161 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، لبنان، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، الهند، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس نائبة المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو المتكلمين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد توماس هاردينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني للمملكة الأردنية على تنظيم جلسة اليوم. وتأتي هذه الجلسة في فترة حاسمة أخرى في سياق تطور النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، في حين تهدد المنطقة بأسرها النزاعات العنيفة والتطرف.

لقد شهدنا على مدى الأعوام الماضية جهودا دؤوبة لتحقيق السلام الشامل عن طريق التفاوض وعلى أساس الحل القائم على وجود دولتين. لكن وبدلا عن تحقيق السلام، مرت عقود عديدة من الفشل والفرص الضائعة، الأمر الذي أسفر عن تكلفة بشرية هائلة. ولا تزال إمكانية الحل القائم على وجود دولتين تتضاءل، مع ما لذلك من عواقب محتملة وخيمة. ويُتوقع تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في الأسابيع القادمة. وبالتالي، أحث بقوة الحكومة القادمة على إعادة التأكيد على التزام إسرائيل بحل الدولتين، واتخاذ خطوات ذات مصداقية من شأنها أن تهيئ بيئة تفضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية، بما في ذلك تجميد النشاط الاستيطاني.

وأرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، الذي حوّلت بموجبه إسرائيل الآن أكثر من ٤٧٠ مليون دولار في شكل إيرادات تحصّلها نيابة عن السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، أود أن أؤكد أن احتجاز هذه الإيرادات بصورة متكررة سيؤدي إلى نتائج عكسية، وينتقص على نحو خطير قدرة الحكومة الفلسطينية على الاضطلاع بمسؤولياتها. وأحث الطرفين على إيجاد حل مستدام لمشكلة تحصيل الضرائب وفقا لبروتوكول باريس الملحق باتفاقات أوسلو.

وبعد مضي سبعة أشهر منذ زيارتي الأخيرة إلى غزة، ما زلت أشعر بالقلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية وعدم إحراز تقدم في المصالحة بين الفلسطينيين، علاوة على بطء وتيرة إعادة الإعمار. وما تزال غزة تعاني من وطأة أزمة مالية خانقة، وما تزال مرتبات موظفي القطاع لم تسدد بعد، في حين بات أثر النزاع والفقر المدقع على الفلسطينيين في غزة شديدا. وأحث المجتمع الدولي على دعم سداد مرتبات الموظفين المدنيين الفلسطينيين في غزة مرة ثانية لأسباب إنسانية، بوصفه جزءا لا يتجزأ من الإصلاحات اللازمة والبالغة الأهمية المتفق عليها.

وأرحب بالجهود الجارية لتعزيز المصالحة الفلسطينية. ويجب على حكومة الوفاق الوطني أن تضطلع بدورها القيادي في قطاع غزة، بما في ذلك السيطرة على المعابر الحدودية. وإلى أن تتم إعادة فتح المعابر بشكل كامل في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ستواصل آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة العمل بوصفها أداة هامة للتخفيف من معاناة السكان في غزة. وحتى الآن، مكّنت الآلية حوالي ٧٠ في المائة من الأسر التي هي بحاجة إلى إصلاح منازلها من شراء المواد اللازمة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك وافقت إسرائيل على ٦٠ مشروعا من بين ١٣٠ مشروعا ممولا من قبل المجتمع الدولي والقطاع الخاص، في حين يستمر تنفيذ ستة منها حاليا.

وبالرغم من وعد هذه التطورات، فإن الاحتياجات لا تزال هائلة. وبالرغم من سخاء بعض الجهات المانحة، فإن فجوات التمويل الكبيرة ما تزال تهدد الاستقرار. وما تزال الوكالات الإنسانية تكافح في سبيل جمع مبلغ الـ ٧٢٠ مليون دولار المطلوب لتشييد ملاجئ مؤقتة لـ ١٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. ودون الحصول على تمويل فوري، سيرغم برنامج الأغذية العالمي على وقف المساعدة الغذائية التي يقدمها إلى ٩٥ ٠٠٠ من الفلسطينيين في غزة بحلول تموز/يوليه. وما تزال إمدادات المياه والطاقة في غزة غير مستقرة على نحو خطير، في حين لا يلوح أي حل طويل الأجل في الأفق. وأحث الجهات المانحة مرة أخرى على الوفاء بتعهداتها المعلنة في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وفي الضفة الغربية، ما تزال الاشتباكات مستمرة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين، بالإضافة إلى تدمير المباني المملوكة للفلسطينيين. وفي غضون ذلك يزداد الاحتجاز الإداري للأشخاص بوتيرة تبعث على القلق، بما في ذلك إلقاء القبض مؤخرا على أحد الأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني وتوجيه التهم إليه. ومن شأن هذه الحقائق أن تغذي الشعور بالإحباط والتوتر اللذين تنشأ عنهما حلقة مفرغة تؤدي إلى تقويض طريق السلام. وكلا الجانبين بحاجة إلى رؤية مزيد من الإجراءات البناءة، التي منها على سبيل المثال: موافقة إسرائيل مؤخرا على خطة ترمي إلى بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية ومبان عامة للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. ومن شأن خطوات كهذه أن تساعد على تخفيف الضغط، غير أنه ينبغي أن تؤدي إلى نتائج ملموسة أيضا.

ويجب أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود في سبيل العودة إلى مفاوضات من شأنها إنهاء احتلال استمر لما يقرب من نصف قرن من الزمان، وتمكّن دولتي إسرائيل وفلسطين من التعايش جنبا إلى جنب في أمن وسلام. وأشعر بالارتياح للمناقشات الجارية حاليا بين الدول الأعضاء في هذا الصدد. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم مثل هذه الجهود.

ويواجه كلا الجانبين خيارات صعبة.

ولكن ثمة خيار يسمو فوق كافة الخيارات الأخرى: إما أن يختارا السلام أو الموت والدمار والمعاناة التي ظلت سمات ملازمة للنزاع لفترة أطول من اللازم. لقد أُزهقت أرواح أعداد كبيرة للغاية من البشر ودُمرت حياة أسر عديدة وفقد الكثيرون جدا سبل عيشهم وتم غرس كم هائل من بذور عدم

الثقة. وفي نهاية المطاف، يجب على الطرفين إظهار الالتزام والشجاعة اللازمين لرسم المسار الصحيح صوب مستقبل أفضل.

الرئيس: أشكر صاحب المعالي الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لنائبة المراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيدة فداء عبد الهادي ناصر (فلسطين): نيابة عن وفد دولة فلسطين، أشكر معالي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، السيد ناصر جودة، على مشاركته ورئاسته لهذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن اليوم. كما نهنئ الأردن على رئاسة المجلس، مع تقديرنا الكامل لكل الجهود الحثيثة التي يبذلها وفد الأردن في طرح العديد من القضايا الهامة على جدول أعمال المجلس، ولموقفه الثابت ودعمه المتواصل لقضية فلسطين العادلة.

(تكلمت بالإنكليزية)

كما نعرب عن تقديرنا لوفد فرنسا على قيادته الماهرة لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. ونتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية ودعواته وجهوده الدؤوبة لإحلال السلام واحترام الإنسانية وتحقيق العدالة. ونتقدم بالتهنئة إلى ممثله الخاص والمنسق الخاص الجديد، السيد نيكولاي ملادينوف، على تعيينه ونتمنى له النجاح، ونؤكد له استعدادنا للتعاون معه في جهوده. كما نكرر الإعراب عن عميق تقديرنا للسيد روبرت سيري على خدمته التي دامت سنوات. ونحن نقدر الجهود التي بذلها دعما للشعب الفلسطيني وحكومته في العديد من الفترات الحرجة أثناء فترة ولايته، ومنها الحروب الإسرائيلية الوحشية الثلاث على غزة، كما نقدر جهوده المتواصلة لإيجاد حلول للمشاكل الناشئة وتعزيز السلام، بما في ذلك مناشداته الحارة للمجلس للعمل من أجل وضع حد لهذا النزاع المدمر، والذي لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ومن دواعي الأسف أن نداءاتنا الجماعية إلى مجلس الأمن لم تلق استجابة، وأُحبطت جميع المبادرات للعمل الجاد، وكان آخرها في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعزز التقاعس عن العمل إلى حد كبير تمتع إسرائيل بالإفلات من العقاب وأدى إلى تفاقم النزاع، والذي تمثل أفدح ثمن له في المعاناة الإنسانية وفي مصداقية النظام الدولي.

بينما نُحيي في الشهر المقبل ذكرى مرور ٦٧ عاما على نكبة عام ١٩٤٨، وتحل في حزيران/يونيه ذكرى مرور ٤٨ عاما على بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧، فإننا ينبغي ألا نغفل عن المفارقة المأساوية لهذين التاريخين. إذ يعاني الشعب الفلسطيني من أطول احتلال في التاريخ الحديث، وما فتئ ما يزيد على ٥ ملايين لاجئ فلسطيني يتجرعون مرارة النفي لما يقرب من سبعة عقود. إنهم شعب يكافح للحفاظ على هويته الوطنية ووجوده في مواجهة تحديات هائلة في سعيه المتواصل من أجل تحرير وطنه. وأصبحت هذه الأزمة غير مقبولة؛ بل أصبحت أزمة وجودية.

فحينما يُذبح الفلسطينيون في غزة بلا رحمة ويشوهون على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في ديارهم وفي مدارس الأمم المتحدة والملاعب والمستشفيات؛ وحينما تُقتل الأمهات والآباء ويتيتم ٥٠٠ ١ طفل على مدار ٥١ يوما؛ وحينما يلحق بهم الدمار والكوارث الإنسانية على نحو جائر؛ وحينما يرزحون تحت حصار مهين وخانق، يشل مجتمعهم ويجبرهم على العيش في فقر تحت أنقاض مجتمعاتهم المحلية ويعزلهم عن العالم بأسره - فهذه أزمة وجودية.

وحينما تقتلهم أو تجرحهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في الاحتجاجات السلمية لمجرد مطالبتهم بالحرية ووضع حد للاحتلال؛ وحينما تغتصب أراضيهم وتُستعمر؛ وحينما تُهدم

منازلهم وتُنزع ممتلكاتهم ليصبحوا فقراء ومشردين قسراً؛ وحينما يمارس المستوطنون المتطرفون الإرهاب ضدهم؛ وحينما تهان أديانهم وتُدنس مواقعهم الدينية، بما في ذلك المساجد والكنائس في مدينتهم المقدسة القدس؛ وحينما يُحتجز الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ويُسجنون ويتعرضون لتعذيب نفسي وجسدي وتتحطم أسرهم – فهذه أزمة وجودية.

وحينما تسن دولة إسرائيل أكثر من ٥٠ قانونا تمييزا وعنصريا ضد مواطنيها من العرب الفلسطينيين وتحاول باستمرار إنكار هويتهم وتاريخهم؛ وحينما يجهر قادة الدولة السياسيون والدينيون والعسكريون بخطاب تهديدي ضدهم، بما في ذلك دعوات إلى ''قطع الرؤوس بالفؤوس'' ضد أولئك الذين يعارضون سياساتها المتطرفة، ويدعون إلى نقل العرب الفلسطينيين – فهذه أزمة وجودية.

وحينما تدمر الحرب والحصار مخيما للاجئين في سورية، يقيم فيه اللاجئون الفلسطينيون بسلام منذ أكثر من ٦٠ عاما بانتظار حل محنتهم، ويتعرض لاعتداء وحشي من جانب إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويصفه الأمين العام بأنه ''أعمق دائرة في الجحيم''، وحيث اضطر الأطفال والنساء والرجال للفرار للنجاة بحياتهم ويتعرضون للتشتت والإحساس بالصدمة مرة أخرى؛ وحينما يغرق الفلسطينيون، الذين عُرفوا بقدرتهم الأسطورية على الصمود، في مياه البحر الأبيض المتوسط، وهم وغيرهم من الذين يحاولون الهرب من الحرب والفقر – فهذه أزمة وجودية.

كم من الإهانات والمظالم والمآسي يجب أن يتحملها شعب واحد؟ إلى أي مدى يجب أن تتدهور الحالة قبل أن يضطلع مجلس الأمن بواجباته المنصوص عليها في الميثاق وبالقرارات الصادرة عنه للإسهام في إيجاد حل عادل ودائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ولتحقيق السلام والأمن في منطقتنا؟ وإلى متى سيُسمح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه وحريته بدون عواقب؟ وإلى متى ستتجاهل إسرائيل مبادرة السلام العربية الجريئة، وتصر، بدلا من ذلك، على فرض نزاع لا نهاية له؟

وإذ وصلنا إلى هذه النقطة – بأن أصبحت الأزمة عميقة بهذه الدرجة الخطيرة – ينبغي أن تكون مداولات مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين غير روتينية، وينبغي أن يكون الإحساس بالإلحاح كبيرا. وهناك إجماع على أن الحالة لا يمكن أن تستمر وأنه يجب التوصل إلى حل دون تأخير. والاستثناء لذلك هو إسرائيل التي ما زالت متعنتة ولا تزال تعتقد بأنها دولة فوق القانون يمكن أن ترتكب الجرائم وتعرقل إحلال السلام مع الغياب الكامل للمساءلة، فيما تتوهم أنه يمكن إدارة النزاع وأن الاحتلال يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى. وقد أعيد تأكيد ذلك بشكل صارخ في الشهر الماضي حينما سخر رئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء الانتخابات علنا من الحل القائم على وجود الدولتين، المنصوص عليه في قرارات المجلس من القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) فصاعدا، وطرحه جانبا، وذلك في برهان آخر على خداع إسرائيل طوال سنوات المفاوضات.

وإزاء هذه الحالة، هل سيعمل المجلس على إنقاذ ذلك الحل أو سيتركه يتبدد،، الأمر الذي سيسفر عن حملة محمومة لإيجاد حلول بديلة – وفي مقدمتها الدولة الواحدة – وهو ما سيضمن استمرار النزاع العنيف والمعاناة لسنوات أخرى طويلة؟

نعتقد أن الوقت قد حان ليمارس مجلس الأمن القيادة. فالمعايير الأساسية للحل القائم على وجود الدولتين واضحة منذ وقت طويل ومتفق عليها على الصعيد العالمي. فهو يجب أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. ويجب أن يستند إلى حدود ٤ حزيران/ يونيه ١٩٦٧. ويجب على إسرائيل الانسحاب الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس

الشرقية، وإنهاء احتلالها بجميع مظاهره، بما في ذلك المشاريع الاستيطانية غير القانونية. ولا بد من إيجاد حل عادل لوضع القدس باعتبارها عاصمة لدولتين. ويجب التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د -٣) ومبادرة السلام العربية.

وهناك أيضا اتفاق واسع النطاق على أن تهيئة آفاق سياسية ذات مصداقية تتطلب تحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. فالشعب الفلسطيني بحاجة إلى أن يُصدق أن الاحتلال سينتهي، وينبغي منحه هذا الأمل. ومن المتفق عليه على نطاق واسع، في سياق الاعتراف بفشل المفاوضات التي استمرت أكثر من ٢٠ عاماً، أنه ينبغي عدم إعادة بعث العملية السياسية وأن عقد مؤتمر دولي ووضع إطار لدعم المفاوضات سيشكلان مساراً أجدى وأكثر عقلانية نحو التوصل إلى حل.

علاوة على ذلك، هناك اتفاق على أن الحالة الحرجة في غزة لا يمكن تجاهلها في أي محاولات للدفع بالعملية السياسية إلى الأمام.

وفيما ننوّه بتوافق الآراء هذا، نذكّر بأنه في عام ١٩٤٧ لم يكن هناك بالفعل أي توافق في الآراء، ومع ذلك وجد المجتمع الدولي بطريقة أو بأخرى الإرادة السياسية للعمل، واتخذ القرار ١٨١ (د-٢) الذي قسّم فلسطين التي كانت تحت الانتداب وأنشأ دولة إسرائيل. بيد أنه في عام ٢٠١٥، هناك توافق دولي في الآراء. واستنادا إلى توافق الآراء هذا، حيث ثمة ١٣٥ دولة تعترف بدولة فلسطين، وحيث تدعو البرلمانات الأوروبية حكوماتها إلى الاعتراف الرسمي بها، كاستثمار في إنقاذ حل الدولتين وتفعيله، نعتقد أن الوقت قد حان كي يمارس المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لجعل حل الدولتين أمرا واقعا، وتحقيق الاستقلال لدولة فلسطين، وتصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وإرساء السلام والتعايش الفلسطيني - الإسرائيلي على نحو حقيقي.

ونحن نناشد بالتالي مجلس الأمن أن يواجه هذه الأزمة بجدية، ويساعد الأطراف في التغلب على هذا المأزق الخطير. ويجب اعتماد مشروع قرار مجد، والأهم من ذلك، يجب إيجاد التصميم على تنفيذ الإرادة الدولية لتحقيق السلام العادل، والدائم، والشامل حيث يكون باستطاعة دولة فلسطين ودولة إسرائيل أن تعيشا في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. ونثني على مبادرة فرنسا في هذا الصدد، بالتنسيق الوثيق مع لجنة المتابعة الوزارية العربية، والدعوات التي وجّهتها الدول الأعضاء على نطاق واسع إلى المجلس للاضطلاع بواجباته، وما أعربت عنه بوضوح وعلى نحو مبدئي من دعم واستعداد للمساهمة في إيجاد أفق سياسي موثوق به. وتقف فلسطين على أهبة الاستعداد للتعاون مع هذه الجهود. ونحن نعيد تأكيد التزامنا باتباع مسار سلمي، وسياسي، ودبلوماسي، وقانوني بغية إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام العادل والشامل الذي يلبي التطلعات الوطنية المشروعة لهذا الشعب نحو العيش في جو من الحرية والكرامة ضمن دولته فلسطين، مع القدس الشرقية عاصمة لها، فضلا عن إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين.

وإلى جانب العملية السياسية، يجب تغيير الوضع على أرض الواقع. فالمطلوب بذل جهود فورية لوقف حالة التدهور، قبل أن يهتز حبل الاستقرار تماما ويصبح الحل بعيد المنال. وعلى المجتمع الدولي أن يتصرف بصورة عاجلة لإرغام إسرائيل على الكف عن سياساتها وممارساتها غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث شهد عام ٢٠١٤ أعلى عدد للقتلى المدنيين منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧. لن تكفي الكلمات والوعود الجوفاء. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب الحكومة الإسرائيلية الجديدة بإظهار

نواياها والالتزام بتحقيق السلام وباحترام القانون الدولي. ويجب على إسرائيل أن توقف أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ولا يسعنا أن يكون هناك حل قائم على دولتين بينما تعمل إسرائيل بنشاط وبصورة غير مشروعة من أجل تغيير الوضع الديموغرافي والمادي على أرض الواقع وترسيخ الاحتلال. ويجب عليها أن تكف عن مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات والجدار، وهدم المنازل والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين. ويجب عليها أن تضع حدا للإرهاب، والعنف، والاستفزازات، والتحريض من جانب مستوطنيها، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة ومحيط المسجد الأقصى، الأمر الذي يسبب وضعا مسموما يمكنه أن ينفجر في أي لحظة، بما في ذلك نشوب صراع ديني. ويجب أن تتوقف إسرائيل عن اعتقال واحتجاز فلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وأن تتوقف عن سوء معاملة الأسرى والمعتقلين، وأن تعمل فورا على إطلاق سراحهم. ويجب أن تكف عن محاولاتها المستمرة لتقويض المؤسسات والحكومة الفلسطينية.

وفي قطاع غزة، يجب العمل على تضميد الجراح الناجمة عن الحرب. والمطلوب بذل الجهود الملحّة للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية التي سببتها الحرب الإسرائيلية. فالتقارير الأخيرة، بما في ذلك التقارير الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ورابطة الوكالات الإنمائية الدولية، تشهد على مخاطر هذه الأزمة المزمنة، ويجب أن نراعي هذه التحذيرات. ويجب إنهاء الحصار الإسرائيلي غير القانوني، ويجب فتح المعابر في قطاع غزة أمام وصول المساعدات الإنسانية دون عائق، واستمرار حركة الأشخاص والسلع إلى قطاع غزة ومنه، والتواصل مع الضفة الغربية. وإن إعادة الإعمار أمر حتمي لأن أكثر من ١١٠٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين داخليا. ويجب أيضا معالجة أزمتي الوقود والمياه.

ونحن نناشد الجهات المانحة أن تحترم التعهدات بإعادة الإعمار، وننوّه بسخاء المانحين الذين فعلوا ذلك. كما نناشد تقديم الدعم المتواصل إلى حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء رامي حمد الله، بغية تمكينها من تولي المسؤولية الكاملة في قطاع غزة وتأدية دورها في التصدي للتحديات العديدة. كل هذا ضروري لإعادة إعمار غزة، وإحياء اقتصادها المدمر، وإعطاء الأمل لأبناء شعبنا. والبديل هو السماح بتزايد اليأس، والغضب، والتطرف، لا سيما في صفوف شبابنا على نطاق واسع، مما يحتم حدوث انهيار آخر، الأمر الذي يجب تفاديه بأي ثمن.

ونكرر أيضا نداءنا من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني. إنه شعب من السكان المدنيين العزّل الذين يحق لهم التمتع بحماية القانون الدولي الإنساني، والاستفادة من جميع أوجه الحماية بموجب القانون الدولي. هذا هو السبب الرئيسي لانضمامنا إلى اتفاقيات جنيف، والصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات الدولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولن نكف عن الدعوة والعمل من أجل حماية شعبنا، وإخضاع جميع مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين للمساءلة، وتحقيق العدالة للضحايا.

قبل أن أختتم كلامي، لا بد أن أضيف بضع كلمات حول أزمة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وبخاصة في مخيم اليرموك للاجئين. إن الصراع في سورية قد جعل وضعهم محفوفا بالخطر، وباتت احتياجاتهم للمساعدة والحماية هائلة. ونحن نرحب بالبيان الصحافي الذي أصدره المجلس يوم أمس، فضلا عن البيان الصحافي الذي صدر في ٦ نيسان/أبريل وركّز على مخيم اليرموك. ونحن نذكّر بالقرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، و ٢١٩١ (٢٠١٤). ونحث على

الامتثال الكامل لأحكامها. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم الالتزام بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. ونكرر الدعوة لوصول المساعدات الإنسانية دون عائق وباستمرار إلى المقيمين في المخيم، والذين شرّدوا من اليرموك، وتوفير الإقامة المؤقتة الآمنة لأي من المدنيين الذين يلتمسون ملاذا لهم يقيهم أعمال العنف. ونحن ننوّه بجهود مفوض الأونروا العام، بيار كراهينبوهل، خلال هذه الأزمة، بما في ذلك إحاطاته الاعلامية الهامة للمجلس وزياراته إلى مخيم اليرموك، ونشعر بالامتنان للجهود الجريئة التي بذلها موظفو الأونروا، إلى جانب شركاء في الميدان، بغية توفير الدعم للاجئين الفلسطينيين في سورية وفي البلدين المجاورين لبنان والأردن، على الرغم من الظروف الصعبة وغير المستقرة للغاية. ونحث الجهات المانحة على الاستجابة لنداءات الأونروا الطارئة بأسرع وأسخى قدر ممكن، بينما ننوّه تماما بدعم المجتمع الدولي والحكومات المضيفة على مدى عقود من الزمن. وكذلك نؤكد اليوم من جديد على

الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية القاضي بالحفاظ على حياد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ورفض الانجرار إلى الصراع. كما تتشاطر القيادة الفلسطينية تماما آمال المجتمع الدولي في إيجاد حل سياسي لإنهاء الصراع المروّع في سورية.

وفي الختام، نشدد على أن هذه الأزمة المأساوية تؤكد من جديد حالة الضعف الحقيقي للاجئين الفلسطينيين وضرورة إيجاد حل عادل لمحنتهم في سياق السلام الفلسطيني – الإسرائيلي والعربي – الإسرائيلي الذي نواصل السعي إلى تحقيقه. وعلى الرغم من أن الآمال في تحقيق السلام تضاءلت، فإن اقتناعنا بعدالة قضيتنا والتزامنا بالسلام هما أمران يظلان ثابتين. ونناشد بكل احترام جميع أعضاء مجلس الأمن الذين يجلسون حول هذه الطاولة أن يتحلوا بالمسؤولية والقيادة المطلوبتين لفتح الأبواب أمام تحقيق السلام، وإحياء الأمل، والنهوض بهذه الأهداف كمسألة ملحة وضرورية معا بالنسبة إلى منطقتنا والعالم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأريد أيضا أن أشكر وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن على حضوره هنا اليوم كي يترأس هذه الجلسة الخاصة.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، احتفل اليهود في جميع أرجاء العالم بعيد الفصح، الذي يُحيي ذكرى تحرير اليهود القدامى من الرق وولادة الأمة اليهودية. ويبدأ الاحتفال بطرح أصغر الأبناء في الأسرة أربعة أسئلة، وهو ما يُسمَّى أيضا مانيشتانا. فيسأل الطفل ”ما الذي تغيَّر، ولماذا تختلف هذه الليلة عن جميع الليالي الأخرى؟“. ونُجيب عن الأسئلة بسرد حكاية كيفية انتصار الحرية على القمع. وتلك الدروس وجيهة اليوم مثلما كانت قبل ٣٠٠٠ سنة. فالشعب اليهودي، طوال قرون تاق، وصلّى وناضل من أجل الحق في أن يكون حراً. وإسرائيل تجسيد لتلك الأحلام، والفصح يذكّرنا بأنه لا يمكننا أبداً اعتبار تلك الحريات من المسلَّمات.

ومنذ مناقشتنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.7360)، لم تزدد الفوضى في منطقتنا إلاَّ سوءاً. فقد سيطر على دولة قومية أخرى المتطرفون المتشددون – أولاً سورية، ثم العراق فليبيا والآن اليمن. وقد أظهرت العناصر المتطرفة في منطقتنا مستوى من الوحشية مذهلة حتى بمعايير الشرق الأوسط. وقد أصبحت الحالة مزرية جداً حتى إنَّ القادة العرب استجمعوا قواهم في استعراض نادر للوحدة. وينبغي ألاَّ يكون مفاجئاً أنهم شنُّوا الهجوم بقليل من المراعاة للتداعيات. فالضربات الجوية بقيادة سعودية في اليمن أصابت قوافل الإغاثة الإنسانية، والمستشفيات، والمدارس والأحياء

مدنية، وأسفرت عن مقتل عائلات بأكملها. ومع ذلك، لم تكن هناك أية إدانات من مجلس حقوق الإنسان، وأية دعوات إلى إنشاء لجان للتحقيق. ولو أنَّ الروائية جين أوستن كتبت عن الأمم المتحدة اليوم، لكان من الممكن تسمية الكتاب ''الكبرياء والانحياز''، لكنَّ العنوان الأكثر ملاءمة سيكون هو ''النفاق والمعايير المزدوجة''. وقد يظن المرء أنَّ بعض الدول العربية ستطالب بإحقاق العدالة. فقد سارع السفير السعودي في نهاية المطاف إلى الوقوف إلى جانب الممثل الفلسطيني أثناء النزاع في غزة في الصيف الماضي وفي تقديم المواعظ بشأن قيمة أرواح المدنيين. وحقيقة الأمر هي أنه حين تكون إسرائيل في قلب أزمة ما، فإنَّ العرب لا يُضيِّعون أي فرصةً. ولكن حين لا يمكن الإشارة بالأصابع إلى إسرائيل، فإنَّ بعض الدول العربية تثبت أنها قاسية القلب تماماً.

ونحن في عيد الفصح نتساءل ما الذي تغيَّر. إنني هنا اليوم لكي أخبر المجلس أنه إذا لم يتوقف عن الاستفراد بإسرائيل، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، ويبدأ بالتركيز على المخاطر الحقيقية في منطقتنا، فلا شيء سيتغير. ومثلما نطرح أربعة أسئلة في عيد الفصح، لنروي حكاية الحرية الحزينة، أطرح اليوم أربعة أسئلة لكي أوضح لماذا الحرية والسلام يبقيان حلماً بعيد المنال في الشرق الأوسط.

السؤال الأول: ما الذي تغيَّر في ما يتعلق بإيران؟ والجواب هو أنَّ إيران أكثر خطورة اليوم مما كانت في أي وقت مضى. فلا تخطئوا – إنَّ إيران ليست خطراً على إسرائيل والشرق الأوسط فحسب، بل هي خطر على العالم بأسره. إنها محرِّك العدوان وراء الفوضى في منطقتنا. لقد أمدَّت حزب الله، الذي لديه اليوم أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ صاروخ مخبَّأة في الأحياء المدنية وداخلها. وحزب الله يلعب لعبة الروليت الروسية الخطيرة. وبدل الرهان على الأحمر أو الأسود، يقامرون الآن بكل شيء على الخط الأزرق، حيث تحيط بإسرائيل الجماعات الإرهابية التي ترعاها إيران. فحزب الله موجود في الجولان السوري وجنوب لبنان، وحركة حماس في غزة. والنظرية الإيرانية واضحة من بغداد إلى بيروت ومن دمشق إلى صنعاء. والإرهابيون يرتكبون جريمة حرب مزدوجة، إذ يختبئون وراء المدنيين بينما يستهدفونهم.

وبانتشار النفوذ الإيراني، ينتشر الطغيان والقهر والإرهاب. ففي السنوات الأربع الماضية وحدها، ارتكبت إيران اعتداءات في ٢٥ بلداً في خمس قارات، أو أمرت بارتكابها. وإنني على يقين بأنَّ ممثل البحرين لم ينسَ المرة الأخيرة التي تدخَّلت فيها إيران في الشؤون الداخلية لذلك البلد، بقدر ما أظنّ أنَّ السفير السعودي في واشنطن العاصمة ما برح يذكر فنجان القهوة المرّ الذي تناوله في مقهى ميلانو. فتخيَّلوا إلى أيِّ مدى ستصبح الحالة أكثر خطورة في منطقتنا وحول العالم، إذا سُمِح لإيران بحيازة مظلة نووية. إنَّ إيران ماكرة ومتعصبة. لكنَّ المجتمع الدولي يودّ أن يسمح للنظام بالاحتفاظ بآلاف أجهزة الطرد المركزي لديه، ومواصلة تطوير قذائفه التسيارية البعيدة المدى وإخفاء الأبعاد العسكرية لبرنامجه النووي.

فأية رسالة يوجِّهها المجلس حين يكافئ نظاماً مخالفاً للقانون على انتهاك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي؟ إنَّ آية الله خامنئي يكذب ويخدع ويخون حتى أكثر مما تفعله شخصية فرانك أندروود في المسلسل التلفزيوني ''بيت من ورق''. والإثنان متوافقان مثلما وافق شن طبقة. وماذا عن الرئيس روحاني؟ لقد كان أحد أعماله الأولى بصفته رئيساً تعيين مصطفى بورمحمَّدي – المعروف في إيران بوزير القتل – وزيراً للعدل. وقد كان اسما على مسمى. ففي السنة الماضية، أعدمت إيران ٧٥٣ شخصاً؛ وهذا أعلى مجموع يُسجَّل في السنوات الإثنتي عشرة الماضية. وإيران هي أحد أسوأ منتهكي حقوق الإنسان، والراعي الأساسي للإرهاب العالمي، وهي وراء الكثير من الفوضى التي تعصف بالشرق الأوسط. وإذا

منح المجتمع الدولي دعمه لإيران بتوقيع اتفاق نووي، فإنَّ النظام سيكون أكثر خطورة من أي وقت مضى.

السؤال الثاني هو: ما الذي تغيَّر في ما يتعلق بحركة حماس؟ الجواب، لا شيء. فحماس تواصل إساءة معاملة شعبها وتشنُّ الحرب على إسرائيل. وفي الصيف الماضي، أثبتت حماس تجاهلها المطلق لسلامة الشعب الفلسطيني. فقد خبَّأت صواريخها في المدارس، وأطلقت القذائف من المستشفيات واستخدمت المدنيين دروعاً بشرية. واليوم، تتجاهل حماس مجدداً احتياجات شعبها، وهي تتسلَّح من جديد وتُعيد بناء هياكلها الإرهابية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، كشفت السلطات الإسرائيلية أنَّ حماس تستخدم معبر كيريم شالوم، المعبر الإنساني الوحيد إلى غزة، لإخفاء آلاف الأطنان من المواد الثنائية الاستخدام داخل شحنات من السلع الإنسانية. والمواد المهرَّبة تُستخدَم لإعادة بناء الأنفاق، وإعادة إنشاء معسكرات التدريب وتصنيع الصواريخ. ومنذ عملية الجرف الصامد، جرَّبت حماس إطلاق أكثر من ١٥٠ صاروخاً. وبتجربة كل صاروخ أُطلِق نحو البحر، تدفع حماس بنفسها نحو نزاع آخر. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، وجَّه قائد كبير في حماس دعوة جديدة إلى الفلسطينيين لخطف الإسرائيليين. وقد يكون الأمر مجرَّد مشكلة في سمعي، لكنني لم أسمع حتى الآن تقريراً رسمياً واحداً صادراً عن الأمم المتحدة عن أيٍّ من هذه التطورات الخطيرة. وبعض أعضاء المنظمة يرفضون تسمية حركة حماس بأنها جماعة إرهابية تُؤجج التوترات في منطقتنا وتُشعِل النار في مكاتب الأمم المتحدة. ففي كانون الثاني/يناير، سطا أعضاء في حماس على مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وأحرقوه.

إنَّ المجلس لا يقدِّم أية خدمات للشعب الفلسطيني حين لا يقوم بمساءلة حماس. وإنني لم أسمع أية انتقادات لحماس على حرمانها لشعبها من الحريات، أو عدم إجرائها لانتخابات حرة. وقد كان أكثر شيء قامت به حماس يشبه الانفتاح على أبناء شعبها في غزة حملة وسائل التواصل الاجتماعي التي أطلقتها في مطلع هذه السنة. وفي مسعىً منها لتحسين صورتها، شجَّعت الناس على طرح الأسئلة عبر تويتر باستخدام العنوان إسأل حماس. وقد طُرِح على الجماعة الإرهابية عدد من الأسئلة الهامة. وشملت تلك الأسئلة: كيف تمنع حماس تكرار الإصابات حين تُطلِق عشرات الصواريخ على إسرائيل في يوم واحد؟ وهل تظنُّ حماس أنه من الأفضل إخفاء أسلحتها في قسم الأطفال أم وحدة الشيخوخة في المستشفى؟ هل يستخدم قائد حماس خالد مشعل يده اليمنى أم اليسرى؟ فمن فندقه الفخم الآمن في الدوحة، يبدو أنه يتقن طلب خدمة الغرفة بإحدى يديه، بينما يأمر باعتداءات إرهابية باليد الأخرى.

لقد حان الوقت للتغيير. وعلى المجلس أن يرى حماس على حقيقتها، ويدعوها باسمها – منظمة إرهابية معترَف بها دولياً. فلتوقَّفوا عن منحها ممراً حراً، ولتبدأوا بإعطاء الإسرائيليين والفلسطينيين فرصة لمستقبل أفضل.

والسؤال الثالث هو: ما الذي تغيَّر في ما يتعلق بالقيادة الفلسطينية؟ وإذا لم يتغير أي شيء فيما يتعلق بحماس، فلماذا ينبغي للمرء أن يتوقع أن يتغير أيُّ شيء فيما يتعلق بالرئيس عباس؟ فهو يزعم أنه يدعم الحل القائم على وجود دولتين، ولكن من الواضح أنَّ تلك الرسالة تضيع في الترجمة، لأنّ أحداً لن يسمعه أبداً يطلِق هذا الزعم بالعربية. إنه يُصِرُّ على السماح للاَّجئين الفلسطينيين بإغراق الدولة اليهودية. لذا، فإنه في الحقيقة ملتزم بإقامة دولتين فلسطينيتين. والرئيس عباس يزعم أنه يعارض الإرهاب، لكنَّ حكومته أبرمت اتفاقاً مع تنظيم إرهابي، وتدفع رواتب لإرهابيين مُدانين وتحرِّض على شنِّ هجمات عنيفة ضد الإسرائيليين.

وفي الشهر الماضي، كرَّست السلطة الفلسطينية نُصباً تذكارياً في مدينة رام الله للإرهابي المسؤول عن مقتل ٣٧ مدنياً إسرائيلياً. وكأن ذلك لم يكن سيئاً بما يكفي، فقد أُعطي النصُب شكل ما تصفه السلطة الفلسطينية بأنه فلسطين، وهو يضمّ كل دولة إسرائيل من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت. فالفلسطينيون يريدون دولة بدون تقديم تسويات، وبدون تقديم تنازلات وبدون صنع سلام. وأنا أريد أن أكون واضحاً. إنَّ إسرائيل تحبِّذ قيام دولة فلسطينية، وهذا من شأنه أن يُنهي الصراع.

في ثلاث مناسبات منفصلة، عرضت إسرائيل على الفلسطينيين دولة، وفي المناسبات الثلاث رفض الفلسطينيون العرض أو انفضوا عن الطاولة.

لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل وجود دولة إرهابية أخرى في فنائها الخلفي. فلكم أن تصوروا كيف يكون عليه حال تلك الدولة. ولدينا لمحة عن ذلك عندما انسحبت إسرائيل من غزة في عام ٢٠٠٥. فقد تولت حماس زمام الأمور في قطاع غزة وأنشأت معقلا للإرهاب. وإذا ما أُعطيت حماس الفرصة فإنها ستنشئ دولة إرهابية ثانية في ”يهودا والسامرة“. وهذه الدولة الإرهابية ربما يطلق عليها أيضا اسم الدولة الإيرانية السورية العراقية اللبنانية. وسترعاها إيران وستكون أوضاعها متطايرة كأوضاع سورية والعراق ولبنان.

إن حماس ترهب أهالي غزة والسلطة الفلسطينية لا تفعل شيئا حيال ذلك. فقد تجاهلت التزاماتها بعملية الرقابة، وبالتحديد بأن تتكفل بعدم توجيه مواد البناء إلى الأنشطة الإرهابية. ولم تفرض جزاءات على التجار الذين يبيعون الإسمنت في السوق السوداء. وعلى النقيض من ذلك، تعاونت إسرائيل تعاونا كاملا مع الآلية الثلاثية لإعادة إعمار غزة وتراقب عمليات نقل عشرات آلاف الأطنان من إمدادات البناء. وإذا كان الرئيس عباس جادا في إحلال السلام، فيجب عليه أن ينهي تحالفه مع حماس، وأن يضع حدا للتحريض، وأن يعود إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.

أما السؤال الرابع، فهو: ما الذي تغير عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الدولي؟

قال ونستون تشرشل ذات مرة، ”إن أي كذبة تصل منتصف الطريق في كل أرجاء العالم قبل أن تتاح الفرصة للحقيقة لكي تصل إلى الناس.“ نجد الناس في هذه القاعة يجادلون شهرا إثر شهر بأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو نزاع على الأراضي ويمكن حله بمعالجة ما يسمى بالأسباب الجذرية له. هذه الكلمات طافت العالم مرات عديدة لا تحصى. وحقيقة الأمر هي أن نزاعنا ليس على المكان الصحيح لحدود إسرائيل. بل إنه يتعلق بحق إسرائيل في العيش في المقام الأول.

إن إسرائيل تناصر الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحرية. في الشهر الماضي، عقدت الدولة اليهودية انتخاباتها الوطنية العشرين. وهذا يمثل ٢٠ انتخابا جديدا نزيها وعادلا، أي أكثر مما أجرته قطر وإيران من انتخابات على الإطلاق. ومع ذلك، فإن أعضاء هذه المنظمة يشككون في الطبيعة الديمقراطية لإسرائيل ويركزون بصورة غير متناسبة على نزاعنا.

إن عنوان مناقشة اليوم هو ”الحالة في الشرق الأوسط“، بيد أنه لدى الاستماع إلى البيانات التي تُلقى في المجلس ربما يظن المرء بأن الشيء الوحيد الذي يجري في الشرق الأوسط هو النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. إن تركيز للعالم غير المتناسب على نزاعنا يمثل إجحافا لعشرات الملايين من ضحايا الاستبداد والإرهاب في الشرق الأوسط. ولا بد للمرء من أن يتساءل لماذا يستحق الفلسطينيون مزيدا من الوقت والاهتمام أكثر من اليمنيين أو السوريين أو الليبيين.

لقد آن الأوان لكي يتركز اهتمام العالم على ما ينبغي له التركيز عليه، أي بالتحديد على الإرهابيين ومن يرعاهم.

إن أعداء الحرية يسعون إلى إرجاعنا إلى عصور الظلام. إنهم ينكرون على النساء حقهن في الحرية، ويخضعون وسائط الإعلام للرقابة، ويملون الكيفية التي يجب أن تمارس بها الأديان، ويفرضون طرقا متطرفة للحياة من خلال الأعمال البربرية والعنف. وإسرائيل تقف على جبهة ذلك الكفاح، ولكنه ليس كفاح إسرائيل فقط. إنه كفاح كل من يؤمن بالتقدم والتعددية، والتسامح والحرية.

لقد ناضل الشعب اليهودي لأجيال من أجل تلك الحقوق. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت من أوائل البلدان في العالم التي بدأت في التدقيق على الناس في المطارات. وانتُقدت إسرائيل في جهودها لحماية الركاب، بسبب إخضاع المسافرين لصعوبة جمة. وبعد ثلاثة عقود، فإن سياسات إسرائيل التي كانت تسمى فيما مضى بالسياسات ''غير الحساسة'' أصبحت الآن ممارسة معيارية في كل مطارات المعمورة.

واجهت إسرائيل في تاريخها القصير مرارا وتكرارا مآزق أخلاقية كانت تسير يدا بيد مع مكافحة الإرهاب قبل أن تستيقظ الديمقراطيات الأخرى أمام ذلك الخطر بوقت طويل. فليكن واضحا بأن معركة إسرائيل اليوم سوف تقرر الكيفية التي نعيش فيها غدا.

ستحتفل إسرائيل يوم غد بيوم ذكرى وتكريم ٢٣ ٣٢٠ شخصا فقدوا أرواحهم جراء الحروب والإرهاب. سوف نتذكر الجنود الصناديد الذين قضوا نحبهم لكي ننال حريتنا، وسوف نتحسر ونترحم على آلاف الرجال والنساء والأطفال الذين أُزهقت أرواحهم فقط لأنهم كانوا إسرائيليين. إن الحرب لم تكن قط خيار دولة إسرائيل. فخيارنا ما برح على الدوام السير على طريق السلام. ولكن عندما تتحالف الحرب والإرهاب علينا فلن نستسلم، ولن نتراجع. فمنذ ما يزيد على ٢٠٠٠ سنة، ظل الشعب اليهودي من دون دولة ولا حول له ولا قوة، وظل يواجه الكراهية واللامبالاة. فتلك الأيام ولت إلى غير رجعة.

يوم الخميس سوف تحتفل إسرائيل بيوم الاستقلال، أي الذكرى السابعة والستين لنا بوصفنا دولة يهودية حرة ومستقلة. سوف نحتفل والفرحة تغمرنا وهاماتنا مرفوعة عالية، بكلمات نشيدنا الوطني ''هاتكفاه'' أملنا لم يضع بعد، أمل عمره ألفا سنة، في أن نكون أمّة حرّة في بلادنا، بلاد صهيون والقدس.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

يشرفني أن أترأس اليوم هذه الجلسة الدورية لمجلس الأمن عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد لكم التزام المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال عضويتها ورئاستها الشهرية لهذا المجلس، بمواصلة العمل مع بقية الدول الأعضاء لتحقيق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في صون وتعزيز الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الوئام الاستقرار العالميين، مرتكزين في ذلك على رصيد الأردن الكبير ومكانته المتميزة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في العمل المثمر والمتواصل لإنجاز هذه المقاصد السامية، وكذلك من منطلق سياسات الأردن التي تعكس صوت الحكمة والمنطق والاعتدال في منطقة ملتهبة تتغير فيها الأحداث على مدار الساعة.

تتولى المملكة الأردنية الهاشمية رئاسة مجلس الأمن في ظرف دقيق يتراكم فيه وبشكل غير مسبوق وابل من التحديات التي تتطلب منا العمل الجماعي الجاد والفوري لمجابهتها والتصدي لها بفعالية. من هنا نعيد التأكيد على أن عدم تحقيق السلام الفلسطيني الإسرائيلي عبر تجسيد حل الدولتين الذي بموجبه يتحقق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني، وعلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. إن

عدم تحقيق ذلك من شأنه أن يعمق هذه التهديدات والأخطار التي تعصف بمنطقتنا. ثمة مرجعيات شرعية ودولية لهذه الأهداف التي نصبو إليها.

نحن في المملكة الأردنية الهاشمية، الأقرب إلى فلسطين وأهلها والأكثر تأثرا بقضيتها، وبالتالي فإن الأردن ليس مراقبا أو وسيطا في جهود السلام بل صاحب مصالح وطنية عليا وحقيقية ومباشرة في إحلال السلام من خلال المفاوضات الجادة والملتزمة والمحددة بسقف زمني يفضي إلى تجسيد حل الدولتين ومعالجة القضايا الجوهرية كافة. وهي قضايا تشمل القدس واللاجئين، والأمن، والحدود، والمياه وغيرها. وهذه كلها قضايا تمس مصالح عليا للأردن، طبقا للمرجعيات الدولية المعتمدة، والشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، وعلى نحو يُلبي بالكامل المصالح الحيوية الأردنية المرتبطة بهذه القضايا كلها.

وفيما يتعلق بالقدس الشرقية المحتلة والمقدسات الإسلامية والمسيحية، فإننا ومن منطلق وصاية صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بين الحسين عليها واستنادا إلى واجب وشرف الرعاية الهاشمية التاريخية للقدس الشريف ومقدساتها، فإننا سنستمر ببذل كل جهد ممكن لرعاية وصيانة وحماية هذه الأماكن المقدسة، بما فيها خصوصا الحرم القدسي الشريف وفي القلب منه المسجد الأقصى المبارك. وسنستمر بالتصدي لأية انتهاكات إسرائيلية. ولن نتوانى، كما شاهد الجميع، في اتخاذ كل الإجراءات الدبلوماسية والقانونية إزاء أي انتهاك أو إجراء يستهدف المسجد الأقصى. وسنستمر بالعمل للحفاظ على عروبة القدس الشرقية المحتلة وعلى وضعها القانوني كمدينة واقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، حسب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أما بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإنكم تعلمون أن الأردن يحتضن العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في العالم. وجل هؤلاء مواطنون أردنيون، علاوة على وضعهم القانوني الثابت كلاجئين فلسطينيين. وبالتالي، فإن حماية حقوقهم المشروعة، التي تقرها المرجعيات الدولية لعملية السلام واستحصال هذه الحقوق، تقع في صميم مسؤولياتنا. كما أننا، كدولة مضيفة، لدينا بدورنا حقوقا واستحقاقات فرضتها الأعباء الجسيمة التي تكبدناها منذ نشوء مأساة اللجوء الفلسطيني، ولا نزال نتكبدها. وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أعبر عن عميق تقديري لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على جهودها المتواصلة والمتميزة في دعم اللاجئين الفلسطينيين في دول المنطقة. وأود التنويه إلى أن ما ينفقه الأردن من مبالغ على دعم اللاجئين الفلسطينيين سنويا يتجاوز مجموع موازنة الأونروا المخصصة لهم في الأردن، الأمر الذي يحمل الأردن أعباء اقتصادية إضافية.

ومع ذلك، فإننا نشدد على أهمية الحل الفوري لأزمة الأونروا المالية وعجزها النقدي المتراكم، بما في ذلك عبر تقديم حلول طويلة الأمد. وإننا نؤكد أن هذا هو الحل الوحيد لضمان استمرارية عمل الأونروا وبرامجها إلى حين التوصل إلى حل نهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ولا يخفى عليكم أن أي تخفيض في خدمات الوكالة يعني، بشكل غير مباشر، مطالبة الدول المضيفة بتعويض هذه الخدمات، الأمر الذي لا تستطيع هذه الدول تحمله.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فإن الأردن يطالب المجتمع الدولي بضرورة رفع الحصار الإسرائيلي الخانق عن قطاع غزة ووضع حد للمعاناة الإنسانية المتفاقمة في القطاع والنظر بجدية في عملية إعادة الإعمار المطلوبة منا جميعا بعد الويلات التي عانى منها أبناء وبنات هذا القطاع المنكوب.

وتأسيسا على كل هذا، فإننا ندعو إلى تضافر الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة لتجسيد حل الدولتين

وإنجاز الحل الشامل. ولا بد أن تكون هذه المفاوضات جادة وأن تتسم بحسن نية وأن تحدد بإطار زمني معقول وواضح وأن يواكبها التزام جدي بالفعل والقول بالامتناع عن أية إجراءات أحادية الجانب قد تهدد استمرارها أو تستبق نتائجها، بما في ذلك الاستيطان، الذي يجمع العالم على عدم شرعيته وقانونيته.

كما أوكد لكم بأننا سنستمر بالسعي، من منطلق عضويتنا في مجلس الأمن ورئاستنا الحالية له، بالإضافة إلى عضوية الأردن في اللجنة الوزارية العربية المكلفة بإجراء المشاورات والاتصالات مع القوى الدولية، للعمل على إطلاق المفاوضات الجادة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبالسعي للتوصل إلى توافق دولي على توفير إطار مرجعي للمفاوضات عبر كل السبل الممكنة، بما في ذلك، إن تمكننا وتوافقنا على ذلك، التوصل إلى قرار إجماعي لمجلس الأمن يوفر هذا الإطار المرجعي والسقف الزمني للمفاوضات المفضية إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد حل الدولتين. ونحن نجري المشاورات المطلوبة في هذا الشأن من خلال عمل اللجنة الوزارية التي ذكرتها آنفا والاتصال مع جميع القوى والدول المعنية.

لقد دخلت المأساة التي تشهدها سورية عامها الخامس، وما زالت تزداد استعارا يوميا. وما زال مسلسل القتل والعنف والدمار مستمرا في هذا البلد الشقيق وشعبه العريق. كما تغذي هذه المأساة عصابات الإرهاب والتطرف والإجرام الخارجة عن جميع القيم والمبادئ والأعراف الدينية والإنسانية. وبالتالي، لا مناص من العمل على الدفع باتجاه إنجاز الحل السياسي في سورية. وهو الحل الذي أكد الأردن منذ بداية الأزمة على أنه الحل الوحيد، بما يلبي تطلعات الشعب السوري ويحقق الانتقال السياسي إلى واقع جديد تشارك فيه الأطراف السورية كافة ويستند، بطبيعة الحال، إلى مخرجات مؤتمر جنيف ١، ويعيد الاستقرار إلى سورية ويؤدي إلى اجتثاث الإرهاب فيها الذي أصبح ممتدا إلى خارج حدودها ويصون وحدة سورية الترابية واستقلالها السياسي، ويسمح بالعودة الطوعية للاجئين السوريين، وبالأخص المتواجدين في دول الجوار السوري. وسيكون لنا حديث في هذا الشأن – حديث مطول – في الجلسة التي نخصصها لهذا الموضوع في ٢٤ الشهر الحالي.

ولا يسعني هنا إلا أن أعبر عن تقديرنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، الرامية إلى إيجاد هذا الحل السياسي للأزمة السورية. وهنا، لا بد من التنويه إلى أن الأردن يحتضن ما يقرب من مليون ونصف من المواطنين السوريين، نتقاسم وإياهم مواردنا المحدودة أصلا، الأمر الذي يحمل الأردن المزيد من الأعباء الاقتصادية الهائلة، التي تتجاوز بكثير طاقتنا. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أتقدم بالشكر إلى كل من قام بالمساعدة من الأشقاء والأصدقاء، وبخاصة الجهد الكبير الذي قدمته دولة الكويت، التي استضافت ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين.

إننا ندعم الشرعية في الجمهورية اليمنية الشقيقة، التي يجسدها الرئيس عبد ربه منصور هادي. ونجدد مساندتنا الكاملة لقرارات مؤتمر القمة العربية الأخير، الذي عقد في شرم الشيخ، بجمهورية مصر العربية، في نهاية الشهر الماضي، وأقر دعم الشرعية في اليمن والاستجابة لطلبه للمساعدة وفقا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك والمادة ٥١ من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، في منع المساس بالشرعية وصون وحدة اليمن الترابية واستقلاله السياسي. ونجدد دعوتنا، من على هذا المنبر، إلى ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن الأخير حول اليمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) لإنهاء العنف ووقف الإجراءات الأحادية الجانب والإجراءات الانقلابية وإعادة الوضع إلى طبيعته في ظل الشرعية في اليمن والعودة إلى الحوار والمسار السياسي، وفقا للمبادرة الخليجية.

تؤكد المملكة الأردنية الهاشمية أهمية الالتزام بدعم دولة ليبيا الشقيقة، لترسيخ سيادتها وأمنها واستقرارها ودعم البرلمان الليبي المنتخب والحكومة المنبثقة عنه باعتبارهما أساس الشرعية، وتشجع مسيرة الحوار الوطني ما بين القوى الوطنية الليبية التي تنبذ العنف والتطرف، وما جاءاستصدار القرار ٢٢١٤ (٢٠١٥) الذي قدمه الأردن، ودعا فيه الدول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة المتعلقة ليبيا إلا جهد يصب في هذا الإطار، ولا بد من أن نشير هنا إلى الحوار القائم بين الإخوة الليبيين الذي يستضيفه المغرب هذه الأيام والجهود الحثيثة التي يبذلها مبعوث الأمم المتحدة السيد برناردينو ليون التي نتمنى أن تتكلل بالنجاح.

لقد تفاقم خطر الإرهاب خلال السنوات الأخيرة في منطقتنا والعالم، حيث تنتشر عصابات إرهابية وإجرامية بمسميات وصور وأشكال مختلفة كتنظيم داعش وما يسمى بحركة الشباب في القرن الأفريقي وجماعة بوكو حرام وتنظيم القاعدة وغيرها من هذه العصابات التي تختطف الدين الإسلامي الحنيف وتشوه صورته والدين منها براء، لا بل أستطيع أن أقول إن رسالة الديانات كلها منها براء، وكما تعلمون فإن هذه العصابات ترتكب جرائمها البشعة زورا وتزييفا باسم ديننا الإسلامي العظيم الذي لا تمت له بصلة لا من قريب ولا من بعيد، فالإسلام يشكل نموذجا مثاليا في إجلال واحترام الكرامة الإنسانية وحياة الإنسان وحقوقه واحترام الحوار، وقبول الآخر، والتسامح. ولذلك، إسمحوا لي أن أعيد ما اقتبسته صباح اليوم في جلسة الجمعية العامة بشأن التسامح من كلام لجلالة الملك عبد الله الثاني في خطابه أمام البرلمان الأوروبي مؤخرا حيث يقول جلالة الملك ”حينما يتبادل الناس تحية السلام عليكم وهي دعاء للآخر بأن ينعم بالسلام، وهذا ما يعنيه أن يكون المرء مسلما، علينا أن نتذكر أنه قبل أكثر من ألف سنة، من إبرام اتفاقيات جنيف، كان الجنود المسلمون يؤمرون بألا يقتلوا طفلا ولا امرأة أو شيخا طاعنا في السن، وألا يقطعوا شجرة وألا يؤذوا راهبا وألا يمسوا كنيسة، هذه هي قيم الإسلام التي تربينا عليها وتعلمناها صغارا في المدرسة، وهي ألا تدنس أماكن العبادة من مساجد وكنائس ومعابد، وهذا ما يعنيه أن يكون المرء مسلما، وهذه هي القيم التي أربي أولادي عليها وسوف يعلمونها لأولادهم“. .

ولذلك، أكرر وأقول مرة أخرى بأن الحرب الطويلة الأمد ستكون الحرب الأيديولوجية في مختلف المجالات وعلى مختلف الصعد، حرب الفكر المستنير مقابل الفكر الظلامي، الذي يدعو إلى الإرهاب والقتل، ولكنها تتطلب بذل جهد جماعي وتكاتف الدول والشعوب التي تلتقي حول هذه المبادئ السامية لدحر خطر الإرهاب والتطرف الذي نراه كل يوم. وأؤكد هنا ضرورة العمل الفوري، كما أسلفت الجماعي وتطوير منهجية منسقة وشاملة تتضمن محاور عسكرية وأمنية في المدى المنظور يواكبها على المدى الأبعد كما أشرت، العمل على تجديد الخطاب الديني وتصحيح المفاهيم والمعتقدات الخاطئة لدى بعض الناس، والقيام بحملات فكرية وثقافية تخاطب العقول وتنتهج المنطق السوي والسليم، في إطار الحرب الأيديولوجية. إن خوارج العصر، هذه العصابات الإرهابية وهذا التطرف، ينمو ويتمدد بوجود عوامل اضطراب وقصور في التنمية، وغياب التوزيع العادل للمكتسبات وحالات الفراغ السياسي والأمني، والفتن والتراعات المذهبية والدينية بين مكونات الشعب الواحد، وبين الشعوب فيما بينها، الأمر الذي يتطلب العمل على عدم السماح بنشوب مثل هذه الاختلالات في أي من دولنا، وتهيئة كل أسباب عودة الاستقرار والوئام إلى دول عربية شقيقة تضرر نسيجها الاجتماعي أو انزلقت إلى حالة عدم الاستقرار والفراغ، بصرف النظر عن أسباب هذا الانزلاق. ولا بد لنا في هذا الصدد، أن نؤكد دعمنا للجهود التي تقوم بها الحكومة العراقية الحالية ورئيس الوزراء

الدكتور حيدر العبادي، والشعب العراقي لمكافحة الإرهاب وإزالة عصاباته وتنظيماته الإجرامية من أرض العراق، وسعيهم إلى تحقيق الوفاق والمصالحة الوطنية، مؤكدين بأن مشاركة جميع مكونات العراق الشقيق مشاركة حقيقية ودائمة ضمن عملية سياسية جامعة، وعدم تهميش أو إقصاء أي منها هو أمر أساسي لنجاح هذه الجهود. فالعراق دولة شقيقة وجارة لنا في الأردن، وأمنها من أمننا ونحن على مسافة واحدة من كافة مكونات هذا الشعب العريق.

لا بد هنا وفي ضوء التغيرات التي تشهدها المنطقة أن أشير إلى أننا في الأردن نراقب وبشكل إيجابي تطورات الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه بين مجموعة ٥+١ وإيران حول مشروعها النووي، ولا طالما أكدنا موقف الأردن الداعي لإيجاد حل سلمي للمفاوضات، مع التأكيد على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونأمل أن يكون هذا الاتفاق في شكله النهائي خطوة في اتجاه تعزيز الأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم، ومدخلا لحل الكثير من القضايا ذات الصلة.

(تكلم بالإنكليزية)

سأتكلم باللغة الإنكليزية لبضع دقائق، لأتناول مسألة الحاجة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتحسبا لتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، وبالنظر إلى الوضع في المنطقة، أود أن أذكّر سفير إسرائيل أن المنطقة لم تنقصها الأعذار أبدا لعدم القيام الأشياء. وأعتقد أن ما نحن بحاجة إلى النظر فيه اليوم هو اتخاذ مجموعة من القرارات اللازمة لتحقيق السلام، وليس البحث عن ذرائع لعدم القيام بذلك. إن مبادرة السلام العربية، وأنا واثق من أن السفير سيقدرها، تضم جميع العناصر اللازمة لضمان تحقيق السلام المستدام، ولكن حتى يتحقق ذلك السلام وينفذ، ثمة حاجة إلى توفر قوة الإرادة والنوايا الحسنة.

ومع كل الاحترام الواجب لعروض التلفزيون التي يشاهدها الناس، سواء تعلق الأمر بمسلسل بيت من ورق، أو مسلسل كبرياء وتحامل، في نهاية المطاف، يتطلب الواقع الميداني منا جميعا أن نضع خلافاتنا جانبا، وأن نطلق عملية تفاوضية جوهرية محددة زمنيا لتحقيق السلام، من شأنها ضمان الوصول إلى النهاية الذي ننشدها جميعا، ألا وهي حل الدولتين. وأنصح السفير بإعادة النظر في مبادرة السلام العربية، وإلقاء نظرة على العناصر التي لا نزال ملتزمين بها في العالم العربي. وكما قلت، ليس من شأن ذلك تحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين فحسب، بل بين إسرائيل والعالم العربي بأسره.

وبالنظر إلى جميع الديناميات داخل المنطقة وخارجها، لا سيما التهديد المتمثل في الإرهاب والتطرف، فإن القضية الفلسطينية تظل هي الجوهر والسبب الرئيسي لكثير من أوجه عدم الاستقرار التي نشهدها في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. فبتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وإحلال السلام واستتباب الأمن لجميع شعوب المنطقة ودولها، لا سيما إسرائيل، سنتمكن من التصدي على نحو جماعي للأخطار والتهديدات التي نواجهها كافة كمنطقة. ويجب على إسرائيل أن تصبح جزءا من المنطقة، بدلا من أن تكتفي بأنها تقع المنطقة. وبإحلال السلام، أعتقد أن تلك الغاية ستتحقق.

(تكلم بالعربية)

أختتم كلمتي بالتشديد على أن الأردن سيواصل العمل الجاد والمخلص لتنمية علاقات التعاون والتآلف ما بين دول العالم وشعوبه، وسيمضي في منهجيته ورسالته الهادفة إلى تعزيز الأمن والسلم العالميين والتصدي لنزعات الانغلاق واليأس والكراهية، تحت مظلة إنسانية واحدة. فالتاريخ والجغرافيا والمستقبل المشترك تربطنا، ومعا، يمكننا بناء ركائز الاحترام

المتبادل التي من شأنها ضمان المنفعة المشتركة للأجيال القادمة. أشكركم، والسلام عليكم رحمة الله وبركاته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، الوزير جودة، على ترأسكم لهذه الجلسة. ويدل حضوركم على الأهمية البالغة للمسائل المعروضة علينا.

في ٨ نيسان/أبريل، تعرض جنديان وعامل طبي ومسعف طبي إسرائيليون للطعن في الضفة الغربية على يد رجل فلسطيني. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، تعرض عامل فلسطيني عربي من عمال البلديات عمره ٢٠ سنة للطعن في هيرتزليا شمال القدس على يد إسرائيلي ذكرت التقارير أنه كان يصرخ "الموت للعرب". هذان مجرد مثالين على الهجمات الأخيرة التي تجسد التوتر المستمر والمميت بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن الأهمية بمكان أن يستأنف القادة على وجه الاستعجال مشاركتهم في الجهود الرامية إلى إحلال السلام، الذي يمثل أنجع السبل للحيلولة دون تصعيد هذا التوتر مثلما وقع في الكثير من الأحيان في السابق.

وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بحل الدولتين الذي سيفضي إلى إسرائيل آمنة جنبا إلى جنب مع فلسطين المستقلة وذات السيادة، والذي سيحقق السلام والاستقرار الدائمين للشعبين معا. وحل الدولتين هو السبيل الوحيد الذي سيكفل لإسرائيل مستقبلها باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية، وأفضل مسار للمضي قدما فيما يتعلق بأمن إسرائيل وتطلعات الفلسطينيين والاستقرار الإقليمي. ومن المهم أن يمتنع الطرفان عن أي إجراءات قد تزيد من زعزعة استقرار الحالة في المنطقة وتقوض آفاق التوصل إلى حل الدولتين. ومما يثلج الصدر أن الطرفين اتفقا على تحويل إيرادات رسوم التخليص الجمركي، مما يشكل خطة هامة ستعود بالنفع على الشعب الفلسطيني وستسهم في تحقيق استقرار الحالة في الضفة الغربية.

ونرحب بوصول منسق الأمم المتحدة الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الذي سيجلب معه خبرة دبلوماسية كبيرة في المنطقة، وهو يعقد بالفعل اجتماعات مع شخصيات رئيسية منذ وصوله إلى عين المكان قبل أسبوعين. ونشجع جميع الأطراف على العمل معه بصورة وثيقة.

كما نؤيد تأييدا قويا جهود الأمم المتحدة لتشجيع المانحين على دفع الأموال في أقرب وقت ممكن للوفاء بما تعهدوا به من التزامات في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ودعما لذلك الجهد، دفعت الولايات المتحدة أكثر ٩٥ في المائة مما تعهدنا به في القاهرة، وقدمنا أموالا إضافية تقوف المبلغ الأصلي الذي تعهدنا به. لكن على الرغم من أن نحو ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني ما زالوا مشردين في غزة وفقا لما أفادت به التقارير، لم يتم دفع سوى نسبة ضئيلة من الأموال التي تم التعهد بها في القاهرة. ويجب على الدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها، ويجب أن يكون بمقدور وكالات الأمم المتحدة إنجاز عملياتها في غزة بدون انقطاع.

وأود أن أنتقل الآن إلى سورية، خلال الأسابيع التي تلت هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بدعم من جبهة النصرة، على أهالي اليرموك المحاصرين، تفاقمت الحالة المأساوية فعلا لسكانها المقدر عددهم بـ ١٨ ٠٠٠، معظمهم من الفلسطينيين. فالناس المحرومون منذ مدة كويلة من الغذاء ومياه الشرب والإمدادات الطبية وغيرها من أوجه الدعم الإنساني الحيوي، يجدون الآن أنفسهم عالقين بين الأطراف المتحاربة، التي تبدي ازدراء فجا لسلامة المدنيين. وذكرت التقارير أن السكان تعرضوا لقصف النظام

جوا بالبراميل المتفجرة ولإطلاق النار من البر على أيدي داعش وغيرها من الجماعات المسلحة.

وبينما هرب الآلاف على ما يبدو، ما زال الآلاف عالقين. وفي حي التضامن المتاخم لليرموك، يحتمي بعض من تمكن من الهروب بإحدى المدارس. وفي الأسبوع الماضي، قال رجل هناك عن الحصار الذي يفرضه نظام الأسد على اليرموك ”لقد عشنا كارثة. كنا نموت هناك، بدون ماء ولا كهرباء طيلة عامين وستة أشهر.“ وقال هارب آخر ”لقد خرجنا كما ترونا، بدون أي شيء. كنا نأكل الحيوانات وأوراق الشجر.“ ووقفت امرأة اسمها فاطمة محتضنة رضيعها الذي وُلد قبل أقل من أسبوعين في اليرموك. وقالت فاطمة للمسؤولين أنها هربت لأنها كانت تخشى أن ولدها سيموت إن لم يخرجوا.

إن الحصار أسلوب شهدنا تطبيقه في جميع أرجاء سورية من جانب نظام الأسد والجماعات الإرهابية على حد سواء. ففي الشهر الماضي، أبلغت وكيلة الأمين العام آموس المجلس (انظر S/PV.7418) بأن الأمم المتحدة تقدر أن ٤٤٠٠٠٠ من المدنيين يعيشون في المناطق المحاصرة، مما يعني أن معظم السكان لا يستطيعون الخروج، والمساعدات لا يمكن إيصالها. وتقدر بعض الهيئات المُقدمة للمعونة أن العدد الإجمالي أكبر من ذلك بكثير. وفي دير الزور، وهي مدينة أخرى تحت الحصار، عرقل تنظيم داعش بصورة منهجية وصول المساعدات الإنسانية بل إنه قطع الإمداد بالكهرباء طيلة أشهر بينما كانت قوات النظام تمنع السكان من الهروب.

ويستخدم نظام الأسد والإرهابيون معاناة المدنيين السوريين كمجرد أداة أخرى لتعزيز موقفهم أو لتقويض موقف أعدائهم. ويجب أن يتوقف هذا. فمن واجب جميع الأطراف أن تحمي المدنيين، ومن واجب الأطراف كافة، بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، أن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية فورا ودون عراقيل مباشرة إلى السكان في جميع أرجاء سورية من جانب وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين. وجميع المدنيين الراغبين في مغادرة المناطق المحاصرة يجب أن يسمح لهم بأن يفعلوا ذلك بصورة آمنة، دون أن يتعرضوا للاعتقال ويخضعون للاستجواب ويُفصلون عن أسرهم. وتطمينات نظام الأسد لا يعتد بها، وبالتالي فإن الإشراف الدولي على أي عملية ترحيل من اليرموك ضروري على وجه الاستعجال.

ومن واجبنا أيضا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نكفل إجراء تحقيق شامل وسريع في ما أُبلغ عنه من استخدام للأسلحة الكيميائية، ومساءلة المسؤولين عنه. ومنذ أن اتخذ أعضاء المجلس القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) في ٦ آذار/مارس، الذي يندد باستخدام الكلورين كسلاح كيميائي، شهدنا مزاعم عما لا يقل عن ١٢ هجوما استُخدم فيها الكلورين أو مواد كيميائية أخرى.

وفي الأسبوع الماضي، استمع أعضاء المجلس مباشرة للدكتور تيناري، الذي يعمل في مستشفى سارمين الميداني، الذي استقبل أكثر من ١٢٠ ضحية لهجوم واحد فقط من تلك الهجمات. وقال إن عدد الضحايا كان كثيرا للغاية، وكانوا محشورين بعضهم فوق بعض على الأرض. وقال لنا أنه وزملاءه بذلوا كل ما بوسعهم لإنقاذ ثلاثة إخوة يبلغون من العمر سنة وسنتين وثلاث سنوات، على الرغم من موارد المستشفى الضئيلة. وأبلغنا عن شعور الأطباء والممرضين باليأس وهم يحاولون ضخ الأوكسجين في الصدور المرهفة لهؤلاء الأطفال الصغار. وأعرب عن حزنه الشديد وهو يغسل جثثهم الهامدة الصغيرة.

وإذا كنا نحن الأعضاء نشعر بالصدمة لهول ما سمعناه، ولا أعتقد أنه كان هناك شخص في تلك القاعة لم تهتز مشاعره لتجربة الدكتور تيناري، فيجب علينا أن نوجه استنكارنا إلى الحيلولة دون وقوع هجوم آخر مثل ذلك الهجوم. ويبدأ ذلك

بإنفاذ المجلس لما اتخذه فعلا من قرارات، كالقرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، اللذين تجاهلهما نظام الأسد مرارا وتكرارا.

وإنهاء تلك الهجمات يتطلب أيضا من البلدان أن تكف عن دعم وتسليح النظام وتستخدم بدلا من ذلك نفوذها للمساعدة على منع الأسد من استخدام الغاز ضد المدنيين السوريين وقصفهم بالبراميل المتفجرة وتعذيبهم. ويجب على بلدان المنطقة والبلدان التي لها نفوذ أن تتضافر للضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي، الذي يمثل السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع البئيس. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالحماس المتجدد الذي أبداه المبعوث الخاص دي ميستورا لتعزيز جهود الحوار المتواصلة، وبالدعم القوي الذي أعرب عنه الأمين العام لتلك الجهود.

وكما قال الرئيس أوباما مرارا وتكرارا، إن الحل السياسي الوحيد الممكن هو الحل الذي لا ينطوي على وجود الأسد في الحكم. فليس لديه أي مشروعية ولا أي دور في مستقبل سورية. والشراكة مع الأسد لن تساعدنا على هزم الجماعات المتطرفة العنيفة. ولن تؤدي سوى إلى تعزيز قوتها.

ومن بين أسباب الأهمية البالغة لتحقيق حل سياسي، أثر النزاع المزعزع للاستقرار بصورة بالغة على جيران سورية، مثل لبنان، الذي أصبح فيه الآن واحد من كل أربعة من سكان البلد لاجئا سورية. ومنذ بدء تدفق اللاجئين، تضاعف معدل البطالة في لبنان، واضطرت مدارسه للعمل بنظام الفترتين.

كما عملت الأزمة في سورية على تفاقم التحديات الأمنية للبنان، ولا سيما تلك التي تشكلها الجماعات المتطرفة العنيفة. وتضطلع قوات الأمن والقوات المسلحة اللبنانية بدور حاسم في مكافحة هذه التهديدات والدفاع عن سلطة الدولة. ونشيد أيضا بالجهود الجارية التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والمنسق الخاص كاغ لتفادي أي تصعيد في الأعمال القتالية على طول الخط الأزرق، وهي جهود تزيدها صعوبة تصرفاتُ حزب الله الخطيرة، مثل حيازته واستعداده الواضح لاستخدام الأسلحة في منطقة العمليات التابعة لقوة لأمم المتحدة.

إن حل الأزمة السورية والتخفيف من المعاناة التي لا نظير لها الناجمة عن النزاع في سورية وفي البلدان المجاورة – وأشكر الوزير جودة على سخاء الأردن في إيواء العديد من اللاجئين من سورية – لا يمكن أن يكون أكثر إلحاحا مما هو عليه الآن.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. إن حضوركم هنا اليوم يبين بوضوح الأهمية التي يوليها الأردن للمناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر الأمين العام بأن كي – مون على إحاطته الإعلامية.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل كل من إيران والمملكة العربية السعودية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، على التوالي.

لقد سمعنا جميعا بصوت عال وواضح الرسالة التي نقلها الأمين العام إلى المجلس مرارا وتكرارا بشأن الحالة غير المقبولة في الأرض الفلسطينية المحتلة. والحالة على أرض الواقع تبتعد بلا شك أكثر فأكثر ويوميا عن الحل القائم على وجود دولتين. وعلى مر السنين، شهدنا إجراءات منهجية وبلا هوادة تتخذها السلطات الإسرائيلية لكي تزيل الظروف المفضية إلى الحل القائم على وجود دولتين. وهذا يشمل توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة في تجاهل تام للقانون الدولي والغالبية الساحقة لآراء المجتمع الدولي. وزيادة بناء المستوطنات أدت أيضا إلى هدم المنازل الفلسطينية، وتشريد الأسر الفلسطينية وزيادة العنف والاستفزاز من قبل المستوطنين الإسرائيليين.

لقد سمعنا الإدانات الصادرة عن المجتمع الدولي،لكن لم تتخذ إجراءات حقيقية، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن، لإيقاف بروز واقع الدولة الواحدة. وبدلا من ذلك، ما زال المجتمع الدولي يعالج أعراض المشكلة، مثل الأزمة الإنسانية والإرهاب، لأنه يفتقر إلى الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة وإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث.

ونظرا لتكرار إخفاق المفاوضات الثنائية على مدى العقود الأربعة الماضية في التوصل إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، تعتقد ماليزيا أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يتولى زمام الأمور لإنهاء الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن الاحتلال الأجنبي الطويل الأمد لفلسطين عن طريق القمع والظلم والتمييز لن يفعل شيئا لتأمين الشواغل الأمنية الطويلة الأجل لإسرائيل. وبدلا من ذلك، فقد أوجد اليأس والغضب والتطرف، مع ما يرافق ذلك من الانعكاسات التي لا تزال لها صدى حتى الآن في جميع أنحاء العالم.

وللذين يصرون على أن السبيل الوحيد لإقامة الدولة الفلسطينية هو عن طريق المفاوضات الثنائية، أحثهم على تطبيق نفس المعيار على إسرائيل. هل كان لدولة إسرائيل أن تقوم لو أن المجتمع الدولي أصر على عدم إمكانية إقامتها إلا من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة مع البلدان العربية المجاورة لها؟ ألم يحن الوقت لكي يتخذ المجلس بشكل حاسم قرارا بشأن إقامة دولة فلسطينية، كما فعلت الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ لإقامة دولة إسرائيل؟

وأحد جوانب عدم استدامة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي تود ماليزيا إبرازه يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال الفلسطينيين. وهناك نحو ٣٠٠ طفل فلسطيني تحتجزهم الآن قوات الاحتلال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة. وخلال السنوات الثلاث الماضية، إزداد عدد الأطفال المحتجزين بنسبة ٨٧ في المائة. علاوة على ذلك، من الواضح أن وجود محكمة عسكرية للأحداث في إسرائيل، وهي المحكمة الوحيدة من نوعها في العالم، يشكل انتهاكا لاتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من أحكام القانون الدولي.

ووفقا للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، تصدر المحاكم العسكرية الإسرائيلية أحكاما بحق أكثر من ٧٠٠ طفل فلسطيني سنويا. وإساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي واسعة الانتشار، وثلاثة من كل أربعة أطفال تقريبا تعرض لشكل ما من أشكال العنف البدني أثناء الاعتقال أو النقل أو الاستجواب. وتتسبب هذه الممارسات في صدمات على نطاق واسع، والحرمان من الطفولة وزيادة التطرف. إن ماليزيا تدين هذه الحالة غير المقبولة وتدعو إلى الإفراج عن الأطفال الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل. ونحث إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل التي هي دولة طرف فيها.

وترحب ماليزيا بانضمام الفلسطينيين مؤخرا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهذا الإجراء يمثل قطع شوط طويل نحو إنهاء الإفلات من العقاب وردع جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من كلا الجانبين. وبالمثل، نرحب بقرار فلسطين الانضمام إلى مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمتعددة الأطراف. وما زلنا ندعم الجهود السلمية والقانونية والمتعددة الأطراف التي تبذلها فلسطين وترمي إلى جعلها عضوا محترما في المجتمع الدولي يلتزم بالقانون الدولي والقواعد والمعايير.

بعد الأحاطة الإعلامية الأخيرة والمؤلمة التي قدمها الشهر الماضي المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المنتهية ولايته، السيد روبرت سيري، شهدنا بعض الزخم الإيجابي

فيما بين أعضاء المجلس للشروع في بذل جهود منسقة من أجل حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في المجلس في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة الأردن بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط. أشكر الأمين العام بأن كي – مون على إحاطته الإعلامية. وقد استمعت باهتمام أيضاً إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا فلسطين وإسرائيل.

إن قضية فلسطين هي جوهر مسألة الشرق الأوسط وتؤثر على السلام والاستقرار الإقليميين. ولا تزال الحالة الراهنة في الشرق الأوسط متقلبة؛ وأصبح إيجاد حل لقضية فلسطين وإسرائيل أكثر أهمية وإلحاحا. وتأمل الصين في أن تضاعف الأطراف المعنية جهودها في الجوانب التالية من أجل المضي قدما نحو التوصل إلى حل مبكر للمسألة بين فلسطين وإسرائيل.

أولا، ينبغي لفلسطين وإسرائيل التمسك بالخيار الاستراتيجي لمفاوضات السلام. إن إنشاء دولة فلسطين المستقلة من خلال مفاوضات السلام والتعايش السلمي بين البلدين هو السبيل الوحيد أمام المشاكل بين البلدين. وتحث الصين فلسطين وإسرائيل على توخي السلام والجلوس معا من أجل استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن وإحراز تقدم فيها. ونأمل أن تظهر إسرائيل حسن النية والصدق، وتوقف بناء المستوطنات وترفع الحصار تماما عن غزة. وفي الوقت نفسه، ينبغي التصدي أيضا للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ثانيا، فيما يتعلق بقضية فلسطين، ينبغي لمجلس الأمن أن يكثف جهوده ويتحمل مسؤولياته الأساسية ويستجيب للطلبات المعقولة التي قدمتها فلسطين وغيرها من الدول العربية وينبغي له أن يضطلع بدور أكبر في تعزيز محادثات السلام، وإنهاء الاحتلال وتيسير إعادة بناء غزة.

ويتعين عليه أن يتخذ تدابير عملية لتعزيز التقدم بشأن قضية فلسطين.

ثالثاً، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنسيق وتوسيع مجال رؤيته. وتأمل الصين أن يستمر استخدام الآليات القائمة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة على القيام بدور إيجابي. كما ينبغي تكثيف الجهود من أجل استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى تحريك الأوضاع في الاتجاه الصحيح.

رابعاً، يجب العمل على تخفيف وطأة الوضع الإنساني في غزة بشكل فعال حيث تواجه جهود إعادة الإعمار هناك العديد من التحديات، ومنها الحصار الإسرائيلي، والوضع المتفجر في فلسطين والفجوة الهائلة في الموارد المالية. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على الوفاء بوعود المساعدة، والتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بكل السبل الممكنة والقيام بدور إيجابي في صون حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتقديم المساعدة الإنسانية.

والصين تساند الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وتشارك مع الأطراف المعنية بشكل فعال دائماً في تيسير الحوار والنهوض بالسلام، وذلك بأسلوبها الخاص ومن خلال قنواتها الخاصة. وما فتئنا ندعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها وتتمتع بكامل الحقوق السيادية. ونؤيد كذلك فلسطين وإسرائيل تعيشان في سلام

وأمن. ونتعامل بانفتاح مع كل المبادرات التي قد تسهم في استئناف محادثات السلام.

وقام المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط بزيارة أخرى لفلسطين وإسرائيل في نيسان/أبريل وتفاعل مع الطرفين بنشاط لتيسير محادثات السلام والتشجيع على إحلال السلام. وستواصل الصين بذل جهود كبيرة بغية إيجاد حل لقضية فلسطين وتخفيف حدة الأوضاع الإنسانية.

لقد دخلت الأزمة السورية عامها الخامس، وهي تتسبب في معاناة شديدة لشعب سورية، وتؤثر بشكل خطير على السلام والاستقرار الإقليميين. والحل السياسي هو السبيل الوحيد لاستعادة السلام والاستقرار والتنمية في سورية. وما فتئت الصين تدعم قيام الأمم المتحدة بدور إيجابي في إيجاد حل سياسي، كما تدعم المبعوث الخاص للأمين العام، السيد دي مستورا، في مساعيه الحميدة. ونرحب أيضا بجهود روسيا ومصر، وسواهما، لتشجيع التوصل إلى حل سياسي لمسألة سورية.

والصين تدعو المجتمع الدولي إلى المثابرة في التزامه بإيجاد حل سياسي وممارسة تأثير إيجابي على الأطراف السورية كافة وحثها على وقف إطلاق النار سريعا ووضع حد للعنف بغية إيجاد خطة للتسوية تكون ملائمة للحالة الخاصة للبلد وتراعى فيها مصالح كل الأطراف.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه الذي أكد فيه على ضرورة العمل للحفاظ على حل الدولتين.

ومرة أخرى، أعرب عن خالص التهنئة للرئاسة الأردنية لمجلس الأمن، وعن تقديرنا العميق لحضوركم، سيدي الرئيس، هذه المناقشة الهامة.

منذ الصيف الماضي، تشدد فرنسا على موقف بسيط، مؤداه أن حل الدولتين يتلاشى بسرعة. فاستمرار النشاط الاستيطاني غير المشروع يقوض قابلية الدولة الفلسطينية للبقاء على أرض الواقع يوماً بعد يوم. والفراغ السياسي يزيد من خطر التصعيد. وفي إسرائيل وفلسطين على السواء، يتجه الرأي العام إلى التطرف ويتبدد التأييد لحل الدولتين.

ولذلك، ثمة حاجة ملحة لوضع حد لذلك التدهور المتواصل الذي نشهده. وحتى يتسنى ذلك، علينا أن نؤكد من جديد التزامنا بحل الدولتين، ومن ثم رسم مسار سياسي يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل. وبدون ذلك المسار السياسي، سيكون لزاماً علينا مواجهة استمرار الاستراتيجيات الأحادية الجارية، التي تؤدي إلى تأجيج عدم الثقة بين الطرفين ليس إلاّ. وليس من مصلحة أحد أن يتوقف التعاون الأمني؛ أو أن تقوض السلطة الفلسطينية، التي استثمرنا فيها كثيراً، أو أن تدب المشاحنات الدبلوماسية في أوصال المؤسسات الدولية، مع الخطر الكامن في تفجر العنف. ولا يمكن أن ندعي أن تلك المخاطر لا وجود لها.

إن تحليل فرنسا لعدة أشهر حتى الآن يستند إلى فرضية بسيطة – أن تجديد الدعم الدولي وتعزيزه هو السبيل الوحيد لكي يلتزم الطرفان بالمسار الضروري للسلام بحزم. وكل شيء في الماضي القريب يبين عدم جدوى التعلق بالأمل في إمكانية استئناف إسرائيل والفلسطينيين للمفاوضات، ولا نقول اختتامها، دون تغيير جدي في المنهجية. وعملية السلام، كما نشهد فصولها منذ أكثر من ٢٠ عاماً، لم تفلح. والادعاء بخلاف ذلك هو بمثابة القبول بتردي الأوضاع على الأرض بصورة لا رجعة عنها.

لقد جددت فرنسا الجهود لحشد مجلس الأمن في الخريف الماضي، عندما استمعنا إلى نداءات شركائنا تطالبنا بالتحلي بالصبر. وكان علينا أن ننتظر المراحل الأولية للانتخابات ثم

نتيجة الانتخابات ذاتها. ولا بد لنا الآن من تقييم الانتخابات الإسرائيلية وما صدر من تصريحات وبيانات بشأنها.

وفي ضوء الخلفية الحالية، ليس أمام المجتمع الدولي سوى خيارين. الخيار الأول يتمثل في إدارة الأزمة بحلول لسد الفجوة، على أمل احتواء مستوى العنف انتظاراً لتوقيت أفضل لمعالجة المشاكل الأساسية. وللأسف، ستكون هناك أسباب وجيهة لتغيير المعايير، على سبيل المثال بما يتوافق مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية أو الأحداث الإقليمية أو انتخابات أخرى. فماذا سيحدث غداً، عندما يخسر الجميع، بينما تقربنا المستوطنات والعنف والتوتر من نقطة اللاعودة أكثر من أي وقت مضى؟

أما الخيار الثاني فيتمثل في العمل. وهذا هو خيار فرنسا، ليس انطلاقاً من مسؤوليتها كعضو في مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا لأن لدينا مصلحة مباشرة في أن ترى النور دولة فلسطينية تسهم في الاستقرار في الشرق الأوسط. وخيار العمل، في رأينا، يجب أن يستند إلى عنصرين بعينهما. أولاً، يجب أن يتحرك المجتمع الدولي بصورة مشتركة. وفرنسا تريد أن تنهض بنهج جديد يشمل عدداً أكبر من الشركاء، بالإضافة إلى الدور المركزي للأمم المتحدة – وهم الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن – وذلك بهدف مساعدة الأطراف على تقديم التنازلات الصعبة الضرورية للسلام وتقديم الدعم لها في تنفيذها.

علاوة على ذلك، يمكن لمجلس الأمن تقديم دعم مفيد في هذه العملية ويجب أن يكون طرفاً رئيسيا في النزاع. وهذا لا يعني فرض حل على الطرفين، بالطبع، بل وضع إطار للمفاوضات. وفي الواقع، من مسؤولية مجلس الأمن استصدار قرار توافقي ومتوازن يضع أخيراً بارامترات الوضع النهائي وجدول زمني للمفاوضات. وبعد قرابة ٥٠ عاماً منذ اتخاذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، تلك خطوة حتمية. ويجب أن يوفر ذلك القرار أساساً موثوقا به لاستئناف المفاوضات وتوليد الزخم السياسي الصحي الجديد والضروري.

وتوخياً للصراحة، لن تكون هناك دولة فلسطينية، وبالتالي لا سلام في الشرق الأوسط، من دون التزام جماعي معزز من جانب المجتمع الدولي. ونحن لا يمكن أن نستسلم أو نذعن لوضع راهن من شأنه أن يفضي حتمياً إلى كارثة. ونحن نعتقد بحماسة أكبر من أي وقت مضى أنه لا بديل عن إقامة دولة فلسطينية، ذلك أمر في صالح الأطراف كافة ويصب في صالح السلام بالدرجة الأولى.

لذلك السبب من الأهمية الحيوية أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نادرا ما كانت الحالة السياسية والأمنية في الشرق الأوسط مأساوية بدرجة أكبر. تتكشف هناك أسوأ أزمة إنسانية، وترتكب أشد انتهاكات حقوق الإنسان وحشية وقسوة مع نشوب المنازعات وسعي المتطرفين المتشددين إلى ترسيخ أقدامهم في المنطقة. وإذ يدخل النزاع في سورية عامه الخامس، لا يمكن أن تكون الحالة في البلد أشد سوءا مما هي عليه. لا يسعنا حصر عدد الموتى، ولا تزال الحكومة السورية تخفق في تحمل مسؤوليتها عن حماية شعبها، وبدلا من ذلك تشن الحرب عليه، باستخدام البراميل المتفجرة ومدافع الهاون والقصف والتعذيب والاختفاء القسري. وفي حين يوشك تفكيك برنامج سورية المعلن للأسلحة الكيميائية على الانتهاء تثير التقارير التي تفيد بوقوع هجمات متكررة بالكلور على المدنيين شواغل جديدة. ينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقيق على سبيل الاستعجال في تلك التقارير، ويجب تقديم مرتكبي تلك الهجمات للمساءلة، بما في ذلك من خلال الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لا تزال قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) دون تنفيذ إلى حد كبير. عدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في سورية مدمر. وكما ناقشنا مرتين هذا الشهر في مشاورات المجلس، لا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك المحاصر في سورية مروعة، والمعاناة هناك تفوق الوصف. هناك مواقع محاصرة أخرى انقطعت طرق الوصول إليها لفترات زمنية أطول، مثل داريا، حيث كانت آخر مرة تصل إليها مساعدات الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. لا يمكننا إلا أن نتخيل الحالة هناك. فاقم هذه الحالة التي لا تطاق انتشار داعش الذي صدمت وحشيته المتناهية العالم المرة تلو الأخرى.

تمس أربع سنوات طويلة من الأزمة السورية بمصداقية المجلس على نحو متزايد. لا يمكن أن يكون الحل السياسي أكثر إلحاحا وحتمية مما هو عليه الآن. يكتسي استئناف الحوار السياسي وفقا لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) أهمية بالغة. وينبغي للمجلس أن يقف متحدا وراء جهود المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا الرامية إلى التخفيف من معاناة ومحنة الشعب السوري وإيجاد حل سياسي للأزمة شامل للجميع وقابل للتطبيق. وينبغي أن تكون كفالة العدالة والمساءلة جزءا لا يتجزأ من هذه العملية. اقترحت لجنة التحقيق سبلا ممكنة من الواجب اتباعها للتأكد من تقديم جميع الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب إلى العدالة. ويقع على عاتق المجلس عبء التصرف.

واليمن، الذي وصف قبل عام بأنه قصة نجاح، على حافة الهاوية الآن. يجب على المجلس أن يفعل كل ما بوسعه للحيلولة دون سقوط اليمن في هوة الصراع الطائفي والحرب الأهلية والتفتت. ونرحب باتخاذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يفرض حظرا على الأسلحة ويوسع نطاق تدابير الجزاءات ضد المخربين والأشخاص المرتبطين بهم. ويتضمن القرار أيضا دعوة هامة إلى استئناف وتسريع المفاوضات الشاملة للجميع بوساطة الأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة لا تزال لا غنى عنها للجهود الرامية إلى إعادة اليمن إلى مسار الانتقال السلمي.

وفي العراق، يعمل الزعماء السياسيون، بقيادة رئيس الوزراء العبادي، على تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة. تبذل تلك الجهود في ظل الوجود الفتاك لداعش، الذي نجح في الاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية وشن هجمات وحشية على الأقليات الإثنية والدينية، بما في ذلك التعذيب والإعدام والاسترقاق والاغتصاب الجماعي وتجنيد الأطفال. في العام الماضي، أضرم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) النيران في ١١ كنيسة وديرا من بين ٣٥ متناثرة في مختلف أنحاء مدينة الموصل، ودمر تماثيل الشعراء والأدباء والشخصيات التاريخية ودمر قبر النبي يونس. وفي آذار/مارس، اقتحم مقاتلو داعش عدة كنائس ومقابر مسيحية، وحطموا مئات الصلبان وشواهد القبور المسيحية. دمرت مدن تاريخية وآثار خورسباد ونينوي والنمرود وهاترا وأضرحة صوفية، وكلها تشكل جزءا ثمينا لا يعوض من التراث التاريخي والثقافي للعالم. يجري تهريب تحف فريدة لتمويل المؤسسة الإرهابية الإجرامية.

وبينما يطارد الشعب العراقي داعش، يكتشف الآن مواقع إعدام جماعي في المناطق المحررة من الإرهابيين وينعي ضحاياه. غير أنه يجب التشديد على أنه ينبغي عدم تفاقم المظالم العالقة التي سبقت هجوم داعش بارتكاب انتهاكات جديدة موجهة ضد السنة، وهو ما من شأنه أن يحد من التقدم الذي تمس حاجة البلد إلى تحقيقه. ونحيط علما بدعوة رئيس الوزراء إلى القوات المسلحة العراقية والميليشيات الشيعية إلى الامتناع عن العنف. لا بد من إحراز تقدم في مجالات الشمول

الحقيقي للجميع والمصالحة والعدالة وتقاسم الإيرادات والثروة بشكل ملائم. كما نحث حكومة العراق على إعادة تأكيد التزامها بالعدالة الدولية بالانضمام إلى نظام روما الأساسي.

وإذ أنتقل إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، نرحب بتعيين السيد نيكولاي ملادينوف منسقا خاصا وممثلا شخصيا للأمين العام، والممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي، وأتمنى لهما كل التوفيق في مهامهما الهامة والصعبة للغاية. إن التحديات هائلة، لكن العملية يجب أن تمضي قدما. الانتظار والترقب ليس خيارا. ليس هناك حل سوى الاستئناف الفوري لمفاوضات السلام الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية نهائية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان من قبل ومبادرة السلام العربية، بما يفضي إلى دولتين ديمقراطيتين ذاتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود مقررة، في ظل سلام وأمن واعتراف متبادل. ذلك هو السبيل الوحيد لتلبية تطلعات الشعب الفلسطيني إلى دولة قابلة للحياة وشواغل إسرائيل بشأن الأمن الحقيقي والدائم. المأزق الحالي غير مستدام، وقابل للانفجار. يمكن لأي إجراء أحادي الجانب أو حادث أن يؤدي إلى تجدد أعمال العنف الخطيرة التي من شأنها إغلاق نافذة الفرصة المتبقية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

وفي لبنان، تتصادم التحديات المتعددة. عبء اللاجئين هائل. لا بد من مواصلة سياسة البلد المتمثلة في النأي بالنفس عن الأزمة السورية. لقد طال أمد الفراغ الرئاسي ويجب حل المسألة دون مزيد من التأخير. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم القوات المسلحة والأمنية اللبنانية ومساعدة البلد على إدارة تأثير تدفق اللاجئين السوريين، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. ذلك أمر حيوي الأهمية للحفاظ على استقرار لبنان وأمنه. ونرحب بالبيان الرئاسي القوي بشأن لبنان الذي أصدره المجلس في ١٩ آذار/مارس (S/PRST/2015/7). وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ أحكامه وقرارات المجلس ذات الصلة بالكامل، بما في ذلك من خلال العمل على كفالة الاستقرار على طول الخط الأزرق.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود الهائلة التي يبذلها الأردن في معالجة أزمة اللاجئين السوريين والحفاظ على الاضطلاع بدور متوازن وبناء في منطقة مضطربة وهشة للغاية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين والمشاركة فيها، وهو موضوع ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه يكتسي أهمية حاسمة. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على مشاركته.

يؤيد وفدنا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز.

من المؤسف أن الشرق الأوسط يعيش حالة مروعة تتسم بالحروب والعنف الطائفي وعدم الاستقرار والتطرف والتدخل الأجنبي، مما أسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية لشعوبه وتوسع لم يسبق له مثيل للمنظمات الإرهابية التي تجتاح أقاليم المنطقة بقدرات عسكرية قوية بصورة غير عادية. لكن في حين أن الحالة في الشرق الأوسط بأسره تستحق اهتمامنا، فإن حالة الشعب الفلسطيني واحتلال أراضيه سبب من الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة وتشكل تهديدا دائما للسلام. إن القضية الفلسطينية هي الأكثر تجسيدا لجميع النزاعات المسلحة ولاستمرار الاستعمار والاحتلال الأجنبي في الشرق الأوسط، وهي من مخلفات التقسيم الاستعماري الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم،

يتعرض الشعب الفلسطيني إلى عملية احتلال منهجية والطرد من أراضيه، كما يتضح ذلك من أكثر من ٧ ملايين فلسطيني أرغموا على العيش خارج فلسطين، في مخالفة لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، الذي أعلن حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى أرضهم والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم.

جرى احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وعملية الاستيطان التي قامت بها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال على نحو يخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. اتخذ مجلس الأمن أكثر من ٦٨ قرارا بشأن قضية فلسطين، تجاهلتها إسرائيل جميعا علنا. يبدو أنه عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين، فإن هناك معايير مزدوجة فيما بين البلدان في مجلس الأمن، المسؤول عن ضمان السلم وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني واحترام القانون الدولي.

إن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل في تصرفاتها عامل حاسم في تفاقم الصراع، والذي يمكن، بعد مرور أكثر من ٦٠ عاماً، أن يصبح إخفاقاً ذريعاً من جانب مجلس الأمن. وهذا يمثل تحدياً للمجلس لكي يتصرف بصورة بناءة في السعي إلى إيجاد حل سلمي لهذه المسألة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بتعددية الأطراف وبالحاجة إلى حل هذه المسألة من خلال اتخاذ هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة لإجراءات حازمة.

وترى فنزويلا أن من الأهمية بمكان أن يعمل مجلس الأمن بشكل حاسم للتوصل إلى حل نهائي للأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية. ويشمل ذلك إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية حرّة ومستقلة وذات سيادة داخل الحدود المعترف بها دولياً لما قبل عام ١٩٦٧.

ويؤكد الوفد الفنزويلي مجدداً دعمه الكامل لحقِّ تقرير المصير الذي يحق بموجبه لمواطني دولة فلسطين أن يعيشوا ضمن حدود معترَف بها دولياً، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

ويدعو بلدنا إلى الوقف الفوري لعملية الاستيطان التي يقع الشعب الفلسطيني ضحية لها. ويجب أن يتوقّف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحن نرفض هدم المنازل الفلسطينية وبناء مستوطنات إسرائيلية جديدة، الأمر الذي يشكل جزءاً من عملية طردٍ واستعمارٍ، أمضى مجلس الأمن أكثر من ٥٠ عاماً في مناقشتها دون وضع حد لهذا الوضع غير القانوني.

ويجب أيضاً أن نضع حداً للممارسة المتكررة المتمثلة في حصار وتدمير قطاع غزة، وهو منطقة تنفذ فيها السلطة الإسرائيلية القائمة أعمال عنف منهجي وتحولها، للأسف، إلى غيتو جديد تسكنه المأساة الإنسانية لشعب بأسره ويأسه.

إن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل في حرمانها للفلسطينيين من حقهم في مستقبل مستقل وفي استخدامها العشوائي وغير المتناسب للقوة ضد الفلسطينيين أصبح واضحاً جداً في منتصف العام الماضي، حينما استمرت القوات العسكرية الإسرائيلية على مدار أكثر من سبعة أسابيع في قصف عشوائي للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة، باستخدام جميع الأسلحة المتطورة التي بحوزتها، بما في ذلك الأسلحة التي تحرمها الأمم المتحدة، مثل القنابل العنقودية والقنابل الفوسفورية.

ولنتذكر أن ٢٢٠ ٢ شخصاً قتلوا خلال تلك الفترة القصيرة، ومن بينهم ٥٥١ طفلا - ترك موتهم، شأنه في ذلك شأن جميع الأطفال الآخرين الذين قتلوا هناك على مر السنوات، آثاراً لا يمكن محوها على الضمير الإنساني. ويدعو بلدنا إلى وضع حد للإفلات من العقاب والمساءلة اللازمة للمسؤولين عن هذه الجرائم ضد الإنسانية.

وعنف السلطة القائمة بالاحتلال ضد الأطفال الفلسطينيين يتصف بقسوة شديدة تفوق التصور. فمنذ عام ٢٠٠٠، سجن أكثر من ٠٠٠ ١٠ طفل في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، مما أدى إلى آثار نفسية يصعب التغلب عليها. ويشير آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى أن سوء معاملة الأطفال الفلسطينيين في إطار نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي أمر واسع النطاق ومنهجي ومؤسسي فيما يبدو.

وإلى جانب الضحايا الذين أُحصوا في مختلف تقارير وكالات الأمم المتحدة في معرض الإشارة إلى القضية الفلسطينية، لا يسعنا أن نتغاضى عن عدد الأشخاص المشردين داخلياً في المنطقة نتيجة للعنف. فوفقاً لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شُرّد أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص في العام الماضي أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، وهو أعلى عدد من المشردين داخلياً منذ عام ١٩٦٧.

وقد حان الوقت للمجلس ليعرب لشعب فلسطين عن إجماعه على إيجاد حل سياسي للصراع على أساس التعايش السلمي بين دولتين: الدولة الإسرائيلية ودولة فلسطين. ولا يمكننا أن نقبل إنكار وجود دولة فلسطينية، وإلا فلن يكون هناك سلام ولا عدالة.

وبما أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي هو السبب الرئيسي للانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وللقانون الدولي الإنساني، تدعو فنزويلا إلى تحديد جدول زمني من شأنه أن يضع حداً للاحتلال غير القانوني والذي لا يمكن أن يستمر للأراضي العائدة لدولة فلسطين، وفقاً للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٤٦ (١٩٧٩)، من بين قرارات أخرى.

ويشجع بلدنا الطرفين على الاستمرار في المفاوضات بغية تحقيق سلام راسخ ودائم تعيش الدولتان في ظله بأمان بصفتهما بلدين مستقلّين يتمتعان بالسيادة داخل حدود مُعترَف بها دولياً.

ويجب أن يشمل الحل السياسي الشامل للصراع التزاماً باحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان وسورية.

وأخيراً، ندعو المجلس إلى اتخاذ موقف استباقي يرمي إلى دعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه أن يمكنها من الخروج من المأزق الحالي. وسيكون الحل السياسي التفاوضي لهذه المسألة حاسماً في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أننا ندعو إلى التوصل إلى حل تفاوضي على أساس التعايش السلمي بين دولتين، إلا أنه يجب الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ويتطلّب القيام بذلك أن تستفيد من قرار للمجلس يثبت هذه الحقيقة.

وأخيراً، ندعو هذه الهيئة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة في مادته الرابعة.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحّب بكم، معالي الوزير، وأشكر بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

سأركز في بياني بشكل رئيسي على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والحالة في سورية.

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، نرى أن كل شيء قد قيل في جلسات سابقة لمجلس الأمن، علنية وسرّية، إلا أنه لم يُحرَز أي تقدم كبير في العملية السياسية. بل أن المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في حالة من الجمود، بينما

تتواصل أنشطة الاستيطان والاحتلال الإسرائيلية، مع وجود حالات احتجاز تعسفي وهجمات على المدنيين الفلسطينيين بشكل شبه يومي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

وقبل أسبوعين فقط، تم اعتقال ١٠٧ فلسطينيين بينهم أطفال. ويتفاقم هذا الأمر بسبب استمرار الاستيلاء على الأراضي والتوسيع غير القانوني للمستوطنات وشتى تدابير العقاب الجماعي المطبقة على الفلسطينيين، ما يجعل حياتهم صعبة بشكل متزايد ويقلل من احتمالات السلام الحقيقي في المنطقة.

وبالتالي، فإن التصريحات التي أدلى بها مؤخراً رئيس الوزراء الإسرائيلي أثناء الحملة الانتخابية والتي شكك فيها علنا في الحل القائم على وجود دولتين تقوّض بشكل خطير فرص إحلال سلام قابل للاستمرار، يمكن أن يضع حدا للصراع ويتيح الفلسطينيين إقامة دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي ضوء هذه الحالة، يجب على مجلس الأمن أن يتحمّل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، من خلال الالتزام التزاما واضحا وفعالا بإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب بناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد - خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام - وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وهذه هي الطريقة الواقعية والمجدية الوحيدة للفلسطينيين لتحقيق تطلعاتهم نحو تقرير المصير، وللإسرائيليين لتلبية احتياجاتهم الأمنية المشروعة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يضع خطة عمل واضحة يحدد فيها الإطار والبارامترات للمفاوضات المقبلة، على أن تكون مرتبطة بموعد نهائي بغية الخروج من دوامة المفاوضات التي لا نهاية لها. وسيتطلب ذلك العمل المتضافر والاتساق الوطيد في نهج المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وغيره من أصحاب المصلحة في العملية السياسية، مدعوون بشكل خاص إلى العمل.

وبالنسبة إلى الأزمة السورية، لا تزال تشاد يساورها قلق عميق إزاء التدهور المستمر للأوضاع الأمنية والإنسانية في هذا البلد الذي يعيش الآن سنته الخامسة من الصراع بدون وجود حل سياسي في الأفق. ووفقا للإحصاءات الأخيرة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص لقوا مصرعهم في خضم القتال، وما يزيد على ٧,٦ مليون شخص جرى تشريدهم داخليا، وحوالى ٤ ملايين شخص لجأوا إلى البلدان المجاورة. فهذه بلا شك كارثة إنسانية حقيقية تستصرخ ضميرنا الجماعي.

إننا ندعو المجتمع الدولي بصوت واحد إلى تعبئة موارد إضافية بغية أن يتسنى لوكالات الأمم المتحدة وشركائها تقديم ما يلزم من المعونة والمساعدة إلى المحاصرين والمشردين واللاجئين من السكان المدنيين. علاوة على ذلك، ونظرا للصعوبات التي يواجهها السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، في التوصل إلى وقف الأعمال العدائية في حلب من أجل تهيئة الظروف المواتية لتوفير المساعدة الإنسانية، نعتقد أن الوقت قد حان للبحث عن أفكار محددة ومبتكرة يمكنها أن تأتي بالأطراف إلى طاولة المفاوضات على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وفي الختام، إن من واجبنا الأخلاقي أن نكثف جهودنا الجماعية لإيجاد حل سياسي مناسب ودائم للأزمة السورية. وفي هذا الصدد، ندعو الدول ذات النفوذ على الأطراف إلى عدم ادخار أي جهد من أجل إقناعها برفض العنف واستئناف الحوار، بغرض وضع حد لتلك الحرب الكارثية التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب ترحيبا حارا بكم، سيدي، وأن نعرب عن امتناننا لكم على ترؤس هذه المناقشة الهامة جدا. ونحن نشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الاعلامية، وسنركز اهتمامنا على قضية فلسطين.

هناك توافق دولي في الآراء على أن تسوية قضية فلسطين وإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من شأنهما أن يشكلا تطورا حاسما لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ولتخفيف حدة التوترات التي تسبب ضررا هائلا لشعوب المنطقة. وهناك أيضا توافق دولي في الاراء على أن حل الدولتين هو الأساس الوحيد لتحقيق تسوية شاملة لقضية فلسطين وإحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

نحن ندرك أن قضية فلسطين والصراع الناجم عنها يمثلان العقبتين الرئيسيتين أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ويشكلان أرضا خصبة لأسوأ أشكال التطرف والإرهاب المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. ولقد بلغنا الآن نقطة حرجة، وبات إيجاد حل لقضية فلسطين ضرورة مطلقة. وينبغي للجهات الفاعلة الرئيسية في هذه المأساة أن تدرك أنّ ما يحدث في الشرق الأوسط قد يهيّئ مستقبلا مرعبا، حيث أن الحاضر يشكّل واقعا قاتما جدا بالفعل. وإزاء هذه الخلفية، نعتزم في هذا البيان أن نوجّه ثلاث رسائل مباشرة إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في قضية فلسطين وهي: المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن، والفلسطينيون، والإسرائيليون.

لقد دعي المجتمع الدولي على مر السنين – دون جدوى – إلى الاضطلاع بدور في البحث عن حل لقضية فلسطين، نظرا لاستحالة مضي الإسرائيليين والفلسطينيين قدما بمفردهم نحو أي حوار هادف ودون مساعدة خارجية. وبهذا المعنى، وبعد انهيار جهود الوساطة التي بذلتها الولايات المتحدة، نرى أن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي أوكل إليه المجتمع الدولي المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ينبغي أن يضطلع بمسؤولياته ويمارس جميع سلطاته ونفوذه وهيبته على الصعيد السياسي للسعي إلى إيجاد حل شامل لهذا الصراع المؤلم الذي يلحق ضررا بالغا بالمجتمع الدولي بأسره. ونحن على اقتناع بأنه ما من جانب سوى مجلس الأمن له التأثير المطلوب للاضطلاع بدور قيادي في جمع أطراف الصراع حول طاولة المفاوضات والتوسط من أجل تحقيق التنازلات الضرورية وتوفير الضمانات اللازمة لإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي وشامل.

إن الرأي العام الدولي يشعر باليأس تجاه تردد مجلس الأمن وافتقاره إلى الهدف على مر السنين بشأن هذه المسألة الحساسة للغاية. وينبغي للدول الكبرى بشكل خاص أن تلزم قيادتها في مجلس الأمن بدفع أطراف الصراع والمجتمع الدولي بأسره نحو التوصل إلى حل لقضية فلسطين. ونعتقد أن الدول الكبرى، التي تحظى بامتيازات خاصة في مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لديها القدرة على القيام بذلك. فهذه الامتيازات، التي نرى أنه ينبغي التمسك بها ليس لمجرد تحقيق المصالح الوطنية وإنما لتعزيز السلم والأمن العالميين، تمنح الدول الكبرى مسؤوليات قيادية ينبغي الاضطلاع بها من أجل تقديم مساهمات مفيدة لحل قضية فلسطين.

وإننا على اقتناع بأنه مع تطور الحالة في الشرق الأوسط، يجب على مجلس الأمن إذا أراد أن يظل ذا أهمية أن يتولى الدور القيادي الموكل إليه لحل قضية فلسطين. وأنغولا، بوصفها عضوا غير دائم، على استعداد لدعم أي مبادرة قد يعتمدها مجلس الأمن لكفالة الاضطلاع بهذه القيادة، وسيكون أكبر إنجاز لنا إذا أقدم المجلس، خلال فترة عضويتنا، على اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه.

إن أبناء الشعب الفلسطيني ضحية لظلم تاريخي، حيث تحولوا إلى لاجئين وإلى شعب واقع تحت الاحتلال.

ونرى أن استمرار هذه الحالة أمر غير مقبول تماما. والعالم الإسلامي يعتبرها إهانة جماعية، الأمر الذي يولد الاتجاهات الراهنة من التطرف والإرهاب المتشددين. والشعب الفلسطيني يستحق مركز الدولة. إن إطار دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن يبدو من الممكن تحقيقه إذا اضطلع المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بواجبه وعمل على إعمال القرارات والإعلانات ومجموعة المقررات التي اعتمدت على مر السنوات بشأن الحل القائم على وجود دولتين.

وإذا قرر مجلس الأمن أخيرا المضي قدما بعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، يجب على الفلسطينيين أن يتأهبوا لاتخاذ خيارات صعبة، التي تشمل تحقيق وحدة حقيقية ومجدية فيما بينهم، وتقديم تنازلات مؤلمة ولا مفر منها على طاولة المفاوضات، ووضع حد لثقافة الكراهية، والاستعداد السياسي والنفسي لتحقيق المصالحة والاعتراف الكامل بدولة إسرائيل. إن الإبقاء على الوضع الراهن، وبقاء الفلسطينيين محصورين في مخيمات اللاجئين وخاضعين بشكل دائم للإهانة، دون آفاق لتحقيق تقدم نحو تسوية سياسية، يمكن أن يفضي لكارثة ذات أبعاد لا يمكن تصورها – مع تدهور الحالتين الإقليمية والدولية على نحو خطير.

وينبغي لمجلس الأمن العمل على أن تدرك إسرائيل أن سياسات الاحتلال وتوسيع المستوطنات والعقاب الجماعي للفلسطينيين تؤدي إلى نتائج عكسية وتثير عقبات هائلة أمام إطلاق عملية سلام من أجل إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء وللتفاهم والقبول والمصالحة على نحو متبادل. وعلاوة على ذلك، تمزق تلك السياسات النسيج الاجتماعي والسياسي لفلسطين، وتضع الفلسطينيين في حالة متردية للغاية وتمهد الطريق أمام المتطرفين الذين يسعون إلى الأسوأ، والعازمين على تقويض أي تطورات نحو إحلال السلام. وإسرائيل، شأنها شأن الفلسطينيين، لا بد أن تتأهب لتقديم حلول توفيقية وتنازلات واسعة النطاق للفلسطينيين، وللمجتمع الدولي، إذا أريد للتسوية السلمية أن تتحقق تحت رعاية مجلس الأمن. ومن الأهمية الأساسية بمكان أن يعمل مجلس الأمن على تعميق الحوار مع إسرائيل، وأن يمنح الضمانات الكاملة للطرفين بوصفه وسيطا نزيها، وأن يقدم أعضاؤه ضمانات دولية قوية للأمن الإسرائيلي والفلسطيني في تسوية سلمية.

وفي الختام، لقد انقضى أكثر من ٢٠ عاما منذ أن أوشك الإسرائيليون والفلسطينيون على التوصل إلى تسوية سلمية شاملة من خلال التنازلات المتبادلة والإرادة السياسية للشعبين في العيش معا جنبا إلى جنب في حرية وسلام وأمن. وإننا على اقتناع بأن مجلس أمن موحد الصف، من خلال اضطلاعه بدور ريادي، سيتمكن من إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين مرة أخرى إلى المسار المؤدي إلى إحلال السلام، والإسهام إسهاما حاسم الأهمية نعتقد أنه يمكن أن يفضي إلى تحقيق السلام في فلسطين والشرق الأوسط بأسره. وعقب انهيار جهود الوساطة الأمريكية، لا نرى إطارا آخر للمفاوضات. وينبغي لمجلس الأمن تكثيف جهوده الحاسمة الأهمية وتحمل مسؤولياته بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن السلم والأمن الدوليين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، سيدي، لرئاسة مجلس الأمن.

من الواضح اليوم، أن ما كان يسمى قبل فترة بالربيع العربي، في جوهره، لم يعد عملية إعادة بناء ديمقراطية. وأدت العمليات المضطربة في المنطقة إلى سقوط أنظمة سابقة في عدد من البلدان، وإلى ظهور أزمات صعبة في بلدان أخرى. لكنها لم تؤد إلى تهيئة زخم مثمر. فعلى سبيل المثال، الأحداث التي

وقعت مؤخرا في اليمن تجعل من الواضح أن الأحداث، حتى في تلك الدول التي نصفها كنماذج لنجاح عملية الانتقال السياسي، قد اتخذت منحى عنيفا لا يمكن التنبؤ به. ونرى أن الأحداث في الشرق الأوسط مظهر لبعض الاتجاهات العالمية الخطيرة اليوم. إن التدخل في دول الشرق الأوسط والشروع في مشاريع تغيير النظام في الأنظمة غير المرغوب فيها أدى إلى الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة. وليبيا، موضوع التدخل الخارجي في عام ٢٠١١، لديها برلمانات وحكومات موازية. وهناك أيضا اشتباكات بين العناصر المسلحة. والمثال الآخر هو الأحداث التي وقعت العام الماضي في سورية والعراق، حيث استولى المتطرفون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على عدد من المحافظات الرئيسية خلال فترة قصيرة للغاية.

وبالنظر إلى حجم الأحداث والتهديدات الجارية من تنظيم الدولة الإسلامية والمنظمات الجهادية الأخرى من هذا القبيل، من الواضح أن التهديدات قد انتشرت وتجاوزت منطقة الشرق الأوسط. ولقد رأيناها بالفعل تظهر في الدانمرك وفرنسا وأستراليا وكندا. واستنادا إلى موقفنا القائم على المبدأ، نعتقد أن هناك حاجة لمكافحة الإرهاب. ولم يتغير ذلك الموقف. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز الجهود الدولية بغية مكافحة هذا التهديد العالمي. ويجب أن تستند أنشطة مكافحة الإرهاب إلى القانون الدولي، ويجري تنفيذها تحت رعاية مجلس الأمن. وهذا هو الأساس الحقيقي الذي توصلنا من خلاله إلى حل لمسألة إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية، وبذلت الجهود لمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبناء على مبادرة مقدمة من روسيا، اتخذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) لوقف تمويل الجماعات الإرهابية المسلحة عن طريق البيع غير القانوني للنفط.

وتهتم روسيا برؤية شرق الأوسط ديمقراطي ومزدهر، حيثما ترتبط جميع الأطراف بالعلاقات التقليدية للصداقة. وخلافا للآخرين، فإننا لا نستفيد من الفوضى وزعزعة الاستقرار. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بغية دعم دول المنطقة في التصدي للتحديات التي تواجهها. وفيما يتعلق بالنزاعات المزمنة في المنطقة، لا يمكن أن نسمح للأحداث بأن تأخذ مجراها، أولا وقبل كل شيء حينما يتعلق الأمر بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو عامل أساسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره يساعد المتطرفين على تجنيد أعضاء جدد. ونعتقد أن التوصل إلى حل عادل للمشاكل القائمة منذ زمن طويل في المنطقة سيعزز الاستقرار بشكل عام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونؤكد استعدادنا للعمل على الصعيد الثنائي مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك في المحافل الدولية، أولا وفي المقام الأول في مجموعة الشرق الأوسط الرباعية للوسطاء الدوليين. وفي هذا الصدد، لا يزال البيان الوزاري للمجموعة الرباعية في ميونيخ في ٥ شباط/فبراير ٢٠١١ (SG/2168)، بشأن التعاون الوثيق بين المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية والبلدان العربية المعنية، بيانا هاما.

ومن أجل حل مسألة غزة، هناك حاجة لإيجاد حل مزدوج المسار لمعالجة المسائل الأساسية على أساس المواقف القائمة على المبدأ. في ذلك الصدد، يجب التعامل مع أمرين: توسيع نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية وكفالة الاستقرار في المناطق المحصورة. ونؤكد من جديد التزامنا بالمضي قدما في الحوار فيما بين الفصائل الفلسطينية على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. والحل الطويل الأجل في قطاع غزة يمكن، من بين جملة أمور أخرى، أن يضمن للفلسطينيين التوفير الحسن التوقيت للموارد المقدمة من المانحين التي تعهدت بها البلدان المشاركة في مؤتمر القاهرة الدولي لإعادة إعمار غزة عام ٢٠١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

ومن هذا المنطلق أيضا، سنواصل الاسترشاد في إجراء مشاورات فيما بين الأطراف السورية في موسكو. ونعتقد أنه، في أعقاب الجولة الأولى التي عقدت في نيسان/أبريل، أحرز بعض التقدم في استئناف البحث عن تسوية سياسية للأزمة السورية. وكانت النتيجة الرئيسية للجولة الأخيرة الاتفاق على ما يسمى وثيقة منتدى موسكو، التي أيدها معظم المشاركين في الاجتماع، والتي تحدد تقييمات متعددة للحالة الراهنة في سورية. ومن الواضح أنه بدون تكثيف الاتصالات المباشرة بين الحكومة والمعارضة المعتدلة، لن يكون هناك تنفيذ لبيان جنيف (S/2011/560، المرفق). ويجب أن يتعاون السوريون للتصدي لتهديد الإرهاب المتزايد من تنظيم داعش، وجبهة النصرة والجماعات الإرهابية المتطرفة الأخرى. ونحن من جانبنا على استعداد لمواصلة المساعدة في الحوار الداخلي السوري. ويحدونا الأمل في أن تستمر الاستفادة من زخم موسكو بفضل الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام السيد ستافان دي ميستورا، كما كان الحال مع إطلاق العملية السياسية لبيان جنيف وما يبذله من جهود في بناء الثقة في اتفاقات الهدنة المحلية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية في وقت سابق.

لقد صادف الشهر الماضي بداية السنة الخامسة للنزاع السوري. وعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية، قام الأسد بقمع شعبه وتشويهه وقتله. لقد دمَّر البلد الذي ينبغي أن يحميه. فسورية اليوم في حالة سيئة ومختلفة تماما عما كانت عليه سابقا، والحالة ما فتئت تزداد سوءاً. وإننا نشعر بالقلق العميق على مصير اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك، حيث القتال العنيف مستمرٌّ بين الجماعات المسلحة، بما يشمل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. وآلاف المدنيين، بما فيهم العديد من الأطفال، ظلوا يعيشون تحت حصار نظام الأسد طوال نحو سنتين، وهم عالقون مع الحصول على القليل من المساعدة الإنسانية. ومحنة الناس في اليرموك هي أيضاً الواقع المأساوي لأكثر من ٤٤٠ ٠٠٠ سوري تحت الحصار حالياً من قِبَل الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بدون الحصول على أية مساعدة إنسانية. وهذا يشمل نحو ٢٣٠ ٠٠٠ شخص، محاصرين من قِبَل التنظيم في دير الزور. وهم يواجهون نقصاً حاداً في الغذاء والسلع الأساسية. وقد قُطِعت إمدادات الكهرباء والماء، والمخاوف المتعلقة بالصحة العامة آخذة في التزايد. ونحن ندعو كل الجماعات إلى حماية المدنين، وضمان الوصول إلى المساعدة الإنسانية والسماح بالمرور والإخلاء الآمنَين للمدنيين.

إنَّ ضرورة التسوية السلمية في سورية لم تكن يوماً أكثر إلحاحاً. فخسارة النظام الأخيرة لإدلب تُثبِت أنه لا يمكن لأيٍّ من الطرفين أن ينتصر في ساحة المعركة. ولا يوجد حل عسكري. والسبيل الوحيد لإحلال سلام مستدام يبقى عملية انتقالية سياسية عبْر الاتفاق المتبادل للأطراف السورية، مدعوماً من المجتمع الدولي. والمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، ما برح يحظى من المملكة المتحدة بالدعم القوي في جهوده لتحقيق ذلك، ونحن نتطلع إلى إحاطته الإعلامية في وقت لاحق هذا الأسبوع. ونبقى واضحين في القول إنَّ الأسد لا يستطيع القيام بأي دور في مستقبل سورية.

ويجب أن نكون أيضاً ثابتين في التزامنا الإنساني بسورية. ونشكر الكويت على قيادتها في استضافة المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية. ومبلغ الـ ٣،٨ بلايين دولار الذي تمَّ التعهُّد به يقطع شوطا طويلا في تلبية الاحتياجات المالية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥. والمملكة

المتحدة نفسها قد التزمت حتى الآن بأكثر من ١،٢ بليون دولار للأزمة السورية. ولكن هناك المزيد ممّا يجب عمله. ونحن نحثّ جميع الدول على صرف تعهُّداتها فوراً، ونشجع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاءها على زيادة التقديمات الإنسانية للمناطق المحاصَرة، بما فيها خلال المسالك العابرة للحدود.

وسأنتقل الآن إلى العملية السلمية في الشرق الأوسط. فنحن جميعاً نعلم أنَّ السبيل الوحيد لحلِّ هذا النزاع الذي يبلغ عمره ٦٠ عاماً هو من خلال حلٍّ تفاوضي قائم على وجود دولتين. ويجب أن تكون لدينا جهود دولية متجددة لدعم التقدم والبدء بمفاوضات جادة نحو اتفاق. ويتعين على الأطراف نفسها أيضاً أن تستأنف المفاوضات للتوصل إلى وقفٍ دائم لإطلاق النار في غزة، ومعالجة الأسباب الأساسية للنزاع. فعلى الفلسطينيين اتخاذ خطوات محددة نحو إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة، بدءاً بالمعابر الحدودية. وعلى إسرائيل أن تدعم غزة بالصادرات والكهرباء والماء. وعلى مصر أن تستأنف دورها الوساطي وتُظهِر مرونة في فتح معبر رفح، وعلى المانحين تنفيذ تعهداتهم في أقرب وقت ممكن.

والفوضى الإقليمية التي نشهدها لا تعزِّز سوى أهمية حلِّ النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ويتعين على كلا الطرفين التفكير بجدية في كيفية قدرتهما على العمل معاً لتحسين الواقع الميداني. ومن الواضح أنَّ التنازلات مطلوبة من كلا الطرفين. وعلى إسرائيل أن توقف بناء مستوطناتها غير القانوني وغير الضروري مطلقاً، الذي يبدو أنه مصمَّم لتقويض الحل القائم على وجود دولتين. وينبغي لها بدل ذلك تحسين الأوضاع الاقتصادية ميدانياً، وإزالة العوائق أمام التنمية الفلسطينية.

علاوة على ذلك، بينما يسعى الفلسطينيون إلى الأسس الدولية القانونية لإقامة دولتهم، يتعيَّن عليهم أن يدركوا أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل للمفاوضات مع إسرائيل. والمملكة المتحدة ترى جدارة في اعتماد المجلس قراراً واضحاً يحدد المعايير لحلٍّ سلمي وتفاوضي. وهذا سيستدعي تشاوراً ملائماً لتحقيق الدعم الكامل من المجلس.

وبما أنَّ هذه هي مناقشتي المفتوحة الأخيرة بشأن الشرق الأوسط، فإنني أود أن أشكر أعضاء المجلس، ماضياً وحاضراً، على مساعيهم في هذه المسائل طوال السنوات الخمس الماضية. ولكن من المؤسف جداً أنه لم يكن ممكناً خلال هذه الفترة إحراز تقدم أكبر في العملية السلمية في سورية والشرق الأوسط. وسيكون من الضروري وجود قدر أكبر كثيراً من وحدة المقصد، ومزيد من استعداد الأعضاء لأن يضعوا جانباً مصالحهم المحددة تحديداً ضيقاً، إذا أُريد لنا التغلُّب على هذه المسائل المستعصية في المستقبل.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب بحضور الوزير ناصر جودة، ونقدِّم امتناننا للرئاسة الأردنية لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونحن ممتنُّون على العرض الوافي جداً الذي قدَّمه الأمين العام بان كي – مون، ونقدِّر عالياً تعيين السيد نيكولاي ملادينوف مؤخراً منسِّقاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط. فالزخم الذي يوفره سيكون هامَّاً جداً لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط.

إننا نجد أنفسنا في مرحلة مقلقة للغاية. فهناك نزاعات جديدة لها تأثير على المنطقة، ونرى أنفسنا غير قادرين على حلِّ المسائل التي استمرت لعقود. وعلى صعيد مسألة فلسطين وإسرائيل، فإنَّ الرؤية المشتركة هي أنَّ الوضع الراهن غير مقبول؛ ونتيجة لذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا إعادة إطلاق العملية السلمية بمعايير واضحة وضمن إطار زمني محدد. ولمجلس الأمن دور رئيسي يؤديه في هذه المسألة.

إنَّ الحلَّ القائم على وجود دولتين يبقى البديل الأفضل لكي يتمكَّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير

المصير، ولكي تتمتع إسرائيل بالضمانات الأمنية التي من شأنها أن تحمي وجودها. وقد أثبتت الواقعية السياسية مراراً وتكراراً أنه من غير الممكن الحفاظ على عملية تفاوضية بدون مراعاة تلك المطالب المشروعة. ونحن بحاجة أيضا إلى التزام من قِبَل الأطراف، التي يجب أن تتخذ تدابير لبناء الثقة، وتمتثل للاتفاقات وتشجب الخطاب المتطرف. ومن الأساسي أيضا احترام القانون الدولي، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعملية السلام غير قابلة للحياة مع استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلي.

ويتعين على فلسطين أيضاً إحراز تقدم في المصالحة الداخلية، بقيادة الرئيس عباس. ونودّ أيضا توجيه مناشدة خاصة لعدم تجاهل الحالة الإنسانية التي تؤثر على السكان المقيمين في قطاع غزة. كما ينبغي لنا أن نعالج معالجة ملائمة الواقع المرير الذي يواجه اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك في سورية، الذين يجدون أنفسهم محاصرين في نزاع ليس لهم.

وفي ما يتعلق بلبنان، نقدِّر جهود رئيس الوزراء سلام لمكافحة الإرهاب وتوطيد مؤسسات الدولة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، تميَّزت بقوة الفراغ الرئاسي وعدم امتثال أطراف لبنانية معينة بسياسة النأي بالنفس التي أُرسيت في إعلان بعبدا. وهذا وقت لتأكيد امتناننا على اللفتات الإنسانية العديدة التي أظهرها لبنان وبلدان أخرى في المنطقة، وبخاصة الأردن، تجاه اللاجئين السوريين، الذين يحتاجون إلى الحماية فضلاً عن المساعدة الإنسانية.

أخيرا، فيما يتعلق بالأزمة السورية، يؤكد أحدث تقرير للأمين العام (S/2015/124) أن الصراع قد انتشر بمستويات جديدة من العنف. ولا بد لنا من أن نتخذ تدابير عاجلة لحماية أضعف السكان المدنيين كما يتضح ذلك في العنف الذي يمارس ضد النساء والأولاد والبنات. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال. فالعمل الإنساني في حد ذاته لن يكون كافيا، من دون حل سياسي. فالحوار هو الطريقة الوحيدة للعمل بروح المسؤولية من أجل المستقبل. ونؤيد في تلك البعثة العمل الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي مستورا، وننتظر بفارغ الصبر تقريره الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن في نهاية هذا الأسبوع.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم إلى نيويورك لترؤس مناقشة اليوم. كذلك نشكر الأردن على دوره في المنطقة. أما فيما يتعلق بكرم الأردن المتمثل في استضافة اللاجئين السوريين، فنرى أن الأردن ما زال يمثل قوة إيجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط. سوف أركز في بياني اليوم على سورية وعلى عملية السلام في الشرق الأوسط. فيما يتعلق بسورية، ثمة فئة تنادي بحل سياسي. وإذا ما نظرنا إلى الحالة السائدة في مخيم اليرموك الذي يشبه مخيم الموت، وفي أجزاء عديدة من البلد تشهد معاناة إنسانية لا يمكن تصورها، لوجدنا أن ذلك النداء هام جدا اليوم كما كان في السابق. ولكن من الصعب تنفيذه.

نرحب بجهود المبعوث الخاص دي ميستورا لتجميد القتال في حلب. وسوف نستمع منه في غضون بضعة أيام عن كيفية سير ذلك الاقتراح، ولكننا نفهم أنه بالنظر إلى الإمكانيات البسيطة فإن التوقعات ليست جيدة. نؤيد أيضا الجهود التي تقوم بها روسيا ومصر لتنشيط المسار السياسي. ومهما يكن من أمر، من المهم أن يتم تنسيق جميع الجهود تحت مظلة الأمم المتحدة وأن ترتكز تلك الجهود على بيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي – ولا بد يوما من التوصل إلى حل سياسي، لا عسكري – ستظل سورية تعاني، وأن بلد الوزير جودة، الأردن، والبلدان الأخرى المجاورة لسورية ستظل تحمل عبء اللاجئين. فيما يتعلق بعملية السلام

في الشرق الأوسط ينبغي للمجلس أن يسخر خبرته الواسعة المكتسبة من عمليات السلام في أماكن أخرى لإيجاد حل دائم في سورية. ونسلم بأنه من الصعب تطبيق تجربة مستمدة من حالات أخرى على سورية؛ إذ أن العديد من المصالح في خطر، وتوجد أطراف متعددة في النزاع. لكن تلك الاختلافات ليست فريدة؛ لأننا نواجهها في كل حالة. وعلاوة على ذلك، نعرف جميعا المخطط الواسع للانتقال السياسي؛ إنه وارد في بيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

لذلك فلنتكلم عنه. علينا أن نجلس حول الطاولة وأن نضع خطة للأشهر القليلة المقبلة. فثمن التقاعس باهظ، ويدفع ذلك الثمن حاليا الناس السوريون العاديون. ونرحب بوجهات نظر الأعضاء الآخرين في المجلس، بل نرحب أيضا بوجهات نظر الآخرين الموجودين في القاعة، حيث يتأثر العديد منهم بالأزمة السورية. اسمحوا لي أن أطرح سؤالا على جميع المتكلمين اليوم، سواء أكانوا أعضاء في المجلس أم غير أعضاء. ما الذي سيقترحه الممثلون كخطوات واقعية ومحددة يمكن أن يتخذها المجلس للتخفيف من وطأة المذبحة في سورية؟ فالمجلس يصغي؛ ويقينا أن عليه أن يصغي للموجودين في القاعة.

أما فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فقد قلت في كانون الثاني/يناير أن نيوزيلندا تؤيد من حيث المبدأ فكرة التوصل إلى قرار متوازن في المجلس بصورة مناسبة، وقد أوجزت خمس نقاط يهتدي بها نهج نيوزيلندا نحو عملية السلام في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7360). قلت أن المسؤولية لا تقع على المجلس فحسب لكي يُبقي المسألة قيد نظره، بل يجدر به أيضا أن يتجاوز ذلك، وأن ينهض بهمة بالمشاورات المفضية إلى اتفاق سلام عادل ومستدام وطويل الأجل. وأسلّم بأن أي دور للمجلس لن يكون سهلا، بيد أن نيوزيلندا تعتقد أنه دور جوهري. سيتعين علينا أيضا التغلب على شواغل البعض الذين يرون بأنه ينبغي للمجلس أن لا يقوم بأي دور على الإطلاق.

بينما من الواضح أنه يتعين على الأطراف التوصل إلى اتفاق نهائي، نعتقد أن الوقت مؤات الآن للمجلس، بحكم مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، استخدام سلطته الأدبية والقانونية والأدوات العملية المتاحة له لتحويل الديناميكيات لديه إلى مفاوضات منتجة. مرة أخرى، لن يكون ذلك سهلا. وإذا ما أريد للمجلس أن يتولى ذلك الدور، فسيتعين عليه أن يشكل رأيا جماعيا حيال القضايا الحساسة، والدقيقة التي أثقل كاهلها العبء التاريخي الذي تحمله. ولا بد لنا في المحصلة النهائية للعملية من أن نحترم الاستثمار الكبير الذي قدمه العديد من البلدان طيلة عقود والمصالح الوطنية المباشرة في العديد من الدول. وعلينا أيضا أن نقنع أصحاب المصالح باتخاذ قرارات صعبة ومكلفة سياسيا من أجل إحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل. تلك مهمة ليست سهلة ولكنها ضرورية. سيقال لنا بأنه ليس ذلك الوقت المناسب، ولكن دائما ”لا يتوفر الوقت المناسب“. ولن يتوفر أبدا الوقت المناسب تماما. فلا يمكن لنا أن نستمر في التأجيل والتسويف إلى ما لا نهاية، كما قال المنسق الخاص، سيري، المنتهية ولايته في إحاطته الإعلامية في الشهر الماضي (انظر S/PV.7417). نعرف جميعا أنه إذا ما عالج المجلس الأعراض فقط وليس الأسباب الجذرية للنزاع، لا يمكن أن يكون سلام دائم ولن يكون.

نرى فرصة أمام المجلس تلوح في الأفق لتفعيل تلك العملية. في المناقشة المفتوحة التي جرت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7360) التزمت نيوزيلندا، ما أن تنتهي الانتخابات في إسرائيل، باستكشاف خيارات للمجلس لضخ زخم جديد في تلك المفاوضات. لقد حان ذلك الوقت. ومن المناسب للمجلس أن يقوم بعمل، بعد أن انتهت الانتخابات وقبل أن

تبدأ حملات انتخابية أخرى. إن صداقة نيوزيلندا مع إسرائيل ومع الفلسطينيين تحفزنا على تقديم مساهمة بناءة وعلى العمل من أجل إحراز تقدم في ذلك الصدد. تريد نيوزيلندا من مجلس الأمن التركيز على النتائج العملية. لذلك ما برحنا نعمل على مشروع نص قد يخدم هدف البدء بالمفاوضات. تلك الخطوة الهامة المقبلة تتمثل في البدء بالمفاوضات. سيقتضي الأمر من الجانبين التراجع عن النتائج المفضلة لهما، وأن يطرحا جانبا الشروط المسبقة. توجد بالفعل إشارة إلى أن فرنسا تعمل مع بلدان أخرى بشأن معايير مشروع القرار. ونعرف مدى الصعوبة في الحصول على تسعة أصوات مؤيدة وعدم استعمال حق النقض، بيد أننا ما برحنا مقتنعين بأنه لا بد للمجلس من أن يضطلع بمسؤولياته. إننا لم نرَ أحدث نسخة من النص الفرنسي، ولكن إذا ما كُتِبَ له النجاح، فإن نيوزيلندا مستعدة للمشاركة وأن تقدم المساعدة.

لقد أخبرنا الأصدقاء في المنطقة أن وضع نص ثانٍ سيعقد العملية. لذلك نيوزيلندا مستعدة في هذه المرحلة، الانتظار حتى ترى ما سيتمخض عن الجهود الراهنة. بيد أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه حتى يُكتب النجاح لأي نص ويكون مقبولا، من المهم أن ينظر فيه من خلال عملية شاملة وشفافة. ويجب أن نكسر الطوق الذي قوض المحاولات السابقة للمجلس لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. لذلك، فإن نيوزيلندا مستعدة للعمل مع جميع الأعضاء لكي تضمن فرصة حقيقية لنص مشروع القرار المقبل الذي سيقدم للمجلس من أجل جمع الأطراف على طاولة المفاوضات.

شأني في هذا الصدد شأن سفير المملكة المتحدة، فهذه هي المرة الأخيرة التي سأتكلم فيها في المجلس في المناقشة الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. لذلك أود أن أضيف بعض الملاحظات الإضافية.

لقد تكلمت اليوم عن حاجة المجلس وحاجة أصحاب المصالح الآخرين إلى الجلوس حول الطاولة والكلام عن سورية. إننا إذ نجلس هنا في نيويورك، لا بد للمرء أن يشعر بالصدمة لأن المناقشات في المجلس شكلية للغاية وفي كثير من الأحيان منفصلة عن الواقع. إننا نعيش في عالم من المجاملات الدبلوماسية، ونتحاشى بعناية الخوض فيما هو بديهي، وفي العادة، ربما بوسعي أن أضيف بأننا في قاعة يحجبها عمدا ستار عن العالم. نؤيد اتخاذ قرارات لحماية المدنيين في ليبيا، ولكن لا يمكننا وقف إطلاق البراميل المتفجرة في سورية. نتكلم عن سكان محاصرين في سورية، كما فعلنا اليوم، ولكن نجد من الصعب جدا الكلام عن نفس الشيء في غزة. حتى عندما نستطيع مناقشة أكثر المسائل حساسية، غالبا ما يجري استبعاد اللاعبين الرئيسيين من المناقشة.

إن نيوزيلندا تؤمن إيمانا قويا بالأمم المتحدة وبمجلس الأمن. ونقدر تقديرا كبيرا أن العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أولتنا ثقتها بانتخابها لنا لعضوية المجلس لمدة سنتين.

وفي السعي لأداء تلك الولاية، وعدنا بأن نقول ما نؤمن به وبأن نصغي للجميع ونتشاور معهم. وكنا نقصد ما نقوله.

ولذلك، أختتم بياني بدعوتنا جميعا إلى أن نفي بمسؤوليتنا – مسؤوليتنا الجماعية – عن العمل معا لإنهاء نزاعات مثل النزاع في سورية أو النزاع بين إسرائيل وفلسطين. ولدينا المخططات، بما في ذلك بيان جنيف المتعلق بسورية (S/2012/522، المرفق) وأعمال استمرت لعقود ومعايير معروفة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقلنا إننا نمتلك الإرادة. وما يتبقى هو أن يهتدي هذا المجلس إلى سواء السبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الدائم لنيوزيلندا على خدمته وأتمنى له كل النجاح في الأعوام المقبلة، مثلما أتمنى لممثل المملكة المتحدة. وأشكرهما على إسهاماتهما

القيمة للغاية. وسنكون بحاجة إلى حكمتهما ومشورهما السديدة في المستقبل ونأمل ألا يبخلا بتقديم تلك المشورة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الوزير ناصر جودة على عقد هذه المناقشة. ومن دواعي الشرف وجوده هنا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة لمعالجة التراع في الشرق الأوسط.

وستركز ملاحظاتي على عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، التي تكمن في صميم شواغلنا، ولكني سأشير أيضا إلى الحالتين في سورية واليمن، بالنظر لآثارهما الهائلة، فضلا عن الحاجة إلى دعم لبنان واستمرار التهديد الذي يمثله التطرف العنيف للمنطقة بأكملها.

من اللحظة التي بدأ فيها الحل القائم على وجود دولتين يحظى بالقبول قبل ٢٥ عاما تقريبا نتيجة لمؤتمر مدريد للسلام والالتزامات التي قطعها الطرفان، فإننا لم نعجز عن تنفيذ الحل فحسب، بل نحن على وشك رؤيته وهو يصبح وهما لا يمكن تحقيقه. وإن كانت هناك رسالة واضحة واحدة ينبغي أن تبرز من مناقشة اليوم فهي أنه لا يوجد بديل للحل القائم على وجود دولتين، وهو الحل الوحيد القادر على ضمان السلام العالمي الشامل على أساس احترام التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولته الخاصة به وتطلعات إسرائيل في العيش بسلام وأمن مع جيرالها الإقليميين. وذلك يعني، في المقام الأول، أن علينا جميعا أن نعمل على إعادة إرساء الثقة بين الطرفين، التي يجري تبديدها تدريجيا وتدميرها بسبب القرارات والحوادث التي كانت نتيجتها النهائية عدم إيجاد أساس مشترك للحوار. ولا يمكن إعادة الثقة بدون إشارات واضحة من كلا الطرفين تهدف إلى المساعدة في تغيير تصور كل طرف منهما للآخر وإلى تهيئة المناخ الضروري لاستئناف المفاوضات.

ويجب أن نقر بأنه خلال الأسابيع القليلة الماضية بذل الجانبان قصارى جهدهما لإبداء أملهما في إعادة علاقاهما إلى المسار الصحيح. وأنا على ثقة بأن الحكومة الجديدة، التي ستنشأ من إرادة الشعب الإسرائيلي المعبر عنها بصورة ديمقراطية، ستحقق ذلك الأمل وستتخذ القرارات الجريئة التي ستدل على إجراء تغيير في سياستها المتعلقة ببناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، ولا سيما في أشد المناطق حساسية. وبالمثل، أثق بأن السلطة الفلسطينية ستكون قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها بمنح الأولوية لعملية تحقيق المصالحة وإنشاء حكومة فعالة للوحدة الوطنية، وهو أمر رئيسي لبناء دولة فلسطينية. وفضلا عن ذلك، نثق بأنه ستكون للإرادة السياسية للالتزام بعملية السلام الأسبقية على المسارات المحتملة الأخرى، مثل إضفاء الطابع القانوني على التراع.

وتجدر الإشارة إلى غزة بصفة خاصة. فبالرغم من وجود بعض الدلائل الدنيا على إحراز تقدم على الصعيدين اللوجستي والتنفيذي، لا نزال بعيدين عن تشجيع التحول العميق الذي يتطلبه القطاع. وأود أن أقدم إحصائية واحدة فقط. فمع تجاوز معدل البطالة نسبة ٤٧ في المائة، لا بد أن نقر بأنه لن يوجد حل للتراع العربي – الإسرائيلي إذا لم يتوفر لسكان غزة بعض الأمل في المستقبل. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا جميعا تحمل المسؤولية؛ ويشمل ذلك السلطات الفلسطينية نفسها، التي لا يمكن بدون تحقيقها للمصالحة إنجاز أي شيء يذكر؛ وسلطات إسرائيل التي تساعد، توخيا للإنصاف، في آلية التعمير ولكن عليها المضي قدما برفع الحصار؛ والمجتمع الدولي الذي يجب أن يفي بوعوده بتقديم المعونة المالية.

ما هو العمل الذي يتعين القيام به؟ لقد حدد روبرت سيري المسار في ملاحظات وداعه للمجلس (انظر S/PV.7417). فيجب أن يكون الحل شاملا، وليس جزئيا، ومن أجل تحقيقه ثمة حاجة إلى وضع إطار سياسي جديد ينعش عملية السلام

وينشط الحوار بين الطرفين. والهدف واضح – إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ولديها المقومات الاقتصادية للبقاء ويسهم وجودها في تحقيق السلام والأمن لإسرائيل.

ويلزم أن تضطلع العديد من الجهات الفاعلة بأدوار رئيسية على طول الطريق نحو تحقيق ذلك الهدف. وظلت قيادة الأمم المتحدة بالغة الأهمية وستبقى كذلك. كما يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أساسي، ولا يمكن الاستغناء عن التركيز الإقليمي. وعلى البلدان العربية، من خلال مبادرة السلام العربية، أن تأخذ موقع الصدارة في العملية. ومع ذلك، أنا على اقتناع بأنه يلزم أن يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأكبر في هذا الوقت الحرج. وأود أن أجدد التأكيد على أن هدف جميع جهودنا هو التوصل إلى توافق آراء فيما بين أعضاء المجلس، على نحو يتجسد في اتخاذ قرار يجمع بين معايير واضحة وشاملة باعتبارها الإطار الأساسي لإنعاش مفاوضات السلام. وسيستغرق تحقيق ذلك وقتا وجهدا وسيتطلب في المقام الأول التحلي بالمرونة، ولكن لن نتمكن من أن نقدم للفلسطينيين والإسرائيليين الرؤية السياسية التي تصبح ضرورية بصورة أكبر بمرور كل يوم إلا بتقديم أدلة واضحة على عزم المجلس على السعي لتحقيق ذلك الهدف.

إن البديل هو ألا نفعل شيئا أو ألا نفعل سوى القليل بحيث ينتهي بنا الأمر إلى إدارة حالة فشل – وبالفشل أعني اندلاع انتفاضة جديدة أو نزاع جديد في غزة، وهو ما سيغذي التروع نحو التطرف العنيف ويشكل أيضا نزاعا مفتوحا آخر في المنطقة. وذلك يقودني إلى تناول مسألة ثانية. فمن باب الضرورة الأخلاقية والمسؤولية السياسية، على مجلس الأمن الانخراط في معركة مكافحة التطرف العنيف في الشرق الأوسط وحماية الأقليات وأشد المجموعات السكانية عرضة للخطر. ولا بد لأي قرار نتخذه أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

وفيما يتعلق بلبنان، تشعر إسبانيا بأنها على صلة وثيقة بشكل خاص مع ذلك البلد وهي ملتزمة التزاما صارما بوحدة لبنان واستقراره وأمنه. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن دعمي لحكومة لبنان ومؤسساته، لا سيما قواته المسلحة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تضاعف السلطات السياسية اللبنانية جهودها لضمان استمرار المؤسسات من خلال انتخاب رئيس جديد. ونحن ندرك التحديات التي تنطوي عليها إدارة الأزمة الإنسانية السورية. ولذلك السبب تحديدا، نعمل بهمة في إطار مجلس الأمن على أساس استراتيجية لتخفيف الآثار على البلدان المجاورة التي، على غرار لبنان، تعاني من آثار المأساة السورية. واستمعت بعناية شديدة للرئيس حينما أشار إلى مشكلة اللاجئين في بلده.

وفيما يتعلق بسورية، فإنني أترقب باهتمام كبير المعلومات المقرر أن نتلقاها في وقت لاحق هذا الأسبوع من ستافان دي ميستورا، الذي يحظى بكامل دعمنا وثقتنا. وستكون تلك سانحة طيبة لتقييم الخيارات السياسية والجهود المختلفة التي تبذل بالفعل، مثل المناقشات التي عقدت مؤخرا في موسكو. ولكني لا يسعني أن أتكلم اليوم عن الحالة في الشرق الأوسط بدون تجديد دعوتنا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وأناشد على وجه الخصوص حكومة دمشق ألا تتخلى عن مسؤوليتها التي لا مهرب منها عن حماية شعبها من الفظائع التي ترتكب في ذلك البلد.

إن الحالة في اليرموك مروعة، ولكن ينبغي ألا تصيبنا بالدهشة. فاستمرار منع إيصال المساعدة الإنسانية إلى سكان مخيم اليرموك للاجئين، على يد النظام السوري والجماعات المسلحة الأخرى على السواء، أمر لا يمكن السماح به. وقبل أكثر من عام، ومن خلال القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، طالب المجلس بإنهاء حصار مئات الآلاف من السكان وضمان إيصال المساعدة الإنسانية فورا وبدون عائق، مع احترام مبدأ

الحياد الطبي الأساسي للغاية. وربما حان الوقت لكي ننظر في اتخاذ المزيد من التدابير.

ويشكل اعتماد بيان صحفي (SC/11865) أمس خطوة جيدة أولى.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الوضع في اليمن. ففي الأسبوع الماضي، أمهلنا الأمين العام، باتخاذنا للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ١٠ أيام لتقديم تقرير عن مدى الامتثال لأحكام المجلس بشأن اليمن. ويواصل الحوثيون حتى الآن تقدمهم في اتجاه الجنوب، متحدين علنا المجتمع الدولي، ومتسببين في الوقت ذاته في تفاقم الحالة الإنسانية بشدة في البلد. ونحن نؤيد تماما الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل إلى حل سياسي في اليمن، ونرحب بالمبعوث الخاص الجديد. ومع ذلك، إذا استمر تحدي الحوثيين، على المجلس اتخاذ إجراءات؛ حيث أن مصداقية هذه الهيئة ذاتها على المحك.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أولئك الذين رحبوا بكم اليوم، سيدي الرئيس. ونحن نعتقد أن حضوركم لهذه المناقشة هو مؤشر عميق على الأهمية التي يوليها الأردن لقضية الشرق الأوسط. وأريد أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن المأزق الذي وصلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط منذ أمد طويل يحول دون التوصل إلى حل مبكر للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ويتسبب في قلق بالغ في جميع أنحاء العالم، وهو أمر من المؤكد أنكم استمعتم إليه، سيدي، في بيانات المتكلمين اليوم. وفي الواقع، يبدو أن الديناميات الداخلية في إسرائيل وفلسطين تعيق العودة إلى المفاوضات. ونحن نشجع القيادة في كلا الجانبين على إظهار الإرادة السياسية اللازمة للتمكين من استئناف المفاوضات، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة طريق المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من الاتفاقات المبرمة بين الطرفين.

وفي اجتماع عقدته المجموعة الرباعية في ميونيخ خلال شهر شباط/فبراير، دعت إلى الاستئناف السريع للمحادثات بين الطرفين. وتؤيد نيجيريا موقف المجموعة الرباعية بخصوص الحاجة لاجراء محادثات تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية الإسرائيلية، مع احترام تطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية. وتؤكد نيجيريا بشكل لا لبس فيه دعمها للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، بوصف ذلك يشكل الأساس الوحيد للتوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين.

وحث المنسق الخاص السيد روبرت سيري، في إحاطته الإعلامية الأخيرة أمام مجلس الأمن قبل ترك منصبه في الشهر الماضي (انظر S/PV.7417)، المجلس على تولي زمام المبادرة وتقديم إطار للمفاوضات بين الطرفين. ونحن نتفق مع وجهة نظره أن مسار عمل كهذا يشكل السبيل الوحيد للحفاظ على هدف حل الدولتين.

ويساور نيجيريا القلق بوجه خاص جراء الوضع الإنساني الصعب في غزة بسبب الحرب التي اندلعت في الصيف الماضي. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما يخص جهود تعمير غزة، التي أعيقت إلى حد كبير جراء النقص الحاد في الأموال. وبعد مرور ستة أشهر على انعقاد مؤتمر المانحين في القاهرة، لم يتم تقديم سوى جزء ضئيل من الأموال التي جرى التعهد بها. ونحن نشجع المانحين على الوفاء بتعهداتهم من أجل الإسراع في إعادة بناء غزة.

إن وكالات الأمم المتحدة، على غرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تقوم بعمليات حيوية في غزة، وهي بحاجة إلى الدعم المالي. ويفرض نقص التمويل قيودا شديدة على أنشطة

الوكالة. ولن يسهم التزام الأطراف المانحة بقدر أكبر في تعزيز أنشطة الأونروا فحسب، بل من شأنه أيضا تسهيل تقديم خدماتها للفلسطينيين المحتاجين ومنع المزيد من التدهور في الأزمة الإنسانية الوخيمة التي تشهدها غزة.

وفي ما يتعلق باليمن، يساور نيجريا بالغ القلق جراء الوضع الإنساني المتدهور في البلد. وتشير التقارير إلى تأثر أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ جراء استمرار التراع. ونحيط علما مع التقدير بأنه ورغم الظروف الصعبة، تواصل وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني التنسيق مع الهلال الأحمر اليمني والسلطات المحلية لتقديم المساعدات الطارئة لمن هم في حاجة ماسة إليها. كما أننا نشيد بالعاملين في المجال الإنساني في الميدان، فهم الذين يخاطرون بحياتهم أحيانا أثناء أداء واجبهم.

ويمثل وقف الأعمال العدائية، أمرا حيويا لتحسين الوضع الإنساني في اليمن واستعادة السلام والاستقرار في البلد. ولذلك، تحث نيجيريا أطراف الصراع الدائر على العودة إلى العملية السياسية. وفي نهاية المطاف، تشكل مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، فضلا عن نتائج مؤتمر الحوار الوطني بمشاركة جميع الأطراف في اليمن، الإطار الأصلح لتحقيق سلام مستدام في البلد. وتتمنى نيجيريا رؤية اليمن بلدا مسالما ومزدهرا وموحدا وديمقراطيا، يشكل التنوع الثقافي فيه مصدرا حيويا للقوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بضمان ألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من إنجاز عمله في الوقت المحدد وعلى نحو فعال وسريع. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع تلك النصوص في القاعة والتكلم ضمن الإطار الزمني المحدد بأربع دقائق. وأرجو أيضا من المتكلمين مراعاة أن تكون سرعة إلقاء بياناتهم معقولة بحيث يتمكن المترجمون الشفويون من متابعتهم. وأود أيضا أن أبلغ جميع المعنيين بأنه نظرا لوجود عدد كبير من المتكلمين، فإننا سنواصل المناقشة المفتوحة اليوم خلال ساعة الغداء.

(تكلم بالعربية)

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، على قدومكم إلى نيويورك لترؤس شخصيا هذه الجلسة وأن أنوه أيضا بوفد بلدكم على مبادراته خلال هذا الشهر، لا سيما في المناقشات التي اقترحها على المجلس.

(تكلم بالإنكليزية)

فلنعترف أولا بأن الحقائق الأساسية المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط قد أصبحت جميعا مثيرة للقلق بشكل متزايد، وبأن الحالة في تدهور الآن على نحو غير مسبوق. ويكفي هنا أن نذكر ما يلي:

شهد عام ٢٠١٤، الذي قتل خلاله ٣١٤ ٢ فلسطينيا و ٩٧ إسرائيليا، وقوع أكبر عدد من القتلى المدنيين منذ عام ١٩٦٧، وذلك بسبب الأعمال العدائية التي جرت خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس في غزة والزيادة الكبيرة في عدد القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية. وشهدت غزة أيضا خلال عام ٢٠١٤، أعلى معدلات التشرد الداخلي منذ عام ١٩٦٧. فقد تشرد حوالي ٢٨ في المائة من سكانها داخليا في ذروة الأعمال العدائية. وصحيح أنه منذ إعلان وقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس، عاد أغلب المشردين داخليا إلى ديارهم، ولكن لا تزال هناك احتياجات هائلة للمأوى، حيث أن نحو ٠٠٠ ١٨ أسرة لا تجد منازل للعودة إليها.

إن عدد المشردين أيضا في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال عام ٢٠١٤، بسبب هدم المنازل والممتلكات، هو العدد الأعلى المسجل في عام واحد، منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية رصد هذا المؤشر في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، سجلت الحكومة الإسرائيلية في عام ٢٠١٤ رقما قياسيا لعدد المناقصات المقدمة لبناء مستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، هو الأعلى منذ ١٠ سنوات. وزادت أعمال الشروع في البناء خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالعام السابق.

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن عام ٢٠١٤ شهد انهيار جهود السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، وكان ذلك أساسا نتيجة للتعنت السياسي لإسرائيل، ورفضها الوفاء بالتزامها بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وسياستها العدوانية للتوسع الاستيطاني.

تولى الرئاسة السيد الحمود.

مع ذلك، وفي عام ٢٠١٥، حدث ما هو أسوأ، عندما قال رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، بصوت عالٍ وواضح خلال حملته الانتخابية إنه إذا ما أعيد انتخابه، لن تقوم دولة فلسطينية ”على يديه“. وعلاوة على ذلك، فقد تعهد بزيادة البناء الاستيطاني في القدس الشرقية بإضافة ”آلاف الوحدات السكنية“. وفي يوم الانتخابات، وفي بيان عنصري سيئ السمعة، حذر المواطنين العرب في إسرائيل من التصويت ”بأعداد كبيرة“.

وكان نفتالي بينيت، وزير الاقتصاد في حكومة نتنياهو، بدوره عالي الصوت شديد الوضوح في رفض إقامة دولة فلسطينية بقوله إن ”فكرة حقن دولة، وتقسيم القدس وتقسيم البلاد وتقطيع أوصالها، لا يمكن قبولها“. وفي نفس السياق العنصري، شأنه شأن نتنياهو، فقد أشار في إحدى خطبه السيئة السمعة أيضا إلى أن العرب ما كانوا إلا ”لصوص“. وينبغي ألا ننسى ما قاله أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية الإسرائيلي، من أن الحل لوصم عرب إسرائيل بعدم الولاء بسيط: ”علينا بالتقاط فأس“ وقطع رؤوسهم.

إن الوضع في هذا الجزء من العالم أصبح أكثر صعوبة بالفعل، ولكن هذا ليس عذرا للتقاعس عن العمل. وعلى العكس، كلما أصبحت حالة النزاع أكثر صعوبة، كانت مسؤولية المجلس أكبر. وفي واقع الأمر، ولكي يكون لاستئناف المفاوضات بشأن النزاع في الشرق الأوسط معنى، ينبغي أن يستند ذلك إلى بارامترات محددة. وهناك حاجة أيضا لوضع إطار دولي شامل جديد وآجال زمنية واضحة ومتفق عليها لنجاح تلك المفاوضات. وعليه، فإن المجلس مطالب بأن يتحمل مسؤولياته عن صون السلم والأمن من خلال معالجة تلك القضايا المهمة عاجلاً وليس آجلاً.

سيدي الرئيس، أرجو ألا تتركوا الوضع يتردى أكثر من ذلك. لقد حان الوقت للعمل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مصر العربية.

السيد أبو العطا (مصر): في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة إلى معالي الوزير ناصر جودة بمناسبة تولي المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتقدم لكم بخالص الشكر على دعوتكم لعقد جلسة المجلس اليوم في هذه المرحلة الفارقة في تاريخ الشرق الأوسط الذي يحفل بتطورات عاصفة باتت تهدد وجود بعض الدول ذاتها بصفة عامة، وفلسطين بصفة خاصة. وأنا على ثقة من أن الأردن الشقيق، في ضوء ما أظهرته بعثته من حرفية متميزة وحرص والتزام صادقين للدفاع عن جميع القضايا العربية خلال العام ونيف المنصرم، هو الأقدر على ضمان نجاحنا في استخلاص أفضل السبل للمضي قدماً صوب تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. كما أود أن أتقدم بالتهنئة للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بمناسبة توليه منصبه الجديد، متمنين له كل النجاح، ومعربين عن دعمنا التام له في مهمته الصعبة.

لقد ذكرت أن تحقيق السلام في الشرق الأوسط مهمة صعبة، الأمر الذي لا يخفى على أحد. فالتحديات نحو الوصول إلى هذا الأمل متعددة وجسيمة، وتبدو غير قابلة للتذليل في بعض الأحيان. فها هو الاصطدام يستفحل، مهدداً بأن يعصف بحل الدولتين الذي ننشده جميعاً، إضافة إلى ما تطلقه بعض الأصوات هنا وهناك، ولدواعٍ مريبة، تشكك في ذلك الحل وترفض الالتزام به كأساس للتوصل إلى تسوية شاملة. وها هو المجتمع الدولي وقد أظهر مراراً وتكراراً افتقاره للإرادة السياسية المطلوبة لتحقيق أي تقدم يذكر نحو إحلال السلام طوال العقود الماضية، الأمر الذي تكرر مؤخراً، وتحديداً في كانون الأول/ديسمبر الماضي، في هذا المجلس. وبات ذلك الفشل الدولي يمثل خطراً على السلم والأمن الدوليين، وأوصل أشقاؤنا في فلسطين إلى اقتناع بأن الغرض من عملية السلام أصبح يتمثل في استمرار تلك العملية فحسب دون توفر أي نية حقيقية لدى الأطراف الدولية الرئيسية لتحقيق الهدف الرئيسي منها متمثلاً في دولتين تعيشان في سلامٍ وحسن جوار.

وبالرغم مما تقدم، فإننا في مصر نؤكد مجدداً أن الفشل في تحقيق السلام في الشرق الأوسط ليس خياراً أمام المجتمع الدولي. فاستمرار حالة اليأس بشأن فرص تحقيق ذلك السلام تحمل في طياتها خطر جعل الأراضي الفلسطينية المحتلة مرتعاً خصباً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية، ما من شأنه، أولاً، أن يزيد من معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق، الذي بلغت معاناته الزبى. وها نحن نرى أبناءه وقد بدأوا بالفعل يتجرعون ويلات داعش في مخيم اليرموك. ونحذر كذلك من التهديد المركب الذي يمثله ذلك الخطر على أمن سائر دول المنطقة، ومن ضمنها إسرائيل، ما يعد في حد ذاته حافزاً كافياً للجانب الإسرائيلي للانخراط بجدية في الجهود الداعية لتحقيق السلام. كما أننا، وبعد استمرار التراع في المنطقة لأكثر من ستة عقود، قد سئمنا مما يضيعه ذلك من فرص تنموية، وما يهدره من إمكانيات واسعة شهد بها العالم أجمع وتهدر الآن جراء استمرار ذلك التراع.

إن ما تقدم يحتم علينا اتخاذ إجراءات جادة لضمان عدم تكرار أخطاء الماضي، وضمان عدم استمرار الدوران في حلقة مفرغة وجولة تلو الأخرى من محادثات لا تفضي إلى نتائج، أو كما وصفها السيد روبرت سيري في إحاطته الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7417)، بأنها تبدو كالسير في طريق لا نهاية له. لا يصح أبداً أن يبقى المجتمع الدولي أسيراً لإرادة طرف واحد. فقد آن الأوان لأن يضع المجتمع الدولي المحددات والآفاق الزمنية للتسوية، خاصة وأن معالمها واضحة ومعلومة. ونذكر في هذا الصدد، ما ورد في مبادرة السلام العربية التي أطلقت منذ أكثر من ١٣ عاماً، واعتبرتها القمة العربية، في دورتها العادية السادسة والعشرين التي عقدت في شرم الشيخ، قائمة، وأصدرت بشأنها القرار ٦١٤، ونصت فقرته الثالثة على استمرار تكليف الوفد الوزاري العربي بإجراء مشاورات مع مجلس الأمن والإدارة الأمريكية وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي للتأكيد مجدداً على تبني مشروع قرار يؤكد الالتزام العربي بما جاء في مبادرة السلام العربية من أسس ومبادئ ومرجعيات.

إن الاستمرار في ترك ذلك التراع بدون تسوية شاملة وعادلة يحمل في طياته أخطاراً جمة على السلم والأمن الدوليين، ويهدد استقرار العالم أجمع، ومن الناحية الأخلاقية، فإنه يعد وصمة عار في جبين المجتمع الدولي ويمثل انتهاكاً واضحاً وصريحاً للمبادئ السامية التي أسست من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

ونود أن نكرر الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة التي بذلت جهوداً مضنية أواخر العام الماضي لمحاولة استصدار مشروع القرار العربي الهادف لإنهاء الاحتلال. ونشكر في هذا

الصدد أيضاً الجهد المشكور الذي قامت به الجمهورية الفرنسية الصديقة التي سعت في العام الماضي إلى تحريك مجلس الأمن نحو الاضطلاع بمسؤولياته تجاه عملية السلام. ونعبر كذلك عن دعمنا للجهود التي يقوم بها الجانب الفرنسي في المرحلة الراهنة للعمل بالتنسيق مع الأطراف المعنية على التوجه مجدداً إلى مجلس الأمن في المستقبل القريب بمشروع قرار يهدف إلى تحريك عملية السلام وفقاً لمعايير محددة. وأعيد تأكيد عزم مصر، رئيس اللجنة العربية المكلفة بمتابعة خطة التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، على بذل كافة الجهود والتعاون مع جميع الأطراف الراغبة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وأود أن أغتنم فرصة انعقاد الجلسة هذه لكي أذكر باستمرار معاناة أهل قطاع غزة، الذي هو جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين، وإلى الظروف المعيشية الصعبة التي يجتازونها. وأطالب كل الأطراف التي شاركت في "مؤتمر القاهرة الدولي حول فلسطين: إعادة إعمار غزة" بالإسراع في تقديم المساعدة التي تعهدت بها خلال ذلك المؤتمر.

دخلت الأزمة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة عامها الخامس وما زالت الأوضاع هناك في تدهور مستمر، وتؤكّد مصر مجدداً على أنه لا تسوية لهذه الأزمة إلا التسوية السياسية وفقاً لوثيقة جنيف بما يحقق التطلّعات المشروعة للشعب السوري ويحافظ على سلامة الأراضي والدولة السورية ويقضي على خطر الإرهاب، وأعيد التأكيد مجدداً على استمرار الجهود المصرية الهادفة إلى تقديم الدعم السياسي اللازم لكافة الأطراف السورية الراغبة في التوصل إلى تلك التسوية.

كما تكرر مصر دعوتها إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان وفقاً لقرارات الشرعية الدولية [٢٤٢ (١٩٦٧)].

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيدّ المعلّمي (المملكة العربية السعودية): يشرّفني أن أتكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء فيها. وأود أن أتقدّم إليكم أولاً بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم التوفيق والنجاح.

وأهنئكم أيضاً على الأداء المتميّز الذي تولّيتم به أداء هذه المهمّة خلال الأسابيع الماضية. كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأن أشكر معالي وزير الخارجية الأردني على حضوره وترؤسه أعمال هذه الجلسة، ومعالي الأمين العام على إحاطته.

بدايةً، أود باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن أرحّب بقرار دولة فلسطين الانضمام رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإننا نتطلع إلى أن تنضمّ فلسطين الشقيقة إلى الأمم المتحدة دولةً كاملة العضوية، محققة بذلك جزءاً من العدالة التي حُرمت منها على مرّ العقود الماضية.

إن انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن كونه حقاً طبيعياً، هو خطوة مهمة نحو محاسبة المسؤولين عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعن حجز عائدات الضرائب الفلسطينية، وعن حصار غزة وتجويعها وشن الحرب عليها، وغيرها من الأعمال غير القانونية والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل مراراً بحق الشعب الفلسطيني. إن هذه الخطوة الشجاعة تأتي في ظل المواقف المتعنّتة لإسرائيل، ورفضها الالتزام بتعهداتها، واستمرار انتهاكاتها للقانون الدولي، وتعطيلها المتكرر لعملية المفاوضات، بما في ذلك ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي من استهتار ورفض لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وإننا نكرر دعوتنا لجميع الدول لتأكيد التزامها بدعم العدالة والشرعية الدولية عن طريق الاعتراف الكامل بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

تؤكّد منظمة التعاون الإسلامي على التزامها ودعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني الشرعية غير القابلة للتصرّف، في تقرير مصيره، وحقّه في الحريّة، وإنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما تؤكّد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتلّ والأراضي اللبنانية. وبالرغم من دعم المجتمع الدولي الكبير لإنهاء الاحتلال الذي طال أمده وتحقيق السلام الدائم المبني على حل الدولتين، فإن إسرائيل ما زالت مستمرّة في التعنت وفي فرض سياساتها القمعية والعنصرية والاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني.

ولقد جاءت تصريحات رئيس وزراء إسرائيل خلال الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لتؤكّد هذه السياسات الإسرائيلية. ومنها استمرار بناء المستوطنات، وجدار الفصل العنصري واستخدام العنف المفرط من قبل القوات الإسرائيلية ضد المتظاهرين السلميين، وممارسة الإخلاء والتهجير القسري، وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات، والإرهاب الممارس من قبل المستوطنين المصحوب بسياسة متعمّدة من قبل السلطات الإسرائيلية تهدف إلى إفلاتهم من العقاب، وحجز المعتقلين دون تُهم، ومن بينهم معتقلون برلمانيون فلسطينيون، مثل السيدة خالدة جرّار، العضو المنتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني.

لقد حذّرت منظمة التعاون الإسلامي مراراً من الخطر الجسيم والأعمال الإرهابية التي يقوم بها المستوطنون الإرهابيون الإسرائيليون بحق الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وها هم يحرقون في شهر شباط/فبراير مسجد الهدى في بيت لحم، ومبنى تابعاً للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية في القدس المحتلّة. وإننا ندين بأشد العبارات هذه الاعتداءات على الأماكن المقدّسة الإسلامية والمسيحية على حدّ سواء.

إن منظمة التعاون الإسلامي تحمّل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الأعمال الوحشية والجرائم البشعة التي يمارسها المستوطنون المتطرّفون بحق الشعب الفلسطيني، بصفتها الجهة التي قامت بنقلهم إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وتدعو إلى إدراج قادة المستوطنين والجماعات الاستيطانية المتطرّفة على لائحة الإرهاب والمطلوبين للعدالة الدولية لدى دول العالم ومنظمات المجتمع الدولي.

إن الوضع في قطاع غزة في تدهور مستمر بسبب الحصار الإسرائيلي وتداعيات العدوان الإسرائيلي في الصيف الماضي الذي قتل جرّاءه أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني. وبسبب هذا العدوان، تواجه المنظمات الإنسانية العاملة في غزة نقصاً حاداً في التمويل. الأمر الذي يستوجب منا الوقوف إلى جانب العاملين الشجعان في المجال الإنساني. وتدعو منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي إلى التبرع بسخاء للشعب الفلسطيني وللعاملين على مساعدته. كما ندعو هذا المجلس إلى العمل على إلزام إسرائيل بإنهاء حصارها غير الإنساني على قطاع غزة، وفرض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يدعو إلى مرور المساعدات الإنسانية إلى غزة دون أية عوائق. وتطالب منظمة التعاون الإسلامي مجلس الأمن باتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء الحصار على غزة وإنهاء المعاناة الإنسانية وإمداد المدنيين بالحماية.

لقد رحبت منظمة التعاون الإسلامي بعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية لاتفاقية جنيف بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونود إعادة التأكيد على مسؤولية هذه الأطراف في إلزام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على احترام اتفاقية جنيف وانطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشريف.

لقد تساءل المنسق الخاص السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد روبرت سيري، خلال إحاطته الإعلامية الأخيرة أمام هذا المجلس: ”ألم يحنِ الوقت ليضطلع المجلس بدور ريادي؟“ (انظر (S/PV.7417، ص ٦) وإننا

نكرر هذا السؤال، ونطالبكم بالتحرّك لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق استقلال دولته على حدود ٤ حزيران/يونيه وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً لمبادرة السلام العربية. وإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلّة كافّة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

سيدي الرئيس، أرجو أن أستأذنكم في أن أكمل كلمتي بصفتي الوطنية، موضحاً أن الوضع في سورية الشقيقة وبعد مرور أربع سنوات متتالية أصبح يشكّل أكبر مأساة إنسانية في هذا القرن. حيث ما زالت السلطات السورية مستمرة في ارتكاب الجرائم بحق الشعب السوري الصامد، وفي استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء، وما زالت تتعاون مع المنظمات الإرهابية لتمارس في مخيم اليرموك أبشع مذبحة جماعية تصل إلى حد الإبادة بحق اللاجئين الفلسطينيين هناك.

وهي ما زالت ماضية في إعاقة دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة وإلى المحتاجين في مختلف أنحاء سورية.

لقد تعهد مجلس الأمن باتخاذ إجراءات إضافية في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية تجاه أي طرف يستخدم هذه الأسلحة. كما التزم المجلس بمعاقبة من يعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وهذه التهديدات ما لم يتم إسنادها بأفعال وإجراءات على الأرض، فإنها سوف تنتقص من مكانة المجلس وهيبته ومصداقيته، وسوف تساعد السلطات السورية على المضي في غيّها واستكبارها.

إن الممارسات التي تنتهجها السلطات السورية قد ساعدت على تهيئة الظروف وإفساح المجال أمام المنظمات الإرهابية لتزدهر وتنتشر في سورية. والمملكة العربية السعودية تؤكد إدانتها للإرهاب بكل صوره وأشكاله أيا كان مرتكبوه ومهما كانت أسبابهم. كما تؤكد أن خطر الإرهاب عابر للحدود، وأن مواجهة الإرهاب واجتثاثه يتطلبان التصدي للعوامل التي أدت إلى ظهوره، وأهمها ما تمارسه السلطات السورية من اضطهاد وما تشيعه من فوضى وما تشعله من فتنة طائفية.

إن المملكة العربية السعودية التي أثبتت قدراتها على الحسم والحزم ونصرة الأشقاء لن تألو جهدا في سبيل مساعدة الشعب السوري على تحقيق تطلعاته وطموحاته في الحرية والكرامة، وبما يحافظ على وحدة سورية، وسلامة أراضيها، وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم. وتدعو مجلس الأمن إلى الالتزام بتطبيق قراراته ذات الصلة، بما في ذلك بيان جنيف (S/٢٠١٢/٥٢٢، المرفق) الداعي إلى إقامة سلطة تنفيذية ذات صلاحيات واسعة تعمل على سرعة إنهاء معاناة الشعب السوري الشقيق.

وختاما، إن قمة النفاق كانت تتجلى في ما ذكره السفير الإسرائيلي حول هجوم إسرائيل على غزة وحول نصرة الدول العربية لأشقائها الفلسطينيين، وكأنه يسعى إلى أن يقف العالم متفرجا على ما استمرت اسرائيل في القيام به من حصار وتجويع واضطهاد وقصف بالقنابل والمدفعية على مدى عدة أسابيع. لقد انتهى عهد القبول بمثل هذه التصرفات، وحان الوقت لمجلس الأمن كي يثبت لإسرائيل أنها دولة ليست فوق الحساب وليست فوق القانون.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد غيليرمي دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المملكة الأردنية الهاشمية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الاعلامية. وتود البرازيل أيضا أن تنوّه ببيانَي الممثل الدائم لإسرائيل ونائب المراقب الدائم عن دولة فلسطين.

قبل قرابة شهر وفي هذه القاعة، شاطرنا السيد روبرت سيري أفكاره بصفته المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق

الأوسط المنتهية ولايته. ولا يمكن لرسالته أن تكون أكثر وضوحا ولا يمكن أن تكون أكثر إحباطا: ”إن الطرفين يتجهان صوب نتيجة لا يسعني إلاّ أن أصفها بأنها واقع الدولة الواحدة“ (S/PV.7417، صفحة ٥). تلك كانت كلماته. وفي الواقع، هذا ما شهدناه في السنوات الماضية، لا سيما بعد فشل ثلاث مبادرات لمحادثات السلام، أعقبتها جميعها حروب مأساوية في غزة وتوسيع للأنشطة الاستيطانية.

وفي الأشهر الماضية، كانت تصريحات القيادة الإسرائيلية، ومفادها أنه لا احتمال لقيام دولة فلسطينية في المستقبل القريب، مدعاة للجزع. فمثل هذه التصريحات لا يمكنها سوى تأجيج دورة المواجهة وعدم الثقة وتفاقُم الوضع على أرض الواقع وإبعادنا عن تحقيق السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لاستئناف عملية التفاوض التي تؤدي إلى الحل القائم على دولتين.

إن المجتمع الدولي لا يسعه أن يسمح للظروف الحالية بأن تُعتبر ظروفا اعتيادية. فالمطلوب على نحو عاجل توجيه رسالة واضحة ترفض ذلك. وكما أشارت البرازيل مرارا، تبقى من مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية الاضطلاع بدوره في وضع بنية جديدة للسلام بغية إنهاء الصراع. ونحن ندعو مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤوليته والعمل بنشاط على تحديد البارامترات الرامية إلى استئناف عملية السلام.

وترحب البرازيل بانضمام فلسطين فعليا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فانضمام دولة فلسطين إلى نظام روما الأساسي يمثل خطوة هامة نحو الطابع العالمي للمحكمة الجنائية الدولية، والمساهمة بصورة إيجابية في مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز السلام والمصالحة الدائمين. ونكرر مرة أخرى أن اللجوء إلى الآليات المتعددة الأطراف ينبغي عدم مواجهته بالأعمال الانتقامية والجزاءات.

تشعر البرازيل بقلق عميق حيال الإدراك بأننا دخلنا السنة الخامسة من الصراع الوحشي الذي يجتاح سورية، وهي البلد الذي نشعر بعمق الاتصال معه نظرا لوجود عدد كبير من مواطنيه والمنحدرين منه في بلدنا. والتدهور الحاد في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين تذكير صارخ بأن الحالة يمكنها أن تزداد سوءا. ونحن ندين بشدة أعمال القتل والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها ما تسمى بالدولة الإسلامية وجبهة النصرة في مخيم اليرموك. ونؤيد تأييدا راسخا الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل تقديم كل المساعدة اللازمة.

وتحث البرازيل جميع أطراف الصراع على الوفاء بالتزاماتها في إطار القانون الدولي الإنساني وتوفير إمكانية الوصول إلى الوكالات الإنسانية دون عائق، والامتناع عن أي عمل يمكن أن يطيل من أمد الصراع.

وكما تؤكد البرازيل باستمرار، لا يوجد حل عسكري للصراع في سورية. فمن مسؤولية جميع البلدان منع زيادة عسكرة الصراع والدفع باتجاه إجراء حوار حقيقي بغرض التوصل إلى حل سياسي للصراع. وما فتئت البرازيل تساهم، من خلال تقديم الأغذية والأدوية، للمساعدة على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية للاجئين والمشردين السوريين.

ولا يسعنا المبالغة في الحاجة إلى تعزيز مشاركة جميع الأطراف في المفاوضات السياسية في سورية. ونكرر دعمنا لعمل المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، وكذلك للجنة التحقيق الدولية برئاسة البروفيسور باولو سيرجيو بينيرو. إن إجراء حوار حقيقي وشامل، يقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان واستقلال سورية وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، أمر ملحّ أكثر من أي وقت مضى. وترحب البرازيل بالجولة الثانية من المحادثات بين الأطراف السورية، التي

عقدت في موسكو، كخطوة هامة نحو إعادة إطلاق العملية السياسية.

إن الأمن والاستقرار في لبنان مدعاة لقلق كبير. فالتصعيد الأخير للعنف يعزز الحاجة إلى تقديم الدعم الكامل لسياسة لبنان المتمثلة في النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية، وهو ما اتُفق عليه في إعلان بعبدا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ونحن نؤيد لبنان بشدة في حربه ضد الإرهاب وفي سعيه لتحقيق الاستقرار والتنمية. ومشاركتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من خلال فرقة العمل البحرية التي يقودها ضابط برازيلي منذ عام ٢٠١١، تؤدي دورا بارزا في ترجمة التزامنا إلى إجراءات عملية. وتساهم البرازيل أيضا في تعزيز القوات المسلحة اللبنانية عن طريق تدريب طلاب البحرية اللبنانية في المدرسة البحرية البرازيلية في ريو دي جانيرو.

تشعر البرازيل بالتشجيع إزاء بعض أحدث التطورات المتعلقة بالعمليات السياسية الداخلية وجهود المصالحة الوطنية في العراق. بيد أننا قلقون جدا حيال الوضع الأمني والانساني في البلد، لا سيما سيطرة ما يسمى بالدولة الإسلامية على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية وانعكاسات ذلك على المنطقة بأسرها. ونعتقد أن أي استراتيجية لا تركز سوى على العمليات العسكرية لن تكون قادرة على التصدي للأسباب الجذرية التي أدت إلى انتشار الإرهاب والتطرف الديني في البلد.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات حول اليمن.

والبرازيل يساورها بالغ القلق إزاء تصعيد النزاع في اليمن. ونحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية والامتناع عن العنف واستئناف الحوار من أجل تسوية خلافاهتا بطريقة سلمية. ونشعر ببالغ القلق جراء التدهور الشديد للحالة الإنسانية، ولا سيما التقارير التي تفيد بمقتل وإصابة مئات المدنيين، وبينهم العديد من الأطفال. إن جميع الأطراف ملزمة بحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونهيب ببلدان المنطقة استخدام نفوذها في الدفع بالطرفين إلى طاولة المفاوضات وإشراكهما في السعي إلى إيجاد حل دبلوماسي. ونشكر المستشار الخاص جمال بنعمر على جهوده االدؤوبة، ونحن على ثقة تامة بأن الأمم المتحدة ستوحد قواها في السعي إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض.

إن المخاطر في اليمن هائلة. وتحقيق الاستقرار السياسي في البلد أمر عاجل إذا أردنا وضع حد لأعمال العنف والمعاناة والدمار التي تؤثر على المدنيين وتمهيد الطريق أمام إيصال المساعدة الإنسانية. ويكتسي هذا الأمر أيضا أهمية حاسمة لمنع زيادة انتشار التطرف الديني والإرهاب. وندعم مجلس الأمن في جهوده للعمل بشكل حاسم من أجل مساعدة اليمن على استعادة الأمن والاستقرار بشكل كامل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتحدث اليوم بصفتي طرفا رئيسيا في هذا البند.

كيف يمكن للأمم المتحدة، ونحن في القرن الواحد والعشرين، أن تقبل باستمرار وجود احتلال إسرائيلي عسكري عنصري استيطاني يقوم بأبشع الجرائم ويرتكب أخطر الانتهاكات ويدعم الإرهاب؟ كيف يمكن السماح باستمرار فشل الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياهتا القانونية والتاريخية بإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي الرابض في أرضنا منذ ما يناهز النصف قرن؟ وذلك على الرغم من إصدار أجهزة الأمم المتحدة المختلفة لمئات القرارات التي تدعو إلى إنهاء هذا الاحتلال الاستيطاني العنصري المماثل لنظام apartheid(الفصل العنصري). هل ما زال البعض بحاجة إلى المزيد من لجان التحقيق ولجان تقصي الحقائق ولجان الحكماء والمجموعة الرباعية ليقتنع بفداحة هذا الاحتلال الإسرائيلي؟

إن الأمم المتحدة تمر باختبار حقيقي. وإذا أردنا أن نحافظ على ما تبقى من مصداقيتها، فلا بد أن تكف بعض الدول عن سياسات النفاق والمعايير المزدوجة والاتجار بمصالح شعوبنا وأن تربط الدول الأعضاء الأقوال بالأفعال عبر اتخاذ إجراءات فعلية تجبر إسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بحيث يتم إنهاء هذا الاحتلال الاستيطاني وإنهاء المأساة غير المسبوقة التي يعيشها المواطنون العرب الرازحون تحت الاحتلال منذ عقود طويلة في فلسطين المحتلة والجولان السوري المحتل وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

يجب على البعض ألا يخدع نفسه والعالم عبر مواصلة تقديم الذرائع والمبررات لسياسات إسرائيل. فالجميع يعلم علم اليقين أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تكن يوما معنية بالسلام بل كانت منكبة على مواصلة الاحتلال والاستيطان والعدوان. فقد احتلت ثم ضمت الجولان السوري والقدس الفلسطينية. واعتدت على دول المنطقة، وارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛ وقتلت مبعوثين للأمم المتحدة وقوات حفظ السلام في قانا، جنوب لبنان؛ واعتدت على المقدسات الإسلامية والمسيحية وها هي تحاول فرض ما يسمى بيهودية دولة إسرائيل. ويصرح رئيس وزرائها الحالي نتنياهو، علنا، بأنه يرفض الحل القائم على وجود دولتين، وذلك بعد أن كان رئيس حكومتها الأسبق شامير قد صرح عند حضوره، مكرها، مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، بأن تعليماته للوفد الإسرائيلي هي أن ينخرط في التفاوض لعشر سنوات من أجل التفاوض فقط. والمثير للدهشة هنا أن هناك من ما زال ينكر في هذا المجلس على الفلسطينيين المطالبة بأبسط حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في إقامة دولتهم المنشودة فوق ترابهم الوطني وتحديد تاريخ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. لا بل ويستمر هؤلاء في دعم إسرائيل اقتصاديا ودبلوماسيا وسياسيا وفي تأمين تفوقها العسكري وحيازتها للأسلحة النووية، هذا إضافة إلى حمايتها من المساءلة والمحاسبة.

تستمر إسرائيل في احتلالها للجولان السوري منذ عام ١٩٦٧. فارضة على المواطنين السوريين الرازحين تحت هذا الاحتلال واقعا مريرا يستدعي إنهاؤه بكافة السبل التي يضمنها القانون الدولي. ولذلك، فإن الأمم المتحدة مطالبة بتحمل مسؤولياتها للتعامل مع هذا الواقع بما يستحقه من جدية واهتمام تنفيذا لقراراتها ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). ولا بد من إلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان ووضع حد لسياسات الاستيطان والإرهاب والقمع والتمييز العنصري وسرقة موارد الجولان الطبيعية، بما في ذلك المياه والنفط والغاز، هذا إضافة إلى ضرورة إنهاء سياسة الاعتقال الاعتباطي بحق المواطنين السوريين. وفي هذا الصدد، تجدد سورية مطالبتها العاجلة للأمين العام ولمجلس الأمن لبذل الجهود الإنسانية الواجبة لإلزام إسرائيل بإطلاق سراح جميع المعتقليين السوريين فورا ودون أي قيد أو شرط، وفي مقدمتهم مانديلا سورية، المناضل صدقي المقت، الذي اعتقل من جديد خلال شهر شباط/ فبراير الماضي، لا لشئ إلا لأنه كان يعمل على توثيق علاقة قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان بالمجموعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، علما بأنه كان قد قضى ٢٧ عاما في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي دون أن يرتكب أي جرم قانوني، اللهم إلا التمسك بانتمائه لوطنه الأم، سورية، ورفضه حمل الهوية الإسرائيلية.

في ظل الصمت الدولي إزاء تلك الممارسات الإسرائيلية، وصل الأمر بإسرائيل إلى انتهاك اتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ وتعريض حياة قوات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتقويض ولايتها، وذلك عبر دعمها مع قطر للمجموعات الإرهابية في منطقة الفصل في الجولان السوري، بما في ذلك

تنظيم جبهة النصرة المرتبط بالقاعدة، وذلك من خلال تزويد هذه المجموعات بمختلف أشكال الدعم اللوجستي وعلاج مصابيها في المشافي الإسرائيلية. وهذا ما أثبتته تقارير الأمين العام الخاصة بقوة الأمم المتحدة لمراقبة بفض الاشتباك، ولذلك، فإننا نعاود مطالبتنا بأن يتم التعامل مع هذه المسألة الخطيرة بما تستحق من جدية واهتمام ودونما أي إبطاء، وذلك بعد تجاهل غير مبرر من قبل المعنيين في الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام.

أود أن أنوه هنا بأنه قد أضحى جليا للجميع أن هذه البيانات التضليلية التي صدرت عن بعض المتحدثين، إنما تهدف أساسا إلى فتح جبهات وهمية أمام مجلس الأمن لتخفيف الضغط الدولي عن إسرائيل وحرف الانتباه عن جرائمها والتغطية على فضيحة رفضها للحل القائم على وجود دولتين ولعملية السلام ككل. وأقول في هذا الصدد لممثلة الولايات المتحدة وممثل بريطانيا، كفاكما نفاقا ورياء. فمن يخشى على وضع اللاجئين الفلسطينيين، لا يمكن له أن يدعم إسرائيل التي كانت السبب الأول والأخير وراء محنة هؤلاء اللاجئين المستمرة منذ عام ١٩٤٨. فأنتم شركاء في خلق واستمرار محنة اللاجئين الفلسطينيين، أينما كانوا في سورية وفي خارجها. وأنتم الذين استخدمتم الفيتو عشرات المرات لحماية تنصل إسرائيل من تطبيق حق العودة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣). أما سورية فقد استقبلت هؤلاء اللاجئين الأخوة بكل رحابة وعاملتهم معاملة السوريين أنفسهم وستواصل بذل كل الجهود لحمايتهم من الإرهاب المدعوم من الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا ودول أخرى عربية وإقليمية، وذلك إلى حين عودتهم إلى وطنهم الأم في فلسطين المحتلة.

أخيراً، سيدي الرئيس، تكلم ممثل السعودية عن بلادي بطريقة مُخجِلة ومرفوضة، ولذلك، أربأ بنفسي عن الردّ على ما ورد من جاهلية سياسية تحريضية على لسانه بحقّ بلادي.

ويبدو أنه قد نسي أنَّ البند قيد النقاش هو الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، فأضاع البوصلة، وخدم إسرائيل وحُماتها من حيث يدري أو لا يدري. فالسعودية والصهيونية هما جذر الإرهاب والتعصُّب وثقافة الكراهية في العالم. وثقافة داعش من قطع الرؤوس ثقافة جاهلية أساساً، ووهّابية تكفيرية مصدرها سعودي.

لقد زرعت السياسات السعودية ثقافة سفك الدماء الطائفية في المنطقة. وستدفع ثمن سياساتها الخاطئة تلك. أمَّا عن تهديدات ممثل السعودية لبلادي، وتنطُّحه للادِّعاء بأنَّ السعودية مستعدة لمساعدة الشعب السوري، فهذا يؤكد مدى ضلوع حكام بلاده في التآمر على سورية، وانخراط السعودية في تجنيد وتمويل وتدريب الإرهابيين الأصوليين المرتزقة من كل أرجاء العالم، وإرسالهم إلى سورية للعبث باستقرار شعبها.

إنَّ السعودية كانت وما زالت بؤرة لثقافة الكراهية والطائفية. وهي بذلك تماثل ثقافة إسرائيل الصهيونية. وإذا كانت لدى السفير السعودي صلاحية أن يهدد بلادي بما قال فعلاً، فإنني أضعه أمام الامتحان أمامكم جميعاً، فلتُرِنا السعودية ماذا تستطيع أن تفعل ضد بلادي، وعندها سنقطع اليد التي ستمتدّ إلى سورية، وسنعاقب السعودية بما تستحق.

الرئيس: أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاريرا كاسترو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يودّ وفد غواتيمالا في البداية أن يرحب بوزير خارجية الأردن، السيد ناصر جوده، وأن يشكره بحرارة على مشاركته الفعالة في مستهل هذه المناقشة. ونودّ أيضاً أن نهنّئ وفد الأردن على قيادته المثالية والعمل الذي قام به طوال شهر نيسان/أبريل في ممارسة مهامّ رئاسة مجلس الأمن. إنّ سفيرة الأردن صديقة شخصية عظيمة، ونأمل أن نستطيع لقاءها مجدداً يومي الخميس والجمعة.

لقد أحطنا علماً على النحو الواجب أيضاً بالبيان الذي أدلى به الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، حيث تجد عدة بلدان أنفسها تعاني من عدم الاستقرار والنزاع. وقد كانت تداعيات العنف في المنطقة كارثية على السكان المدنيين، وكما أشار وفد بلدي في هذه القاعة بالذات في الشهر الماضي، إننا نشعر بقلق خاص إزاء محنة العديد من الطوائف العِرقية والدينية المعرَّضة لتهديد خطير.

لقد شهد المجتمع الدولي كيف أدَّى العنف، والأصولية، والتعصُّب، والإقصاء وتمزيق جوهر نسيج المجتمع إلى تجسيد خصائص نموذج سياسي واجتماعي لم يعد قابلاً للحياة. ولهذا السبب، يجب أن نضاعف جهودنا لتشجيع القادة في المنطقة على احترام حقوق الإنسان وإرساء مستقبل أفضل لشعوبهم.

ومنذ تعليق الجولات الأخيرة من محادثات السلام في نيسان/أبريل ٢٠١٤، شهدنا تدهوراً سريعاً في الحالة بين إسرائيل وفلسطين، ممَّا يعني أنَّ تحقيق الحلِّ المحبَّذ القائم على وجود دولتين يبدو متزايد الصعوبة. ولهذا السبب، من المهم أن نضع معاً جدولاً زمنياً سياسياً يستجيب للاحتياجات المشروعة لكلا الشعبين، ويؤدي إلى تسوية محددة وعادلة. وهذا ما يُلزم المجتمع الدولي بالقيام بدور فعَّال في دعم العملية السلمية وتعزيزها.

إننا نقدِّر قيمة مبدأ المسؤولية المشترَكة، ولهذا السبب نعتقد أنَّ المشاركة الفعالة للمجموعة الرباعية الدبلوماسية المعنية بالشرق الأوسط ومجلس الأمن في العملية السلمية يمكن أن تولِّد زخماً جديداً، بحيث يمكن للأطراف اتخاذ خطوات مسؤولة نحو سلام شامل، عادل ودائم.

وفي هذا الصدد، نشجِّع حواراً بشأن مبادرة السلام العربية، مع رؤيتها لحل شامل للنزاع العربي - الإسرائيلي، وبشأن الدور الحيوي الذي يمكن لبلدان المنطقة ومجلس الأمن الاضطلاع به.

ويتعين على الأطراف الإحجام عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تزيد إعاقة الآفاق لإعادة إطلاق محادثات مجدية. ونعتقد أنه يتعيَّن على أطراف النزاع أنفسها أن تبذل جهوداً حقيقية ومتجددة من شأنها أن تشمل، بين أشياء أخرى، رفعاً كاملاً للحصار، ووقفاً لبناء المستوطنات غير القانونية، وامتناعاً عن الإجراءات الاستفزازية وإطلاق الصواريخ، بهدف مراعاة الهواجس الأمنية المشروعة لدى إسرائيل.

ومن الأساسي أن تبني الأطراف ثقة متبادلة وتلتزم بحوار بشأن السلام والحلِّ القائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب بسلام وأمن، متَّخذتين تدابير تهدف إلى إعادة بناء الثقة والطمأنينة المتبادَلتَين.

إننا نرحب بالإعلان عن اتفاق وافقت بموجبه إسرائيل على الإفراج عن العائدات الضريبية التي جُمِعت بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، لأنَّ هذه خطوة هامة نحو إعادة بناء الثقة بين الأطراف. وقد كان لحجب هذا الدخل لأكثر من أربعة أشهر تأثير مزعزع للاستقرار بقوة على المؤسسات الفلسطينية، وبخاصة في ما يتعلق بقدرتها على دفع الرواتب في القطاع العام، وتقديمه الخدمات الأساسية للسكان.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم غواتيمالا دعماً قوياً حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي هذا السياق، نعتبر بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من أجل فلسطين أمراً إيجابياً. وإننا دعاة ثابتون إلى عالمية المحكمة، ونعتقد أنَّ هذه الخطوة تجسِّد الالتزام الكامل من قِبَل دولة فلسطين بالعمل نحو نظام من المساءلة واحترام حقوق الإنسان، وهذه عناصر لا يمكن إلاَّ أن تؤدي إلى الإسهام في تمهيد السبيل للسلام لكلا الطرفين.

إنَّ الأزمة في سورية، التي تدخل عامها الخامس، مستمرة في دوَّامة من العنف والدمار. وإننا نُدين بصورة قاطعة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف. ونُدرك الجهود

الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة، وبخاصة عبْر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للاستجابة للتأثير المدمِّر لهذا التراع، ولكن لدى المجتمع الدولي دور يؤديه أيضاً. ونحن نؤكد الحاجة الماسَّة إلى تنشيط العملية السياسية، ولهذا نعتقد أنَّ أيَّ مسعىً إلى تسوية سلمية بين الأطراف له قيمته، وينبغي أن يحظى بدعمنا. وإننا نُحيِّي أيضاً الجهود المبذولة من قِبَل المبعوث الخاص، السيد ستافان ميستورا، للتعامل مع التراع السوري.

وعلى المجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن، أن يتغلَّب على خلافاته ويسعى إلى سبُل جديدة للحدِّ من العنف، وتخفيف معاناة السكان، وتهيئة الظروف الضرورية المؤاتية لاستئناف المفاوضات.

ويساورنا قلق خاص إزاء الحالة الإنسانية في سورية. فالخدمات الأساسية كالرعاية الصحية، التعليم والمرافق الصحية في مرحلة انهيار، والمساعدة الحالية التي يجري توفيرها لدعم هذه الأنظمة غير كافية. وأية معونة إنسانية يمكن تقديمها حيوية لاستعادة الاستقرار السياسي في المنطقة.

وعلى هذه الخلفية، نودّ أن نشير إلى الدعم القيِّم الذي قدَّمته حكومات وشعوب تلك البلدان التي آوت آلاف اللاجئين السوريين، متحمِّلة بذلك عبئاً غير مبرَّر وثقيلاً. ونوجِّه هنا تحية خاصة لدور الأردن، تركيا، لبنان ومصر في هذا الصدد.

وإننا نُدين جميع الاعتداءات على مخيمات اللاجئين. ومن الحيوي أن تحمي جميع أطراف التراع السكان المدنيين، وتسمح بالوصول الإنساني المنتظم والمستمر إلى السكان المتضررين. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنَّ الدولة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين، وأنه لا يمكنها في أيِّ ظرف من الظروف أن تنتهك حقوق السكان المذكورين، وبخاصة من خلال الوسائل العنيفة. ومن الضروري ضمان ألاَّ تبقى بلا عقاب أية جرائم خطيرة ارتُكِبت منذ البداية الأولى لهذا التراع. فالشعب السوري يستحق المساءلة.

وإننا ندرك التحديات الهائلة التي يفرضها السعي إلى حلٍّ سياسي على أطراف التراع، على كلا الصعيدين الوطني والدولي، لكنَّ هذا هو الخيار الوحيد المتاح لنا. ومسؤوليتنا السياسية والتاريخية، بصفتنا دولاً أعضاء في المجتمع الدولي، أن ندعم جميع الخطوات التي قد تساعدنا على تحقيق هدف السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. أود أن أعرب لكم يا سيادة الرئيس عن تقدير الحركة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، عند هذا المنعطف الحاسم بالنسبة لفلسطين والشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي. كذلك أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة لتؤكد من جديد مرة أخرى تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني. وتكرر أيضا دعمها لتحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته الوطنية المشروعة وحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية في دولته فلسطين المستقلة، والقدس الشرقية عاصمة لها، والتوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

تشدد حركة عدم الانحياز على إلحاحية التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للتراع الإسرائيلي الفلسطيني، لكونه لب التراع العربي الإسرائيلي، وتحض جميع الأطراف المعنية على بذل جهود جادة لتحقيق هذا الهدف الذي تأخر تحقيقه كثيرا. إن أي حل سلمي لقضية فلسطين ما فتئ يكتسي

أولوية في جدول أعمال الحركة. لقد انقضت سنة ٢٠١٤ التي أعلنتها الجمعية العامة السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، غير أن الشعب الفلسطيني لا يزال يكابد المعاناة والإجحاف. إن التعنت الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية غير الشرعية تقوض استئناف المفاوضات الموثوقة، وتعرقل تحقيق أي حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. نعرب عن عميق القلق إزاء ما تبع ذلك من تدهور للحالة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ونشدد على أنه لا يمكن للوضع الراهن أن يستمر. تقتضي الحالة من المجتمع الدولي الاهتمام الفوري.

على الرغم من عقود من المشاركة بحسن نية في جهود السلام والالتزام الواضح من جانب الشعب الفلسطيني وقيادته بالقانون الدولي الذي أكده مجددا انضمام دولة فلسطين مؤخرا إلى عدة اتفاقات ومعاهدات، بمن فيها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تفاقمت محنة الفلسطينيين على جميع الجبهات. ويرجع ذلك بصورة مباشرة إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية التي رسّخت أقدام الاحتلال وقوضت جهود السلام بدرجة ألقت معها ظلالا عميقة من الشك على جدوى حل الدولتين.

إن الحالة تتدهور بدرجة كبيرة وبلغت الأعمال الوحشية ضد الشعب الفلسطيني ذروتها عندما شنت إسرائيل العدوان العسكري على غزة المطوقة والمحاصرة في تموز/يوليه، وآب/أغسطس ٢٠١٤. و لم تجرِ المحاسبة عن تلك الجرائم، بالرغم من أن قوات الاحتلال أطلقت عشرات الآلاف من القذائف، والقنابل، وقذائف المدفعية، واستخدمت الذخيرة الحية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العُزل. ما انفكت حركة عدم الانحياز تحض على المساءلة عن جميع تلك الانتهاكات والجرائم. وعلاوة على ذلك، نحض المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته التي قطعها في مؤتمر القاهرة بشأن فلسطين وتقديم المساعدة لإعادة إعمار قطاع غزة وتزويد الشعب الفلسطيني بالمساعدة اللازمة على جناح السرعة للتخفيف من وطأة معاناته. نكرر أيضا دعوتنا لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وإنهاء العزلة غير الإنسانية المفروضة على الشعب الفلسطيني هناك.

تكرر حركة عدم الانحياز أيضا إدانتها الشديدة لاستمرار إسرائيل في تشييد المستوطنات في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصعيدها، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة وحولها، في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات المجلس. إن تلك الانتهاكات المنهجية وغيرها من الانتهاكات، بما في ذلك تدمير المنازل، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين واعتقالهم واحتجازهم، بمن فيهم الأطفال، واستمرار العنف، والرعب، وعمليات الاستفزاز التي يقوم بها المستوطنون والمتطرفون الإسرائيليون والتي تشمل الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، خاصة المسجد الأقصى، كلها فاقمت من الظروف على أرض الواقع، وتسببت بصعوبات جمة للشعب الفلسطيني وبالمزيد من تجزئة أراضيهم، وساهمت في تدمير جدوى حل الدولتين. علاوة على ذلك، فإن كل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية تعمق من الشكوك الكبيرة السائدة بالفعل فيما يتعلق بالتزام إسرائيل المزعوم بحل الدولتين وإحلال السلام، وزاد من تقويض تلك المزاعم إعلانات المسؤولين الإسرائيليين الصَفِقة والصادمة ضد السلام، وضد حل الدولتين، بما في ذلك خلال حملة الانتخابات الأخيرة.

نقر جميعا بأن الحالة غير قابلة للاستدامة، ولا يمكن السماح لهذه الحالة المجحفة بأن تستمر. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل على الهامش، بينما يواصل المجتمع الدولي سعيه إلى إيجاد حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية، خاصة عندما نرى الحالة مستمرة في التدهور بشكل كبير للغاية، وتهدد

بزعزعة الاستقرار بالكامل. من هنا تحض حركة عدم الانحياز مجلس الأمن على العمل فورا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والقيام بعمل حاسم في سبيل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني طيلة عقود.

نأسف إذ أنه على النقيض من الإجماع الدولي الساحق في ذلك الصدد، كما تجسد في تصويت ١٨١ دولة عضوا في الجمعية العامة دعما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية، والإعلانات العديدة الأخرى التي دوت في جميع أرجاء المعمورة، بما في ذلك النداءات التي وجهتها المنظمات الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والبرلمانات من أجل إنهاء هذا النزاع الذي طال أمده، أخفق مجلس الأمن في عام ٢٠١٤ في تحمل مسؤولياته والمساهمة مساهمة مجدية في التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط.

تعتقد حركة عدم الانحياز أن الرسالة قوية وواضحة في العالم أجمع، ومفادها أن الوقت قد حان لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض ووضع حد للإفلات من العقاب الذي تسبب في معاناة كبيرة للغاية، وتسبب في أزمات كثيرة، وبث الكثير جدا من عدم الاستقرار والغضب في جميع أرجاء الشرق الأوسط، واستمر في تقويض السلم والأمن الإقليميين والعالميين. بالإضافة إلى القرارات السنوية التي تتخذها الجمعية العامة، تم التأكيد مجددا على تلك الرسالة أيضا وبقوة في المؤتمر الأخير للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة الذي استضافته سويسرا بصفتها الدولة الوديعة للاتفاقية. تلك الرسالة ما برحت تؤكدها أيضا النداءات التي أطلقها العديد من البرلمانات الأوروبية التي تطالب بالاعتراف بدولة فلسطين، واعتراف ١٣٥ بلدا بدولة فلسطين.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أناطت بمجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين، ونحن ندعو المجلس بقوة إلى العمل على التمسك بمسؤولياته الخاصة نحو قضية فلسطين مع الإقرار الكامل بالآثار التي تحدثها القضية على السلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه. واليوم، تناشد حركة عدم الانحياز مجلس الأمن، وستواصل مناشدته، التصرف وفقا لمهامه المنصوص عليها في الميثاق، وهي تشدد على أهمية الدور الذي يتعين أن يضطلع به في ذلك الصدد أعضاء مجموعة دول حركة عدم الانحياز.

ولا يزال لبنان يعاني من الانتهاكات الإسرائيلية المتعاقبة لحدوده وعمليات التوغل في أراضيه، التي أعقبت أعواما من الاحتلال والعدوان. وللأسف، لا تزال إسرائيل تواصل خرق المجال الجوي اللبناني وتكثيف طلعاتها الجوية فوق لبنان. وتشكل تلك الأنشطة انتهاكات صارخة للسيادة اللبنانية وللقرارات الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي ينبغي تنفيذ أحكامه بطريقة تضمن تعزيز أسس الاستقرار والأمن في لبنان وتمنع إسرائيل من ارتكاب انتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، فإن حركة عدم الانحياز تدين جميع التدابير التي تتخذها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، وجرى تكثيفها بعد اندلاع الأزمة السورية. ومرة أخرى تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بالتقيد بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ممينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين، سيدي الرئيس، تقديم التهنئة لكم ولبلدكم على تولي الأردن رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة.

ولسنوات عديدة، دعت جنوب أفريقيا إلى زيادة انخراط المجلس بشأن قضية فلسطين، إذ أننا نرى أنه يقع على عاتق المجلس التزام بالتدخل لإنهاء الإفلات من العقاب على أرض الواقع وللمضي قدما بعملية السلام المتعطلة. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية الهامة. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن امتناننا للسيد روبرت سيري على أعوام خدمته وعلى عمله في محاولة تسوية أحد أكثر النزاعات المستعصية في العالم. ويرحب وفد بلدي بتعيين السيد نيكولاي ملادينوف المنسق الخاص الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. ونتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه ونؤكد له على دعمنا القوي لأعماله.

تولت الرئاسة السيدة قعوار.

وتعلن جنوب أفريقيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وفي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها السيد سيري للمجلس (انظر S/PV.7417)، أشار إلى أنه، خلال فترة ولايته، لم تتوصل ثلاث مبادرات للسلام بقيادة الأمم المتحدة إلى نتائج حاسمة حتى الآن ولم تقربنا من اتفاق السلام القائم على أساس وجود دولتين الذي تمس الحاجة إليه. وعلاوة على ذلك، فإن جميع عمليات المفاوضات الثلاث المتعطلة أعقبتها حروب في غزة، مخلفة تدمير القطاع وتفاقم الحالة الإنسانية على أرض الواقع. وقاد ذلك السيد سيري إلى الدعوة إلى اعتماد الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لاستراتيجية جديدة لمنح الأولوية للحالة في غزة. كما ناشد مجلس الأمن تولي القيادة وتقديم إطار عمل للمفاوضات إلى الطرفين. وأعرب عن اعتقاده بأن ذلك سيكون السبيل الوحيد للمحافظة على حل الدولتين وتحقيقه. وحذر السيد سيري من أن الحالة على أرض الواقع تتجه نحو ”حل“ قائم على أساس وجود دولة واحدة، وهو ليس حلا.

وترى جنوب أفريقيا أن وقت العمل تأخر لفترة طويلة. فالحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على قطاع غزة لا يزال يسبب معاناة جسيمة لحياة ١,٨ ملايين فلسطيني، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية السائدة بالفعل. ونكرر شعورنا بالقلق العميق لأن الحل الذي توخته اتفاقات أوسلو قبل أكثر من ٢٠ عاما يجري تفكيكه بشكل جزئي مع إعلان بناء كل مستوطنة جديدة. والمستوطنات ليست غير قانونية بموجب القانون الدولي فحسب، بل هي أيضا لا تزال تشكل عقبة كأداء رئيسية أمام تحقيق السلام المستدام.

وبشكل أساسي، تصادر أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الأرض الفلسطينية الضرورية لإقامة الدولة في المستقبل وتهدف إلى عزل القدس الشرقية عن المدن الفلسطينية الرئيسية الأخرى، وبالتالي تهدد على نحو خطير تحقيق حل الدولتين ذاته تمشيا مع دعوة الأغلبية الساحقة من الدول إلى إنشاء الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمستقلة ولديها مقومات البقاء والمتصلة الأراضي التي تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ومرة أخرى ندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لأنشطتها الاستيطانية باعتباره التزاما بموجب قرارات المجلس المختلفة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات إسرائيل في غزة تشكل أيضا انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، وتنتهك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وحتى الآن، فشل مجلس الأمن في تحميل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها لقرارات المجلس، وبالتالي مكن من إفلات إسرائيل من العقاب. وأدت إلى تفاقم الحالة المتردية

الاستفزازات والهجمات على المواقع المقدسة في القدس الشرقية، والرد العنيف على الاحتجاجات السلمية للفلسطينيين واعتداءات المستوطنين غير القانونيين على المجتمعات المحلية الفلسطينية. وشهدنا مؤخرا آثار تلك الهجمات، مع انتقام فرادى الفلسطينيين. وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا على إدانتها لجميع أشكال العنف، بما في ذلك الأعمال التي يرتكبها الأفراد، باعتبارها تضر بعملية السلام المترنحة.

وترحب جنوب أفريقيا بإعلان إسرائيل وفلسطين في يوم السبت، ١٨ نيسان/أبريل، التوصل إلى اتفاق للإفراج عن مئات ملايين الدولارات في شكل إيرادات الضرائب ورسوم الجمارك المحجوبة عن السلطة الفلسطينية منذ بداية العام. ونأمل أن ينفذ ذلك الاتفاق بدون تأخير. ونؤكد مجددا على أن احتجاز إيرادات الضرائب يشكل عقوبة جماعية غير قانونية ردا على انضمام فلسطين إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وإلى الاتفاقات والمنظمات الدولية الأخرى. ونعتقد أن لفلسطين، بصفتها دولة، الحق في الانضمام إلى أية منظمة تريدها، وسندعم طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، الذي تعطل في المجلس.

وتتطلع جنوب أفريقيا إلى إصدار تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان المنشأة للتحقيق في جرائم الحرب المرتكبة خلال التراع الأخير في غزة. ونقر بالصعوبات التي واجهتها اللجنة، ولكننا نأمل ألا تؤثر على نزاهة التقرير ودقته وأن يشكل التقرير خطوة أولى نحو تحقيق العدالة للعديد من ضحايا نزاع غزة. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ونؤيد الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء.

وفيما يتعلق بسورية، يشعر وفد بلدي بخيبة أمل عميقة لأن التراع السوري ظل محتدما لأكثر من أربع سنوات، مع آثار إنسانية مدمرة وبدون أي هوادة. وهو أحد أسوأ الكوارث الإنسانية التي تواجه البشرية، مع ما له من آثار سياسية واقتصادية حادة على المنطقة بأكملها. ويكمن الأمل الوحيد للشعب السوري في رغبة جميع أطراف التراع في وضع حد فورا لأعمال العنف وبدء انخراطها معا بصورة بناءة وبدون شروط مسبقة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن عملية انتقال سياسي انطلاقا من روح التوافق، وعلى أساس بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وتدعم جنوب أفريقيا الجهود الدبلوماسية الجارية للمبعوث الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، لإيجاد تسوية سلمية للتراع.

في الختام، تأسف جنوب أفريقيا للفظائع المثيرة للاشمئزاز ولانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المتطرفون في المنطقة ضد الأقليات. ومن المهم بالنسبة للمجتمع الدولي العمل سويا لمواجهة ذلك التهديد ومنع زيادة انتشاره.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشكر الوفد الباكستاني وزير خارجية الأردن على ترؤسه في وقت سابق هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المميزة التي ألقاها أمام المجلس.

إن منطقة الشرق الأوسط هي مهد الحضارة الإنسانية. لكن يبدو أنها أصبحت للأسف اليوم، مهدا للفوضى، حيث تسودها التراعات والتنافس الإقليمي، وتعاني من استمرار الإرهاب والتطرف والمعاناة الإنسانية الهائلة. وما لم يجر احتواء هذه الفوضى، داخل الحدود وعبرها، والسيطرة عليها، فإنها ستعرض للخطر السلام والأمن والازدهار على الصعيد العالمي.

وكل نزاع من النزاعات العديدة في الشرق الأوسط بحاجة إلى حل متزامن – وإذ عولج على حدة، يتعين القيام بذلك مع رؤية طويلة الأجل بدلا من وجهات نظر قصيرة الأجل أو منحازة. وتختلف الأسباب المباشرة لكل نزاع من النزاعات، ولكن هناك بعض القواسم المشتركة: تتمثل في فشل الحكومات وأنظمة الحكم في تلبية التطلعات المشروعة للشعوب المعنية، والمشاكل التي لم تحل، والعواقب المترتبة على التدخلات الخارجية، إلى جانب تجاهل المجتمع الدولي.

ومن نواح كثيرة، تظل الجوانب السياسية والتاريخية والعاطفية لفلسطين ومحنة شعبها، السبب الجذري للنزاعات والفوضى التي تسود جميع أنحاء الشرق الأوسط الآن. وللأسف، فإن احتمال التوصل إلى حل عادل لهذه المشكلة المزمنة هو أبعد من أي وقت آخر. وقد صدمت التصريحات الأخيرة الصادرة عن إسرائيل حتى أقرب أصدقائها. وحتى لو سحبت التصريحات، يشكل استمرار انتشار المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، والحصار المفروض على غزة، والاستفزازات حول المسجد الأقصى المبارك واستمرار سجن الفلسطينيين، عقبات متزايدة تحول دون تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وتقوض مثل هذه الأعمال فعليا احتمالات قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية التصرف بقوة وبتوافق الآراء، لفرض قراراته المطالبة بتسوية عادلة ودائمة. وينبغي للمجلس اعتماد مشروع قرار يرسي معالم الدولة الفلسطينية، ويضع جدولا زمنيا لإنهاء الاحتلال، وإطلاق عملية سلام جديدة من أجل المضي قدما بالمفاوضات.

والصراع الطويل في العراق وحوله أدى بقصد أو بغير قصد، إلى تفاقم النعرات الطائفية والعرقية، وبث الروح من جديد في تنظيم القاعدة، وأسفر عن ظهور كيان إرهابي أكثر فظاعة، هو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، الذي يسيطر الآن على العراق وسورية ويكتسب أتباعا خارجهما، في ليبيا وأماكن أخرى. وفي حالتي ليبيا وسورية، فإن الطريق إلى الجحيم كان ممهدا بالنوايا الحسنة. والنتائج المأساوية بديهية. حيث تحول الربيع العربي إلى شتاء بارد ومقفهر.

وفي ليبيا، أدت الخصومات القبلية والإقليمية إلى جانب المتشددين المتطرفين، بمن في ذلك عناصر تنظيم داعش، إلى الفوضى. ويجب على مجلس الأمن أن يضمن اتخاذ أولئك الذين يستطيعون القيام بذلك، إجراءات من أجل استعادة السلام والنظام في ليبيا.

وفي سورية، تحتدم الحرب الاستباقية الشاملة التي يشترك فيها الجميع ضد الجميع بكل وحشية ومعاناة إنسانية لدرجة، تجعلنا نشك في أن أطرافها من البشر. وبلغت الحالة في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك حدا يفوق الوصف. يتعين إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش. ولكن من أجل استعادة السلام والنظام، سيتعين التفاوض من أجل التوصل إلى حل سياسي بين أولئك الراغبين في القيام بتنازلات متبادلة. وينبغي استخدام عملية جنيف، ووساطة الأمم المتحدة، والمبادرة الروسية وجميع السبل الأخرى، لإيجاد حل سياسي لهذا الصراع المستعصي على الحل. وينبغي إعطاء الأولوية الأولى لإنهاء المعاناة الإنسانية الهائلة للشعب السوري.

وفي اليمن، تعد معالم الشرعية الدولية أكثر وضوحا. حيث احتلت جماعة متمردة، بمساعدة من قادة منشقين، أجزاء واسعة من البلد، وأزاحت الحكومة الشرعية، بما في ذلك رئيس البلد. ولا يمكن القبول باستمرار هذه الحالة، الناجمة عن استخدام القوة غير الشرعية، ناهيك عن أن تقبل كأساس للتفاوض بشأن تسوية الأزمة.

وقد رحبت باكستان باتخاذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ودعت إلى تنفيذه الكامل والفعال. ونحن نعتقد أن استعادة حكومة الرئيس هادي ستكون خطوة هامة في اتجاه إحلال السلام في اليمن. ودعا المجلس المتمردين لوقف الأعمال العدائية، وإخلاء المناطق التي احتلوها. وبعد قول ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى إيجاد حل تفاوضي سلمي للأزمة من خلال الحوار.

وتعكس العديد من الصراعات التي اندلعت في مختلف أنحاء الشرق الأوسط تفاقم التصدعات داخل الدول الإسلامية المعنية. ويجب على العالم الإسلامي ألا يسمح لتلك التشققات بتمزيق وحدة الأمة التي نص عليها الإسلام، والتي تعد مجتمع جميع المسلمين. إن باكستان على أهبة الاستعداد لبذل كل ما في وسعها لتعزيز السلام والمصالحة داخل العالم الإسلامي.

وأخيرا، يتجلى تضامن باكستان الثابت مع شعب فلسطين في دعمها له على مدى عقود. ونحن نحث المجلس على اتخاذ إجراءات، وتولي زمام المبادرة بخصوص هذه المسألة. وسيساعد حل الصراع العربي الإسرائيلي أيضا على معالجة الصراعات الجديدة التي تعصف بالشرق الأوسط. ويعد التعجيل بذلك، أمرا ضروريا.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام إليه البوسنة والهرسك، وكذلك أوكرانيا.

لقد كان موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام في الشرق الأوسط واضحا ومتسقا ولا لبس فيه لسنوات عديدة، وسيظل كذلك. وتتمثل الطريقة الواقعية الوحيدة لحل الصراع في إبرام اتفاق بين الأطراف ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وينهي جميع المطالبات ويلبي تطلعات كلا الجانبين. ويجب التوصل إلى حل دائم للصراع يؤدي إلى رؤية دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافيا وذات سيادة وقابلة للحياة، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن في ظل اعتراف متبادل. ويجعل السياق الإقليمي الحالي من الحاجة العاجلة للتوصل لمثل هذا الحل أمرا أكثر إلحاحا.

إسمحوا لي أن أشير إلى أنني سألقي نسخة مختصرة من بياني، وذلك توفيرا للوقت. وأود أن أوجه انتباه الوفود إلى النص الكامل، الذي سيجري تعميمه.

ويجب أن يظل الحفاظ على استمرارية الحل القائم على وجود الدولتين يشكل أولوية. ويساورنا القلق جراء التطورات الميدانية، التي يمكن أن تجعل بشكل متزايد من احتمال حل الدولتين أمرا بعيد المنال. ويجب على إسرائيل وقف بناء جميع المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية. إننا نواصل حث الطرفين على تجديد التزامهما بحل الدولتين، وبناء الثقة، واستئناف مفاوضات حقيقية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل. كما يكرر الاتحاد الأوروبي دعوته الموجهة للقيادة الفلسطينية لاستخدام مركزها في الأمم المتحدة بشكل بناء، وعدم اتخاذ خطوات من شأنها إبعادنا عن الحل التفاوضي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته فيما يخص تسهيل استئناف المفاوضات. ويجب على المجموعة الرباعية، مضاعفة جهودها لتسهيل استئناف عملية السلام، وعند القيام بذلك، الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة، لا سيما في المنطقة. وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن مبادرة السلام العربية، التي أعلن القادة العرب استمرار

تمسكهم بها، تكتسي أهمية استراتيجية لأي اتفاق سلام شامل في المستقبل.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولذلك، فإننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود المستمرة المبذولة داخل المجلس لإيجاد أرضية مشتركة بشأن مشروع القرار الذي سينقل رسالة موثوقة للأطراف، حول الإطار الذي سيجري فيه التوصل إلى اتفاق. ونحن نعتقد أن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن معالم الوضع النهائي، على النحو المبين في استنتاجات المجلس، يمكن أن يوفر أساسا لتوجيه مثل هذه الجهود بسرعة صوب تحقيق توافق الآراء.

ويظل الاتحاد الأوروبي يساوره قلق بالغ، جراء الوضع الإنساني المتردي في غزة. ويجب استعادة البنية التحتية والخدمات الأساسية. وينبغي الوفاء بتعهدات أعضاء المجتمع الدولي تجاه إعادة إعمار غزة، باعتبار ذلك مسألة ملحة.

وما زلنا نطالب بتغيير جوهري في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق. ويجب أن يحقق الطرفان على وجه الاستعجال تقدماً صوب وقف إطلاق نار دائم، على أساس اتفاقهما في القاهرة في ٢٦ آب/أغسطس، والتوصل إلى اتفاق ينهي إغلاق غزة ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. وعلى الفصائل الفلسطينية أن تنحي التنافس بينها جانباً لصالح تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، واستعادة السيطرة الحكومية للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة، بدءاً من إعادة فتح المعابر وإصلاح جهاز الخدمة المدنية.

والاتحاد الأوروبي يقدم دعمه الكامل للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي عينه الأمين العام في هذا المنصب مؤخراً. وفي الأسبوع الماضي، عين مجلس الاتحاد الأوروبي السيد فرناندو غنتيليني ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونكرر عرضنا الرئيسي على الإسرائيليين والفلسطينيين لإنشاء شراكة مميزة خاصة مع الاتحاد الأوروبي في حالة إحلال السلام. والاتحاد الأوروبي سيبقى عازماً على متابعة التطورات على الأرض وآثارها الأوسع نطاقاً عن كثب شديد، ويظل مستعداً لاتخاذ مزيد من التدابير حفاظاً على حل الدولتين. ويتعين على الأطراف والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي الأوسع، معاً، أن تبذل كل جهد ممكن للانخراط بصورة نهائية وبشكل حاسم في مسار الحل الشامل للنزاع العربي – الإسرائيلي برمته. والاتحاد الأوروبي، من جانبه، عازم بقوة على التواجد والمشاركة في جميع مراحل تلك العملية.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يلتزم بتحقيق السلام والاستقرار والأمن الدائمين في سورية والعراق والمنطقة الأوسع، والتصدي للتهديد الذي تشكله جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وتحقيقاً لذلك، وفي ١٦ آذار/مارس، اعتمدنا استنتاجات بشأن استراتيجية إقليمية مفصلة تركز على تلك الأولويات. ونؤكد مجدداً أن الحل الدائم يتطلب على سبيل الاستعجال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية ودعماً كاملاً للمبعوث الخاص دي ميستورا الذي ينوي الدفع باتجاه إجراء مشاورات مع كل الجهات الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة، بالتركيز على مضامين بلاغ جنيف (S/2012/522، المرفق). وهناك حاجة ملحة لإحياء العملية السياسية وتعزيز آفاق تحقيق تحول سياسي، على أساس بلاغ جنيف، وتمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحن نشجب الانتهاكات والتجاوزات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا بد من إخضاع مرتكبي تلك الانتهاكات للمساءلة. ولذلك، ينبغي أن تدرج العدالة والمساءلة في العملية السياسية من البداية. وندعو جميع الأطراف السورية لإظهار التزام واضح وملموس تجاه

تلك العملية السياسية، ونحث أصحاب النفوذ على الأطراف، وخصوصاً نظام الأسد، على ممارسة الضغط عليها من أجل وضع حد لكل أعمال العنف والانخراط في العملية على نحو بناء. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها الدولية لضمان حماية المدنيين. والاتحاد الأوروبي يدين بشدة تصعيد العنف من قبل نظام الأسد، الذي أسهمت حربه الوحشية ضد شعبه، وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان وعرقلته الممنهجة للإصلاحات الديمقراطية في ازدهار داعش في سورية بشكل كبير.

لقد أصبحت الأوضاع في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين حرجة للغاية وتحتاج إلى المعالجة بأقصى درجات الاستعجال. واستمرار عرقلة النظام السوري والمتحاربين الآخرين لوصول المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الذين يعيشون في مخيم اليرموك أمر غير مقبول. وينبغي أن توقف كل الأطراف أعمالها القتالية تأميناً للوصول الإنساني الفوري وغير المشروط للمحتاجين، وتوفير ممر آمن لكل المدنيين الذين يرغبون في مغادرة المخيم، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والاتحاد الأوروبي يشيد بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للعمل المهم الذي تقوم به. وسنواصل العمل مع مفوضها العام، بيير كراهينبول، وجميع الشركاء الآخرين للمساعدة على تخفيف معاناة من هم أشد احتياجاً.

كما نحيط علماً مع القلق البالغ باستمرار تزايد الاحتياجات الإنسانية، في حين أن عدداً متزايداً من القيود يعرقل وصولها. والاتحاد الأوروبي يدين استمرار تعنت نظام الأسد بشأن وصول المساعدة الإنسانية. ونكرر مطالبتنا لجميع الأطراف، ولا سيما نظام الأسد، بالامتثال لأحكام القرارات ذات الصلة وتنفيذها فوراً وبالكامل. وسنعمل على تسريع تنفيذ تلك القرارات من أجل تقديم المساعدة عبر الحدود وخطوط التماس لمساعدة من هم في أشد الحاجة إليها.

أخيراً، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء المزاعم المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية السامة في هجمات بالبراميل المتفجرة في محافظة إدلب في الفترة بين ١٦ و ٣١ آذار/مارس. وإذا تأكد بالأدلة وقوع تلك الهجمات المزعومة بالكلور، فإنها تشكل انتهاكاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥)، وهما يتوخيان المزيد من التدابير في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم الامتثال. وعلى عاتق المجتمع الدولي ضمان ألا يسود الإفلات من العقاب.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ألداي غونزاليس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأردن على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم والمشاركة فيها. وإلقاء نظرة على الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط يبرز الأهمية الحيوية التي توليها المكسيك للدبلوماسية والحوار كأداتين رئيسيتين لوضع حلول سياسية طويلة الأجل للنزاعات التي تؤثر على المنطقة.

إن الأزمة الإنسانية المستمرة في سورية، والعنف المؤسف للجماعات المتطرفة ضد المدنيين في بلدان عدة في الشرق الأوسط، والتدهور المتسارع للحالة في اليمن، وتعثر محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ما هي إلا عينة انتقائية للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي برمته في سعيه إلى تحقيق الأمن والاستقرار ومستويات أعلى من التنمية في المنطقة. ولا يمكن أن تظل خسارة الأرواح البريئة في كل أزمة من تلك الأزمات وانتهاكات القانون الدولي هي القاسم المشترك في منطقة أسهمت كثيراً في الحضارة الحديثة.

ومنذ علقت الجولة الأخيرة من محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل قبل عام مضى، نشهد عملية اضمحلال سياسي بين الطرفين، فضلاً عن تفاقم الحالة الإنسانية لملايين الفلسطينيين. وإعادة إعمار قطاع غزة وتنميته لا تتوقف على عملية سياسية تجسد إرادة الطرفين فحسب، بل على الوصول غير المقيد إلى المساعدة الإنسانية عملاً بالقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) أيضاً. وندعو إلى التنفيذ الآمن والمستمر للآلية الثلاثية الأطراف التي أنشئت لرصد دخول الأشخاص والإمدادات إلى غزة، وضمان إيلاء الاهتمام لكل من الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني وأمن إسرائيل.

ووفدي يكرر تأييده للتوصل إلى حل شامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود وإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء سياسياً واقتصادياً، مما يسمح بالتعايش في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

وترى المكسيك أن المستوطنات الإسرائيلية على أرض فلسطينية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وبالتالي فهي تشكل عقبة رئيسية أمام التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ونتوقع من الحكومة الجديدة إعادة التأكيد على التزام إسرائيل بحل الدولتين، واتخاذ تدابير من أجل تهيئة الأجواء الضرورية لاستئناف المفاوضات. ونحن مقتنعون أيضا بأن الكراهية والتمييز لن يؤديا إلى إحلال السلام أبداً. ونكرر إدانة جميع أشكال العنصرية، بما في ذلك الاعتداءات أو المظاهرات المناهضة للسامية، أينما وقعت وأيا كانت ذرائعها.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى طرفاً سلبياً بينما تظل الأسباب الجذرية للنزاع قائمة.

تؤكد المكسيك مجددا دعوتها مجلس الأمن إلى الوفاء بمسؤولياته بموجب مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان مشاركة المجلس في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ودعمه وقيادتها لها. وندعو إلى استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن، ونكرر تأكيد التزامنا بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، وعزمنا على مواصلة الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

ونغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة المفتوحة أيضا لنعرب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء التدهور السريع للأزمة في اليمن وتفاقمها، فهي لم تؤد إلى العنف ضد المدنيين فحسب، بل تحولت أيضا إلى أزمة إنسانية حادة بسبب الفشل في توفير الاحتياجات الأساسية للسكان في الكثير من أجزاء البلد. وأكرر مرة أخرى ذكر الشواغل التي أعرب عنها العديد من المتكلمين السابقين فيما يتعلق بالخسائر المؤسفة في أرواح المدنيين من جراء العنف. وندعو إلى الحوار بين الأطراف، فضلا عن الوساطة الفعالة للأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل سياسي، وليس حلا عسكريا، من شأنه أن يمكّننا من التوصل إلى حل وطيد ودائم للنزاع اليمني.

ونؤيد على المنوال ذاته، التوصل إلى حل سياسي تفاوضي سلمي للنزاع السوري يكفل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لقد بلغت خطورة العنف في ذلك البلد - إلى جانب شن الهجمات على السكان - مستوى لم يسبق له مثيل. ونرى أن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يشكّل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل هو فصل غير مقبول أيضا في تاريخنا المعاصر. وندين مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة ضد المدنيين في سورية، أيا كان مستخدموها وفي أي ظرف كان.

وأخيرا، أود أن أعيد تأكيد التزام المكسيك بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة انتشار التطرف العنيف. ولا يمكن التسامح مطلقا مع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات

القانون الدولي الإنساني من قبل ما يسمى الدولة الإسلامية، وليس ثمة مبرر لها.

ومن المهم أن يعمل المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير وقائية شاملة لأجل تعزيز التسامح واحترام حقوق الإنسان وتمكين أقل المجموعات تمثيلا، فضلا عن تعزيز فرص التنمية للمجتمعات المحلية الأكثر تضررا.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

إن الحالة في منطقة الشرق الأوسط ما تزال تمثل مصدر قلق كبير بالنسبة للمجتمع الدولي. وما يزال الشعب الفلسطيني تحت نير العدوان الإسرائيلي الذي يواصل احتلال أراضيه وقتل أطفاله وتدمير تراثه وتقويض حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. إن البيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المناهضة لإنشاء الدولة الفلسطينية، غير مقبولة وينبغي رفضها من قبل الجميع.

وينبغي أن يرفض مجلس الأمن رفضا قاطعا مثل هذا العدوان، وأن يعتمد دون مزيد من التأخير، مشروع قرار يطالب إسرائيل بوقف الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة الأخرى فورا. وينبغي أن يدعو مشروع قرار من هذا القبيل، إسرائيل أيضا إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة فورا، بالإضافة إلى وقف بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، والجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينبغي أن يدعو مشروع القرار أيضا إلى المساءلة عن جرائم الحرب والعقوبات الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة.

ويجب وضع حد لممارسة حق النقض بطريقة منافية للديمقراطية في مجلس الأمن، الأمر الذي مكّن إسرائيل من ممارسة أفعالها هذه في إفلات من العقاب. ويجب أن يمتثل هذا الجهاز تماما لالتزاماته بتأييد حل تفاوضي من شأنه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتحقيق التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين على أساس إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والتي تتوفر لها مقومات البقاء. ويجب السعي أيضا إلى إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د -٣).

تكرر كوبا تأكيد إدانتها القوية للحملة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية. ونرفض بالمثل، جميع التدابير والسياسات والممارسات المرتبطة بالحملة الاستيطانية التي تشمل أيضا بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية، علاوة على الجدار الفاصل، وتدمير الممتلكات والأراضي الفلسطينية أو مصادرتها، والتشريد القسري لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية، ونقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، على سبيل المثال وليس الحصر لانتهاكات القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقرارات الأمم المتحدة.

وندين أيضا أعمال العنف والاستفزاز والحض على الكراهية والإرهاب من جانب المستوطنين الإسرائيليين، ونطالب بوقفها فورا. وندعو أيضا إلى وضع حد للاحتجاز التعسفي والسجن الجماعي والإبادة الجماعية لأفراد هذا الشعب. وندعو أيضا إلى إنهاء الأعمال الانتقامية من السلطة الوطنية الفلسطينية وابتزازها. ويجب الاحترام الكامل للاتفاقات الموقّعة بين هذه الدولة، ودولة إسرائيل.

تؤكد كوبا مجددا تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن تأكيد دعمنا القوي والحازم لجميع الجهود الهادفة إلى تعزيز الاعتراف بدولة فلسطين، في إطار حدود ما قبل عام

١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونعترف أيضا بحقِّ دولة فلسطين في أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وتقتضي إعادة إعمار قطاع غزة في أعقاب حملة القصف والتدمير على نطاق واسع التي شنتها إسرائيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ – والتي لم تؤدِّ إلا إلى المزيد من تفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة أصلا للسكان، نظرا إلى الحصار القاسي وغير المشروع الذي تفرضه عليهم إسرائيل – اهتمام المجتمع الدولي فضلا عن تقديمه الدعم العاجل للسكان كي تكون هناك بارقة أمل جديد لمئات الآلاف من الفلسطينيين الرازحين تحت نير الحرب والدمار.

ولن يكون تحقيق السلام في سورية ممكنا إلا باحترام حق الشعب في تقرير مصيره بنفسه. وليس ثمة بديل آخر للتراع في سورية سوى إيجاد حل سياسي عن طريق الحوار والتفاوض. ويتحمل أولئك الذين يواصلون تأجيج التراع من خارج حدود البلد بغرض تحقيق هدفهم المعلن والمتمثل في تغيير النظام، المسؤولية عن آلاف الضحايا المدنيين الذين ما زالوا يفقدون أرواحهم على مدى أكثر من أربع سنوات من القتال. ونكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق إزاء الخسائر في أرواح الأشخاص الأبرياء من جراء تداعيات التراع السوري. وندين مرة أخرى جميع أعمال العنف التي ارتكبت في ذلك البلد، والتي تستهدف السكان المدنيين. ومع ذلك، فإنه لا يمكن اتخاذ حماية الحياة البشرية ومكافحة الإرهاب ذريعة للتدخل الأجنبي. وللأسف، فإن بعض الدول تسعى إلى الفصل بين ظاهرة الإرهاب والحالة الإنسانية في سورية بهدف إطالة أمد الأزمة، في حين أن السبب الرئيسي وراء ظهور الأزمة الإنسانية في سورية يعزى إلى انتشار ظاهرة الإرهاب التي تحظى بالدعم الخارجي على نطاق واسع في البلد.

وتؤكد كوبا مجددا إدانتها لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة، سواء كان يحدث ذلك في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر في العالم.

وينبغي أن تسعى الأمم المتحدة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأجل تمهيد الطريق أمام الحوار والتفاوض. ويتعين عليها أيضا دعم جميع الجهود المبذولة على هذا المسار، كتلك التي يضطلع بها الاتحاد الروسي والجهات الدولية الفاعلة الأخرى. وينبغي أن يُستخدَم المركز المرموق الذي تتمتع به المنظمة دائما لمعارضة أولئك الذين يسعون إلى إذكاء نيران التراع عن طريق استيراد الأسلحة والمرتزقة.

لقد برهنت الحكومة السورية على رغبتها في إحلال السلام. ونؤكد من جديد تقديرنا لقرارها التقيد باتفاقية الأسلحة الكيميائية والخطوات التي اتخذتها لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية لديها ومرافق الإنتاج. ونحث المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأطراف في الاتفاقية، على دعم الحكومة والشعب السوريين في الوفاء بالتزاماتهما بموجب النظام القانوني الدولي.

ومن الأفضل أن تُستخدم الموارد البشرية والمالية والمادية التي تستنفدها الحروب في المنطقة في الوقت الراهن لضمان الرعاية الصحية والتعليم الجيد؛ ولتنفيذ مشاريع البنى التحتية، التي تولد التقدم؛ ولحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيها الحق في التنمية؛ وللقضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. وينبغي أن تكون هذه أولوياتنا بوصفنا أعضاء في منظمة تأسست قبل ٧٠ عاماً لحماية السلام والأمن الدوليين ودعم الكرامة الإنسانية.

ويقوم مجلس الأمن بدور حاسم في دعم تحقيق ما تستحقه جميع شعوب الشرق الأوسط من رفاه وسلام وتنمية. ويجب أن تبدي الدول الأعضاء في المجلس مقاومة حازمة وفعالة وواضحة في مواجهة النكوص إلى الحرب وأن تناصر الحلول

السلمية من دون تدخل أجنبي مما يصون السيادة والسلامة الإقليمية للدول ويحفظ حياة الأفراد المعنيين بالصراع في المنطقة أو المتضررين منه.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد سيك (تكلم بالفرنسية): يسرّ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في المقام الأول، أن ترى وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية يرأس شخصياً هذه الجلسة.

وأود، بالنيابة عن اللجنة، أن أدين الهجوم الذي شنّه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق. ويعاني فلسطينيو سورية، مثل إخوانهم وأخواتهم السوريين في المجتمعات المحلية الأخرى، من تدهور في الظروف المعيشية وزيادة معاناتهم حيث يجدون أنفسهم الآن بين شقي الرحى وسط مواجهات عنيفة تجبرهم على تحمل ظروف مزرية والمعاناة من تشريد ثانٍ. وهم بالتأكيد يستحقون منا الاهتمام والدعم.

وتسلط الحالة في سورية الضوء مرة أخرى على هشاشة الأوضاع القانونية والإنسانية التي ما فتئ اللاجئون الفلسطينيون، وهم من أكثر المجتمعات ضعفاً في المنطقة، يعيشونها منذ عام ١٩٤٨. وفي هذا الصدد، أثني على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من كيانات الأمم المتحدة التي بقيت، رغم الحرب، في سورية وفي البلدان المضيفة الأخرى من أجل مواصلة تقديم المساعدة الأساسية لضحايا النزاع.

لقد تركت الحرب في الصيف الماضي ضد سكان غزة القطاع الساحلي في حالة كارثية. ولهذا السبب، نظمت لجنتنا في ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل حلقة دراسية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا حول موضوع التعجيل بالإغاثة والإنعاش والتعمير في غزة في فترة ما بعد الحرب. وسمح لنا ذلك الحدث، الذي ضم ممثلي العديد من الدول وخبراء دوليين ورؤساء وكالات الأمم المتحدة العاملة في غزة وممثلي دولة فلسطين، بتقييم الاحتياجات الملحة في غزة، لا سيما في مجالات المياه والطاقة. وبالرغم من أن وتيرة العملية بطيئة جداً، نلاحظ تنفيذ الآلية الثلاثية المؤقتة لإعادة بناء غزة.

ونؤكد أن التعمير لا يزال متعثراً، على الرغم من أن عمليات الإغاثة الجارية قد بدأت تؤتي ثمارها، وذلك بسبب بعض العقبات المرتبطة بإيصال مواد البناء الحيوية والإمدادات الإنسانية الأساسية. وفي هذا الصدد، من واجب المجتمع الدولي تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية الملحة لسكان غزة والسماح لهم بالتماس وسائل جديدة للكفاف من أجل استرداد كرامتهم غير منقوصة واستعادة الشجاعة. لذا، دعا المشاركون في حلقة فيينا المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى سرعة صرف الأموال الموعودة ودعوا إسرائيل إلى رفع الحصار بحيث يمكن أن تُستأنف الحياة في غزة مما سيوفر أملاً جديداً لسكانها.

في ١ نيسان/أبريل، أصبحت فلسطين دولة طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فيما تسعى إلى تحقيق الاعتراف الكامل بسيادتها وكيانها بوصفها دولة عن طريق الوسائل السلمية والوسائل القانونية. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح أن إسرائيل قد سحبت قرارها بحجب عائدات الضرائب الفلسطينية وستحولها إلى الحكومة الفلسطينية وفقاً لالتزاماتها الدولية. وبنفس الروح، ينبغي لإسرائيل أن تكف عن اتخاذ تدابير عقابية تؤدي إلى تفاقم معاناة ويأس الآلاف من الأسر الفلسطينية التي تعتمد كلياً على مرتبات الحكومة والاستحقاقات والأموال التي يقدمها المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للجنة أن تتجاهل الأنشطة الاستيطانية

الجارية حالياً في الضفة الغربية وطرد السكان الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم في القدس الشرقية المحتلة، وهي أيضاً إهانة لحقوقهم وكرامتهم ويجب وضع حد لها في أقرب وقت ممكن.

وتحيط اللجنة علماً بالانتخابات التي جرت مؤخراً في إسرائيل وتدعو الحكومة الإسرائيلية الجديدة للعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل العمل مع شريكها الفلسطيني والمجتمع الدولي لوضع حد لواحدة من أفظع حالات الظلم في القرن العشرين، والتي تحرم أمة بأسرها من فرصة العيش في سلام وحرية وأمن على أراضي الأجداد وسيسمح لنا إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية بتهيئة ظروف مواتية لظهور الشرق الأوسط الجديد ويمهّد الطريق نحو التعاون الذي سيفيد جميع شعوب المنطقة في حين تلوح في الأفق تهديدات عديدة.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الأربعين لإنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأغتنم هذه الفرصة لأكرر مرة أخرى أنه يجب علينا أن نتخذ الإجراءات اللازمة لكفالة تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بقضية فلسطين تنفيذاً فعالاً، وفقاً للموعد النهائي المحدد سابقاً.

وأخيراً، تود اللجنة أن تؤكد مجدداً التزامها بمبدأ التوصل إلى تسوية سلمية للصراع، تنص على وجود دولتين وتصميمها على أن يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوسا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نهنئ وفد الأردن على توليه رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية ووزير الخارجية الأردني، السيد ناصر جودة، على بيانه.

قررت كوستاريكا المشاركة في هذه المناقشة بسبب الأهمية التي نوليها للحالة في الشرق الأوسط بوصفنا بلدا محبا للسلام قام طوعا بحل جيشه قبل أكثر من ٦٥ عاما. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بالحلول السلمية للتراعات بين الشعوب والدول في إطار القانون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، نؤكد من جديد إدانتنا المطلقة لتصاعد العنف في الصراع والذي أودى بحياة مدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال. ونطالب مجددا الطرفين بحل الخلافات التي لطالما قوضت حق الشعبين في العيش في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، نحثهما على العودة إلى المفاوضات بشأن المسائل الأساسية للصراع، على أساس الالتزامات والاتفاقات التي سبق التوصل إليها بين الطرفين، بدعم من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك بغية وضع الأسس لإجراء مفاوضات مباشرة تؤدي إلى تحقيق هدف المجتمع الدولي المتمثل في التعايش السلمي بين دولة فلسطينية مستقلة ودولة إسرائيل.

وترحب كوستاريكا بحصول فلسطين على عضوية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١ نيسان/أبريل لتصبح الدولة الطرف ١٢٣. وكما قال وزير خارجية كوستاريكا، مانويل غونزاليس سانز، في ذلك الوقت، فإن كوستاريكا، بوصفها بلدا يؤمن إيمانا راسخا بسيادة القانون، ترى أن دور الهيئات الدولية باعتبارها أدوات للتعايش السلمي أمر بالغ الأهمية. ويصدق ذلك بشكل خاص على المعاهدات التي يتمثل هدفها في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

والقانون الدولي الإنساني على النحو الذي يجسده نظام روما الأساسي.

وفي ما يتعلق بالحالة الراهنة في اليمن، فإن وفد بلدي يساوره القلق إزاء التطورات الجارية هناك وتصاعد الصراع. والأزمة تمثل خطرا على الأمن والاستقرار في اليمن وفي المنطقة بأسرها وعلى السلام الدولي. ومن ثم، فإن ثمة حاجة ماسة إلى وقف إطلاق النار. وحسبما أفادت منظمة الصحة العالمية، فإن نحو ٦٥٠ شخصا قد لقوا حتفهم في النزاع وجرح أكثر من ٢ ٠٠٠ نتيجة التصعيد الأخير في النزاع. والحالة السياسية والإنسانية في غاية الأهمية في هذا الوقت. والدعم المقدم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمر أساسي، ولكن كما قال المتحدث باسمها، فإننا سنكون بحاجة إلى المزيد من الموارد إذا ما استمرت الحرب بهذه الوتيرة.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يفرض حظرا على توريد الأسلحة ويؤكد أن الحل للأزمة يجب أن يكون سياسيا. ولا بد لنا من السير على هذا الدرب وعدم السماح لليمن بأن يصبح مسرحا لحروب بالوكالة تشنها دول أخرى. وبالمثل، نؤكد على الدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني؛ وعلى ضرورة أن تكفل جميع الأطراف أمن وسلامة المدنيين، بما في ذلك أولئك الذين يتلقون المساعدة؛ وعلى ضرورة كفالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها، وذلك للحيلولة دون تكرار الأحداث المؤسفة التي وقعت بالأمس في الصومال حيث قُتل موظفون تابعون للأمم المتحدة أثناء تأدية الواجب.

تعتقد كوستاريكا أنه إذا أردنا منع استمرار تدهور الصراع في سورية، فيجب أن نضع حدا للصراع المسلح بأسرع ما يمكن وإيجاد حل سياسي، على النحو المتفق عليه في المفاوضات التي جرت مؤخرا في موسكو، استنادا إلى أحكام بيان جنيف الذي أصدرته مجموعة العمل من أجل سورية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، والذي يدعو إلى إنشاء حكومة انتقالية يمكن أن تُهيئ بيئة محايدة يمكن في ظلها إجراء تغييرات على أساس التراضي بين جميع الأطراف، سواء كانوا من أعضاء الحكومة الحالية أو من المعارضة أو المجموعات الأخرى.

ونوجه نداء عاجلا إلى السلطات السورية لاحترام التزاماها بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولأن الحكومة تتحمل المسؤولية عن حماية سكانها، فإن ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب المزيد من إراقة الدماء وانتهاكات حقوق الإنسان. ويقع هذا الالتزام أساسا على عاتق سلطات البلد، ولكنه أيضا مسؤولية المعارضة المسلحة وأي بلد آخر يشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصراع. ونؤكد أن القرار المتعلق بكيفية ترتيب سورية لنظام الحكم والمؤسسات فيها هو قرار يمكن للشعب السوري وحده اتخاذه، وذلك من خلال إجراء حوار سياسي واسع النطاق وشامل للجميع على أساس احترام التنوع والتسامح والسلام والديمقراطية.

وفي ضوء كل ذلك، نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من الممارسة الكاملة لولايته المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط، وضمان تطبيق القانون الدولي وسيادة القانون بصورة كاملة في المنطقة. ونأمل في العودة إلى هذه القاعة في المستقبل القريب، لا إلى الدعوة إلى إجراء مفاوضات والتسامح بين الأطراف، ولكن للاحتفال بإبرام اتفاقات وانتهاء النزاعات ومناقشة الخطط اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة ومتسقة من أجل الشعوب.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل،

وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا، والتي تتيح لعموم أعضاء الأمم المتحدة فرصة للإسهام في هذه المداولات الهامة للغاية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ لناميبيا، حيث يستمر احتلال الأراضي الفلسطينية بلا هوادة ولا يزال شعب فلسطين يعيش تحت نير القهر. وتجري هذه المناقشة في أعقاب الانتخابات التشريعية الإسرائيلية التي أجريت في ١٧ آذار/مارس على فرضية عدم إقامة دولة فلسطينية. وهذه المناقشة هي الثانية التي تُعقد بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وإثر عدم اعتماد مجلس الأمن لمشروع قرار يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ في غضون ثلاث سنوات، ويدعو الطرفين إلى التوصل إلى حل تفاوضي للصراع في غضون سنة واحدة.

وغني عن البيان أن مجلس الأمن هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط. والحالة ما زالت هشة في ظل إقامة ما يصل إلى ٠٠٠ ٨٠ أسرة في منازل لحقت بها أضرار بدرجات متفاوتة. ولا يزال عشرات الآلاف من الأطفال يعانون من إصابات بدنية وصدمات نفسية، وما زال عشرات الآلاف من الأشخاص يعيشون في مآو مؤقتة مكتظة، تعاني من نقص في المرافق الصحية. وفي الوقت نفسه، تصعد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هدمها للمباني الفلسطينية وتواصل التوسع الاستيطاني وتعرقل جهود التعمير في غزة. ويأتي إنشاء وتوسيع المستوطنات في صدارة الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، ويمكن أن تقضي هذه الأنشطة الاستيطانية المستمرة على آفاق السلام. وناميبيا تدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الكف عن هدم المنازل الفلسطينية كإجراء عقابي ردا على أعمال العنف المزعومة من جانب الفلسطينيين في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

ولا يزال الشعب الفلسطيني وقيادته يواجهان وابلا لا هوادة فيه من التدابير القمعية المدمرة وغيرالقانونية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وإضافة إلى استمرار استعمارها لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومصادرة المنازل والممتلكات وتدميرها واعتقال آلاف المدنيين واحتجازهم، والحصار غير الإنساني المفروض على أكثر من ١,٨ مليون نسمة في قطاع غزة، استأنفت إسرائيل أيضا، السلطة القائمة بالاحتلال، سرقة الإيرادات الضريبية الفلسطينية – الأمر الذي يخضع الآن على الأقل للمراجعة وقد يمكن القيادة الفلسطينية من اتخاذ خطوات سلمية وشرعية في سعيها المستمر لتحقيق العدالة ومن أجل حماية الشعب الفلسطيني والمضي قدما في إعمال حقوقه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية.

وتشعر ناميبيا بالقلق أيضا إزاء حقيقة أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا تزال تصر على أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا ينطبق على الأراضي المحتلة، وكذلك إزاء الحاجة إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المرتكبة أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية والعنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويساورنا القلق أيضا من أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل رفض دخول لجنة التحقيق المستقلة الضفة الغربية وغزة، وهي اللجنة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في تموز/يوليه والمكلفة بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الناجمة عن العمليات

العسكرية الإسرائيلية التي نفذت في الأراضي الفلسطينية المحتلة ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتود ناميبيا أن تذكر مجلس الأمن بمسؤوليته عن وقف توسيع إسرائيل المستمر للمستوطنات في الضفة الغربية، الأمر الذي يقوض آفاق التوصل إلى اتفاق سلام، وعن كفالة أن تكون التحقيقات في جرائم الحرب المرتكبة أثناء الهجوم على غزة محايدة ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

وتود ناميبيا أن تؤكد من جديد دعوتها إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدعو المجتمع الدولي إلى تيسير إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧. وندين بشدة جميع أعمال العنف ونشعر بالقلق إزاء زيادة التوتر، الأمر الذي يؤثر على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وتحث ناميبيا الجانبين على اتخاذ خطوات فورية لاستعادة الهدوء وتشجع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين والمواطنين من الجانبين على العمل معا من أجل خفض حدة التوتر ونبذ العنف وتجنب الاستفزاز بجميع صوره والتماس طريق نحو إحلال السلام. وفي ذلك الصدد، تدعو ناميبيا إلى إستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن وإلى تقديم تمويل من قبل المانحين من أجل الإسراع بإعادة بناء غزة وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين وكفالة الاستقرار.

وستواصل ناميبيا دعم الشعب الفلسطيني الذي لا يزال، بالرغم من المعاناة الطويلة واستمراره في تحمل هذا العبء، صامدا وملتزما التزاما كاملا بنيل حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة العدالة وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك تقرير المصير والحرية والاستقلال، وبالسعي بالسبل السياسية والدبلوماسية والسلمية وغير العنيفة من أجل بلوغ تلك الأهداف التي تحظى بدعم دولي هائل منذ أمد بعيد. ولا تزال ناميبيا على اقتناع بأن مداولاتنا هنا يمكن أن تكون مثمرة وأن تسهم في السعي إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم يكون من شأنه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام ١٩٦٧ وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم ناميبيا الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في قضيته العادلة سعيا للحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية، وعلى دعمنا الثابت لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على ترؤسكم لهذه الجلسة الهامة التي يوليها بلدي أهمية قصوى من منطلق التزامه العربي والإسلامي والدفاع عن القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية العرب الأولى، ألا وهي قضية فلسطين. ينعقد اجتماعنا هذا في ظرف خطير لا يمكن أن نصف فيه الوضع بالشرق الأوسط إلا بالمؤسف. إذ أدى فيه انسداد الآفاق وتعثر الحلول السياسية إلى انتشار الأفكار الظلامية وتغلغل آفة الإرهاب التي تفتك بجميع أبنائه وتشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

فالوضع في فلسطين آخذ في التدهور بعد تعثر المفاوضات التي انطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بجهود من الولايات المتحدة تحت رعاية وزير خارجيتها السيد جون كيري والذي بذل ما في وسعه لإقناع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بالعودة إلى طاولة المفاوضات لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمان. إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل بسبب التعنت الإسرائيلي والعدوان غير المبرر على غزة والذي ذهب ضحيته ما يزيد على ٢٠٠٠ شهيد وشهيدة منهم الأطفال والشيوخ والعجزة، مخلفا الآلاف من الجرحى والمشردين الذين هدمت منازلهم وأهدرت ممتلكاتهم

وأصبحوا في العراء. ويثمن بلدي الدور الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في مد يد المساعدة والعون لضحايا هذا العدوان، وكذا دورها لمساعدة اللاجئيين. ونظرا لتفاقم الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، ندعو المجتمع الدولي إلى مؤازرة الأونروا للقيام بمهامها في هذه الظروف الصعبة وتدارك العجز الكبير الذي تعاني منه موازنتها.

لقد شدد جلالة الملك محمد السادس في عدة مناسبات وبشتى الوسائل سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية على ضرورة وضع حد للاستيطان وتهويد القدس، ومن جملتها توعية الفاعلين الدوليين وبابا الفاتيكان بشأن التطورات الخطيرة التي تتعرض لها مدينة القدس. كما بادر جلالته إلى عقد اجتماع لجنة القدس تحت الرئاسة الفعلية لجلالته في مراكش في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وذلك للتركيز على جوهرية قضية القدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية باعتبارها تقع في صميم الحل السياسي وأن المساس بالمسجد الأقصى لن يؤدي إلا إلى مزيد من التوتر والعنف. واحتضنت الرباط في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة الاجتماع الوزاري الأول لفريق الاتصال المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي لتبليغ رسالة العالم الإسلامي إلى القوى الدولية المؤثرة بخصوص ضرورة الدفاع عن مسجد الأقصى والقدس الشريف، انطلاقا من الإيمان الراسخ بأن احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف، هو السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

وفي السادس من الشهر الجاري، شارك المغرب في الاجتماع الأول للجنة المنبثقة عن القمة العربية المنعقدة في شرم الشيخ في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥، بصفته عضوا في هذه اللجنة، والذي يهدف إلى حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفق جدول زمني محدد وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإنجاز تسوية نهائية وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات ذات الصلة.

إن السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية لن يأتي إلا بعودة الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، إلى طاولة المفاوضات وبنية حسنة، لتحقيق التسوية العادلة والمستدامة بإقامة دولتين، فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام بناء على حل الدولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن وأمان وتعايش وتعاون. إن هذه هي الصيغة الوحيدة التي عليها إجماع دولي وفقا للشرعية الدولية لإنهاء هذا الصراع. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يولي هذا الأمر الأولوية القصوى لإيجاد تسوية سريعة للصراع في أقرب الآجال لتنعم المنطقة بالسلم والأمن ويحل الرخاء والتعاون والوئام.

إن الوضع في ليبيا مقلق بعد أن تسللت إليها فلول الإرهاب. ولا أدل على ذلك من تعرض ٢١ مواطنا مصريا و ٢٨ إثيوبيا لعملية قتل بشعة على أيدي إرهابيين ينتمون إلى داعش. كما لا يخفى عليكم أيضا تواصل شبكات الإرهاب في أفريقيا، خصوصا في منطقة الساحل والصحراء، وتوسع بوكو حرام وشبكات الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، من داعش وغيرها، مما يستدعي تضافر الجهود الدولية لدرء آفة الإرهاب واستئصالها.

نحن في المملكة المغربية نعتبر أنفسنا معنيين مباشرة بما يجري في ليبيا الشقيقة إذ أن الجوار المغربي يوازي الجوار

الجغرافي، بل وقد يتعداه، خاصة عندما نرى عمق الروابط التاريخية والمصير المشترك لبلدان اتحاد المغرب العربي. ومضامين معاهدة مراكش التي أنشأت هذا الاتحاد تدعو إلى التضامن الفعال بين أعضائه وتنص على المساهمة في السلم والأمن. ولن نحيد عن مبادئ ومضامين معاهدة مراكش وسنظل أوفياء لمساعدة إخواننا في ليبيا على تجاوز محنتهم ولم شملهم في إطار الوحدة الوطنية والتراب الليبي ووحدة اتحاد المغرب العربي.

من هذا المنطلق، ولهذه الاعتبارات وبناء على طلب الأمم المتحدة في شباط/فبراير الماضي، أعطى جلالة الملك محمد السادس موافقته على الطلب الأممي بعقد اجتماع الفرقاء الأشقاء الليبيين في المغرب، تحت إشراف المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيد برناردينو ليون، وذلك دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وإيماننا من جلالته بأن العملية السياسية والسلمية هي المخرج الوحيد للأزمة الليبية، ذلك أن المغرب يقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء الليبيين وهمه الوحيد هو أن يتمكن الأخوة الليبيون من إيجاد تسوية تلم شمل ليبيا وتضمد جراحها ومن النظر إلى المستقبل.

وقد أحرز حوار اليوم الذي بدأ جولته الرابعة في الأسبوع الماضي في الصخيرات تقدما لم نكن نعتقد قبل شهور خلت حصوله. ولم نكن نعتقد أن جميع الفرقاء سيجلسون حول طاولة واحدة في المغرب بهدف إيجاد حكومة وحدة وطنية وإنهاء العنف. وأتمنى أن يكلل لقاء الفرقاء الليبيين في المغرب تحت إشراف المبعوث الأممي بالنجاح.

وكعادتها لن تدخر المملكة المغربية جهدا لمساعدة الأشقاء في ليبيا على تجاوز العقبات لتحقيق انتقال ديمقراطي سلس عبر تقاسم التجارب الإصلاحية الناجحة وبناء القدرات، وترسيخ دولة الحق والقانون في إطار وحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها.

وفيما يتعلق باليمن، نعبر عن قلقنا الشديد إزاء تدهور الأوضاع في اليمن، نتيجة التطاول على الشرعية المتمثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، وعلى المؤسسات باحتلالها وفرض أمر واقع في خرق سافر لقرار مجلس الأمن ٢٢٠١ (٢٠١٥) والتنصل الكامل من الاتفاقات السابقة. لذا يثمن المغرب إستصدار قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يدعو، وبصفة خاصة الحوثيين، إلى التنفيذ الكامل للقرار والكف عن استخدام العنف وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية والطبية دون عوائق. كما نكرر الدعوة إلى الحكمة وتقديم المصلحة العامة للحفاظ على سيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيه.

وفيما يتعلق بسورية، فقد دخلت الأزمة السورية سنتها الرابعة في آذار/مارس الماضي دون أن يكون هناك حل للوضع، بل تتفاقم الأزمة يوما بعد يوم بتكلفتها الباهظة على الشعب السوري جراء إزهاق الأرواح ونزوح ولجوء المواطنين السوريين بالملايين. وقد اختارت المملكة المغربية المزاوجة بين تقديم المساعدات المحددة التي يمليها الظرف الاستعجالي وبين الدعم الإنساني الموصول للتخفيف من معاناة اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، عبر المستشفى المتعدد الاختصاصات الذي أمر صاحب الجلالة الملك محمد السادس بإقامته منذ عام ٢٠١٢ في مخيم الزعتري للاجئين، والذي لا يزال يقدم خدمات طبية منتظمة إلى آلاف الأشقاء السوريين في هذا المخيم.

وقد شارك المغرب في ٣١ آذار/مارس من هذه السنة في الكويت في أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية. ولن يتأخر المغرب في تعبئة المساعدات الإنسانية للأشقاء السوريين ولن يدخر جهدا في البحث عن

التسوية السياسية الضرورية للأزمة السورية. ويجدد وفد بلدي التأكيد على ضرورة الحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، ودعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام في سورية، السيد ستافان دي ميستورا.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري العميق إلى معالي السيد ناصر جودة، نائب رئيس وزراء الأردن ووزير الخارجية، ولكم، السيدة دينا قعوار، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

القضية الفلسطينية قضية طال أمدها في مجال السلام والأمن الدوليين، وتستحق تسويتها أولوية عليا. يتفق الجميع معي في أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يعيش في ظل عدم استقرار الحياة وسبل كسب الرزق إلى الأبد.

ونأسف للحالة المروعة لحقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ولأن النداءات المتكررة التي يطلقها المجتمع الدولي لتحسين الأحوال المتدهورة للشعب الفلسطيني تذهب أدراج الرياح. لا يزال الناس في الأراضي المحتلة يعانون بسبب ما تمارسه إسرائيل من عمليات الحصار والإغلاق ومصادرة الأراضي وهدم المنازل. ولا يزال جدار الفصل غير القانوني يقسم ويعزل المجتمعات المحلية، ويدمر سبل العيش الشعب ويحول دون وصول الناس إلى أعمالهم وأسرهم وأسواقهم ومدارسهم ومستشفياتهم. لنهدم هذه الجدران، مرة واحدة وإلى الأبد.

تتعرض حدود غزة إلى نظام إغلاق لم يسبق له مثيل في أي مكان. يرقى هذا الإغلاق إلى عملية خنق لمجتمع بأكمله في شكل من أشكال العقاب الجماعي. تدهورت نوعية حياة الفلسطينيين بالفعل إلى حد الكفاف؛ تتزايد هذه الجهود المنتظمة للخنق من آن لآخر في صورة تصعيد دوري لأعمال العنف وتؤدي إلى المزيد من اليأس والعوز. أينبغي لنا أن نعتقد بأن إسرائيل تقوم بذلك عمدا لإثارة الخوف والغضب والأسى في نفوس الفلسطينيين؟ نحن نشجب سياسات العقاب الجماعي هذه – سياسات إرغام الشعب الفلسطيني على ترك أراضيه؛ واحتجاز الأشخاص لفترات مطولة دون توجيه تهم؛ وفرض قيود على حرية التعبير وحرية التنقل وحرية امتلاك الفلسطينيين للممتلكات؛ وترحيل السكان الفلسطينيين؛ والحرمان من الحق المشروع في الموارد الطبيعية، بما في ذلك موارد المياه الشحيحة.

وواصلت حكومة إسرائيل حملتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة مع حملة توسع استيطاني شديدة بصفة خاصة في القدس الشرقية. رفض المجتمع الدولي بشكل تام تلك الإجراءات وأكد أنها غير قانونية، لكنها مستمرة بلا هوادة. إن كل عمليات بناء المستوطنات، بما في ذلك ما يسمى بالنمو الطبيعي، غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف على الفور. إن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وجرائم حرب بموجب المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ونعرب عن تقديرنا لقرار السلطة الفلسطينية بأن تصبح دولة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية، سعيا إلى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

ويسرُّنا أن الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت أخيرا عن الإفراج عن الإيرادات الضريبية القيّمة التي ما فتئت تجبيها من الفلسطينيين على مدى ثلاثة أشهر بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن ممارسة احتجاز العائدات الضريبية هذه تمثّل تدابير عقابية تستخدم لتقويض السلطة الفلسطينية. وبالتالي، يجب وقف تلك الممارسة إلى الأبد. ونحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوفاء بالتزاماتها القانونية

بأن تكفل حماية جميع السكان ضد سائر أعمال العنف أو التهديد، وأن توقف الاحتجاز غير الشرعي لأفراد الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال، وأن تكفَّ عن تدمير المنازل ومصادرة الأراضي، وأن تمكّن الشعب الفلسطيني من الوصول إلى أراضيه، فضلا عن التمتع بفرص العمل وموارده الطبيعية، وأن تمتنع عن نقل سكانها إلى الأراضي التي احتلتها، وأن ترفع الحصار الذي تفرضه على الفلسطينيين، وأن تفتح جميع المعابر فورا، فضلا عن السماح بحرية تنقُّل السلع والأشخاص والمعونة الإنسانية، وأن تشرع في سحب جميع المستوطنين الإسرائيليين من أراضي فلسطين المحتلة.

ونعرب عن تضامننا الكامل مع الشعب الفلسطيني، ونكرر تأكيد دعمنا الكامل والثابت للحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة. ونطالب في هذا الصدد، بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ونتطلع إلى إيجاد حل قائم على وجود دولتين تعيش بموجبه دولة إسرائيل جنبا إلى جنب مع دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة في وئام وسلام، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونطالب أيضا بالحل العادل لجميع قضايا الوضع النهائي، وحشد الدعم الدولي لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني دون تأخير.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نود بداية، أن نشكر معالي السيد ناصر جودة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، على رئاسته لهذه الجلسة، وهو ما يؤكد حرص ودور الأردن الفاعل في القضية الفلسطينية وسائر المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط. كما نود أن نشكر وفد الأردن على جهوده خلال رئاسته للمجلس لهذا الشهر. والشكر كذلك موصول لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على إحاطته الإعلامية صباح اليوم. كما ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنرحب بتعيين السيد نيكولاي ملادينوف، في منصب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونعبّر كذلك عن التقدير لسلفه السيد روبرت سيري، على الجهود البناءة التي قام بها أثناء فترة عمله.

تشهد منطقة الشرق الأوسط أحداثا متسارعة ومتغيرة، ولكن ما لم يتغير منذ عقود هو عدم التوصل إلى الحل المنشود للصراع العربي الإسرائيلي. ومع غياب ذلك الحل، إلا أن هناك دعما دوليا واسعا للتسوية على أساس حل الدولتين، وتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، ووقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة باعتبارها غير شرعية، وإنهاء الحصار الظالم على قطاع غزة وتيسير إعادة إعماره وتوفير فرص الحياة الكريمة لجميع سكانه.

لقد أصبحت تلك الأسس من المسلّمات، حيث عبّرت عنها مختلف الدول وانعكست في قرارات الجمعية العامة العديدة بهذا الشأن، وتوالت الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، وقبلت عضوا بالمنظمات الدولية، ومؤخرا بالمحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت الذي أعاد فيه مؤتمر القمة العربية الأخير المعقود في شرم الشيخ، التأكيد على الالتزام العربي بما جاء في مبادرة السلام العربية من أسس ومبادئ ومرجعيات، فإن من المؤسف استمرار المواقف والتصريحات والإجراءات الإسرائيلية التي تهدد بتقويض فرص التوصل إلى حل قائم على تلك الأسس المجمع عليها.

ولهذا فإننا نجدد اليوم الدعوة إلى مجلس الأمن لتحمُّل مسؤولياته والتحرك لاتخاذ الخطوات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق السلام في المنطقة على أساس حل

الدولتين، واعتماد قرار لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ضمن جدول زمني محدد، مع تحديد آليات تلزم سلطة الاحتلال بتنفيذ التزاماتها.

كما نجدد الدعوة إلى المجتمع الدولي لدعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتقديم الدعم إلى السلطة الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك جهودها الرامية لإعادة دمج المؤسسات الحكومية والخدمة المدنية في قطاع غزة، بما يخدم الشعب الفلسطيني ويعزز وحدته الوطنية.

في شهر مارس الماضي، مرت ذكرى مؤلمة هي دخول الأزمة السورية عامها الخامس. فأين المجتمع الدولي الآن من هذه الأزمة التي حصدت أرواح أكثر من ربع مليون سوري، وشرّدت نصف السكان من بيوتهم، وهددت السلم والأمن في المنطقة والعالم؟ لقد خرج الشعب السوري في مظاهرات شعبية سلمية حاشدة تطالب بحقوقه الأساسية، فواجه ذلك الشعب الأعزل القمع الوحشي والقتل باستخدام شتى أنواع الأسلحة، حتى القصف بالطائرات، مما أدى إلى ما تشهده سورية اليوم من أحداث مؤلمة تهدد مستقبلها، وأدى لانتشار الإرهاب والتطرف.

لقد طالت آثار الأزمة غالبية السوريين، ولكن يظل من أكثرهم تأثُّرا أولئك الذين يعيشون في المناطق المحاصرة، أغلبها من قبل النظام وتنظيم داعش والمناطق التي يصعب الوصول إليها، حيث يتعرضون للموت من جراء اتباع سياسة التجويع والحرمان من الغذاء والدواء، بالإضافة إلى البراميل المتفجرة. وهنا ننوه بالتقرير الصادر مؤخرا عن الجمعية الطبية السورية الأمريكية بعنوان ”الموت البطيء: الحياة في ظل الحصار“ الذي وثّق تفاصيل مأساة المناطق المحاصرة والحجم الحقيقي لتلك المأساة، الذي يتجاوز حقيقة التقديرات السائدة عنه سابقا.

ومن تلك المناطق، مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، الذي أوضح تقرير الأمين العام (S/2015/264) تدهور الحالة الإنسانية فيه مؤخرا، وأصبح سكانه بين فكي كماشة بطش النظام من جهة وبطش تنظيم داعش من جهة أخرى. ولا شك أن أفضل طريقة لوضع حد لمعاناة سكان اليرموك وسائر المناطق المحاصرة، هو استخدام الأدوات المتاحة لمجلس الأمن في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل للقرارات التي سبق أن اتخذها المجلس.

إن استمرار السكوت عن جرائم من قبيل منع إيصال المساعدات الغذائية والطبية من قبل أي كان، يُشعِر من يقوم بذلك بأنه في مأمن من المساءلة ويفسَّر بأنه بمثابة ضوء أخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.

لقد تجاوز عدد اللاجئين السوريين أربعة ملايين شخص، يشكِّل الأطفال نصفهم. وقد حُرِم من الدراسة نحو مليوني طفل سوري، مما أصبح يهدد بضياع جيل كامل. وفي حال لم يتلق أولئك الأطفال حقهم في التعليم، فسيكونون عرضة للتطرف أو التجنيد من قبل الجماعات المتطرفة، أو أن يقعوا ضحية لعنفها. وفي هذا الإطار، أعلنت قطَر خلال مؤتمر المانحين الثالث الذي استضافته دولة الكويت الشقيقة مشكورة الشهر الماضي، عن مبادرة لتأسيس صندوق مخصص للتعليم والتطوير المهني لصالح السوريين النازحين واللاجئين، يهدف لمكافحة الفكر المتطرف الذي تتغذى عليه الجماعات الإرهابية.

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها دول الجوار لدعم اللاجئين السوريين وتحمُّلها الأعباء الكبيرة الناجمة عن ذلك.

وبالرغم من اعتماد مجلسكم الموقر القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) بشأن استخدام الأسلحة والمواد السامة الكيميائية، إلا أن من المثير للجزع مواصلة استخدام تلك المواد، كما حدث مرات عديدة في سرمين وغيرها. وهنا نجدد دعوتنا

إلى المجلس لضمان الملاحقة القانونية للمسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم ومساءلتهم أيا كانوا.

تظل دولة قطر مؤمنة بأن معالم الحل للأزمة السورية تكمن في تحقيق انتقال سياسي بناء على بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) ودون مشاركة من تورط بسفك الدم السوري، وبما يحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه، والمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اُرتكبت في سورية، ويضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها وشعبها، ويبني الدولة الديمقراطية المدنية المتعددة. وهذا هو ما طالبت به دولة قطر، ولا تزال، بشكل ثابت على مدى السنوات الماضية.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): باديء ذي بدء، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الأردنية على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

يشهد الشرق الأوسط عملية تغيير جذري. وعواقب هذا التغيير، التي تشمل الإرهاب والدمار والتشريد، تؤثر على المنطقة برمتها وعلى خارجها.

وتقع القضية الفلسطينية في قلب التحديات في المنطقة، وما زالت تقوض آفاق السلام الدائم الإقليمي والعالمي. والآثار المدمرة للخراب الذي تعرضت له غزة في العام الماضي ما زالت قامة. ونواصل إيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك الوقود، والطحين والأدوية، إلى المحتاجين. والقيمة الإجمالية لما نقدمه من مساعدات إنسانية إلى غزة منذ تموز/يوليه ٢٠١٤ تجاوزت ١٩ مليون دولار. لكن ما من شيء عدا الحلول الطويلة الأجل يمكن أن يغير الاتجاه فيما يتعلق بتعمير غزة. واستمرار الحصار غير القانوني وغيره من القيود الأخرى المفروضة على قدرة الشعب في غزة على تولي أمور حياته اليومية، تقوض الجهود الدولية من أجل التعمير ويجب رفعها وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وينبغي اتخاذ خطوات أخرى للتخفيف من وطأة الحالة المتردية، واستدامة وقف إطلاق النار، ودعم جهود حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية لأداء مهامها في غزة.

وما زالت ضرورة إيجاد حل سياسي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني عن طريق المفاوضات، وتحقيق حل الدولتين، وإنهاء أطول احتلال في التاريخ المعاصر، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، أولويات ملحة. واستمرار الوضع الراهن ليس خيارا. فالظلم التارخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، وما فاقمه من زيادة توسيع المستوطنات غير القانونية، والتشريد القسري، وهدم المنازل، والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنين، والهجمات والتوغلات العسكرية، ومحاولات تغيير المركز التاريخي للحرم الشريف، تؤجج الكراهية والإقصاء والتطرف في المنطقة وخارجها.

وللوحدة الفلسطينية أهمية حاسمة في التوصل إلى حل دائم. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا جميعا أن ندعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. لكن أولا وقبل كل شيء، ينبغي للجانب الإسرائيلي أن يثبت صدقه فيما يتعلق بالتزامه بحل الدولتين. وقد حان الوقت لكي يجدد المجتمع الدولي مشاركته في السعي إلى إيجاد حل للمشكلة. وينبغي ألا يحرم الفلسطينيون بعد اليوم من حقهم الأساسي في العيش في دولة مستقلة. وينبغي أن نضاعف جهودنا في سبيل اعتماد مشروع قرار لمجلس الأمن يحدد جدولا زمنيا ويضع المعايير لمفاوضات السلام، استنادا إلى رؤية حل الدولتين. ويتعين على المجلس ألا يضيع فرصة أخرى للاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين. وستواصل تركيا دعمها لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع ولإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة

ومستقلة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وتدل التطورات الأخيرة في المنطقة على مدى الترابط فيما بين الأزمات المتعددة، وينبغي، بالتالي، معالجتها بمنظور أوسع نطاقا، ولكن بالاستناد إلى المبادىء الأساسية ذاتها. وقد أصبحت الأزمة السورية، التي شكلت تربة خصبة لازدياد الجماعات الإرهابية مثل داعش وتسببت في تعميق الخلافات الطائفية في المنطقة، مصدرا لمعاناة الفلسطينيين أيضا. فالكارثة الإنسانية، التي وصلت ذورتها حاليا في اليرموك، أضفت جانبا جديدا على المأساة السورية الجارية. ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت الحصار الشديد الذي يفرضه النظام منذ سنوات، تفاقمت جراء وحشية داعش، مما يشكل في الواقع نتيجة للمشكلة الحقيقية.

لقد انتقلت الحالة في سورية من السيء إلى الأسوأ. والسوريون من جميع المشارب يخوضون معا معركة من أجل البقاء ومن أجل مستقبلهم. ويساور تركيا بالغ القلق إزاء الآثر الإنساني والأمني للأزمة وما تسببت فيه من دمار غير مسبوق. وقد أصبحت تركيا الآن أكبر بلد مستضيف للاجئين في العالم. وعلى ضوء جسامة ذلك التحدي، لا يسعني سوى أن أكرر بأن تشاطر تحمل الأعباء بصورة هادفة وحقيقية يشكل مسؤولية جماعية للمجتمع الدولي. وما زال المجتمع الدولي يفتقر لاستراتيجية شاملة لها أركان سياسية وأمنية وإنسانية لاستعادة الاستقرار في سورية.

ويجب علينا أن نركز على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة باتخاذ إجراء حازم. والهجمات العشوائية التي يشنها النظام ينبغي ألا تطغى عليها الأعمال المروعة التي تقترفها داعش. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على استخدام البراميل المتفجرة وازدياد الهجمات بغاز الكلورين من جانب قوات النظام. وينبغي للمجلس أن يبقي المسألة قيد نظره. والانتقال السياسي الحقيقي استنادا إلى بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) بإنشاء هيئة حكم انتقالية لها سلطة ممارسة جميع السلطات التنفيدية، ما زال هو الخيار الوحيد في سورية. ولا يسعنا أن نضيع المزيد من الوقت في محاسبة أنفسنا.

وإذ سنواصل دعم أي مسعى لوقف سفك الدماء في سورية، فإننا نود أن نسلط الضوء أيضا على دعمنا للحكومة العراقية في كفاحها ضد داعش، مُعربين عن قلقنا إزاء تزايد الهجمات ذات الدوافع الطائفية على المدنيين. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يكون مفتاح تحقيق الإستقرار في العراق هو تنفيذ سياسات جامعة لإنهاء إقصاء بعض فئات المجتمع، وتعزيز الجهود الرامية إلى المصالحة الوطنية.

وأخيرا وليس آخرا، يساورنا القلق إزاء الأحداث الأخيرة في اليمن. فالحالة المتفاقمة قد تتسبب في تداعيات إقليمية خطيرة، وهي دليل آخر على الدمار الناجم عن السياسات الطائفية في المنطقة. ومنذ البداية، أيدت تركيا عملية الانتقال السياسي التي انطلقت بمبادرة مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١١ وآليات تنفيذها، فضلا عن نتائج مؤتمر الحوار الوطني واتفاق السلام والشراكة الوطنية الذي وقعته جميع الأطراف في اليمن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. غير أن عدم تنفيذ الاتفاق والإجراءات الانفرادية قوضت عملية الانتقال وعكست مسار إنجازاتها. ونرحب بالقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يشكل إنذارا واضحا وصارما للمفسدين. ونأمل أن يسهم القرار في وضع الأساس لحوار هادف وشامل يمهد السبيل لحل سياسي. والسبيل الوحيد لاحتواء، إن لم يكن إنهاء، الاضطراب في الشرق الأوسط هو بذل جهد جماعي وتولي زمام الأمور من جانب الأطراف الإقليمية للمشاركة في الحوار. واليمن وليبيا لا يشكلان استثنائين في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام تركيا القوي بالسلام والأمن في المنطقة برمتها، وكامل تضامننا المتواصل مع الشعب الفلسطيني.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لن أقرأ النص الكامل لبياني، لكن وفد بلدي سيعممه.

ما زال النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بدون حل، والتطورات الأخيرة لا تدعو إلى التفاؤل. وعلى الرغم من ذلك، ما زال هدفنا هو حل الدولتين. فببساطة، ليس هناك أي خيار آخر ولا مجال لإضاعة الوقت. وقد أثبت العام الماضي إلى أي مدى يمكن لعدم إحراز التقدم السياسي أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ويجب استئناف العملية السياسية صوب إنهاء النزاع عن طريق المفاوضات.

إن إسرائيل بصدد تشكيل حكومة جديدة. وتناشد النرويج الحكومة الجديدة أن تبرهن قولا وفعلا عن التزاماتها بحل الدولتين. فقد أثبت التاريخ أن المفاوضات مستحيلة بينما يتواصل برنامج بناء المستوطنات على الأرض المحتلة. والمستوطنات غير قانونية.

وتناشد النرويج القيادة الفلسطينية أن تشكل إدارة موحدة ومتسقة تتمسك بالسياسة المتفق عليها مع إسرائيل بموجب اتفاقات أوسلو لإجراء المفاوضات على نحو سلمي، ورفض العنف واحترام حق إسرائيل في الوجود.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون على استعداد لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في إطار هيكل معدل للسلام. ويجب على أصحاب المصلحة في المنطقة وخارجها أن يوحدوا كلمتهم دعما للعملية، التي يجب أن تقوم على قرارات مجلس الأمن السابقة، والاتفاقات المبرمة بين الأطراف، وبالتأكيد، مبادرة السلام العربية.

وتناشد النرويج مجلس الأمن تولي المسؤولية وتقديم المساعدة البناءة في العملية.

إن دور لجنة الاتصال المخصصة هو تدعيم الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين بدعم بناء مؤسسات مستدامة تحضيرا لإقامة الدولة الفلسطينية. ومنذ اجتماع اللجنة الأخير في نيويورك، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تدهورت الحالة المالية للسلطة الفلسطينية أكثر. وتتطلب تلك الحالة الحرجة من الأطراف والجهات المانحة مضاعفة جهودها. وبكل بساطة، فإن السماح بتآكل المؤسسات الفلسطينية لا يمثل خيارا. وسيتناول اجتماع اللجنة المقبل، المقرر في ٢٧ أيار/مايو في بروكسل للتحضير لاجتماع وزاري تعقده اللجنة في نيويورك في أيلول/سبتمبر، الحالة المالية الهشة للسلطة الفلسطينية وسيقيم الجهود الرامية إلى إعادة بناء غزة. ولا يزال يتعين أن تستعرض اللجنة المواضيع التالية وتفحصها، وهي: تأمين الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية وزيادتها إلى أقصى حد، ودعم عمليات إصلاح المؤسسات ذات الصلة بالحوكمة الرشيدة وكفاءة الخدمات العامة، وتقديم الحوافز وتيسير التجارة ونمو القطاع الخاص.

والمسألة البالغة الأهمية الأخرى هي، بطبيعة الحال، غزة. فلا يمكننا أن نترك غزة في حالتها الراهنة في أعقاب الحرب - معزولة عن العالم ومُتَجاهلة. ويشكل قطاع غزة جزءا لا يتجزأ من الأرض المحتلة في عام ١٩٦٧ وجزء من دولة فلسطين في المستقبل. وتتحمل إسرائيل والجهات المانحة مسؤولية مشتركة، إلى جانب السلطة الفلسطينية، عن إحداث التحول في غزة. والتقدم المحرز بطيء للغاية. وبالرغم من أن آلية إعادة إعمار غزة قد أصبحت أكثر فعالية ويوفي المزيد من الجهات المانحة بتعهداتها، فإن الأمر الملح الآن هو بدء تنفيذ مشروع أكبر للتعمير. وينبغي تنحية المنافسة الإقليمية

والداخلية جانبا وتسهيل إعادة إدماج غزة في سلطة تنفيذية شرعية واحدة لفلسطين.

وحان الوقت للدعوة إلى وقف أعمال العنف في المنطقة. وفي الوقت الحالي ينبغي أن يكون واضحا للجميع أنه لا يمكن إيجاد حلول عسكرية للعديد من النزاعات – لا في سورية، ولا في ليبيا، ولا في اليمن. وعلى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية تكثيف جهودها لإيجاد حل سياسي للنزاع المسلح في سورية. وتؤيد النرويج جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية، لا سيما أنشطة مبعوث الأمم المتحدة الخاص ستافان دي ميستورا. كما تدعو النرويج إلى كفالة إمكانية الوصول الكاملة والمأمونة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى جميع السكان السوريين المحتاجين.

وفي العراق، شهدنا إحراز تقدم هام في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وبالرغم من ذلك، هناك شوط طويل ينبغي أن يقطع قبل أن يشعر السنة والشيعة والأكراد العراقيون بأنهم جزء من مشروع مشترك لإنشاء عراق شامل للجميع بشكل حقيقي. ونناشد الحكومة العراقية زيادة جهودها لتحقيق المصالحة ومنح جميع الطوائف التأسيسية للعراق مصلحة حقيقية في مستقبل الدولة.

إن التهديد الذي يمثله تنظيم داعش يتيح فرصة للسعي للتوصل إلى تسوية للنزاعات الأساسية التي مكنت المتطرفين الجهاديين من أن يصبحوا خطرا على الجميع في المنطقة وخارجها. وينبغي توجيه رسالة غير طائفية واضحة من جميع العواصم الإقليمية وإليها بغية مكافحة القوى التي تغذي المخاوف والدوافع الطائفية داخل الدول وبينها على السواء في جميع أنحاء المنطقة. ولا يمكن لأي جانب بمفرده أن يسد فجوة عدم الثقة المتبادل.

وفي الختام، ترحب النرويج بالاتفاق الإطاري التاريخي الذي تم التوصل إليه في لوزان في ٢ نيسان/أبريل بين إيران ومجموعة الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في المجلس زائدا ألمانيا (مجموعة ٥+١)، وهو يمثل فرصة لتسوية ما هو أكثر من المسألة النووية. ويُنتظر أن يضع ذلك الاتفاق الشامل، الذي لا يزال يتعين استكماله، المنطقة في مسار مفض إلى توفير الأمن التعاوني للجميع.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن التقدير للرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن دعمنا للمنسق الخاص المعين حديثا لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، في جهوده، فضلا عن الإعراب عن تقديرنا لأعمال المنسق الخاص المنتهية ولايته، السيد روبرت سيري.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس الشهر الماضي (انظر S/PV.7417)، قال السيد سيري،

”وتظل مسؤولية المجلس الرئيسية الاضطلاع بدوره في وضع هيكل جديد للسلام بغية حل النزاع بعد طول انتظار.“ (S/PV.7417، صفحة ٧)

وفي إشارته إلى أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي يجسد المبدأ الرئيسي المتمثل في الأرض مقابل السلام قد مضى عليه ما يقرب من نصف قرن، تساءل عن حق عما إذا كان الوقت قد حان ليتولى المجلس القيادة.

وتمثل قضية فلسطين إحدى المسائل الطويلة الأمد المعروضة على المجلس والمجتمع الدولي. ومع أننا نؤكد مجددا على دعمنا للتسوية الودية للقضية، فإننا نشعر بالقلق من أن مجلس الأمن لم يتمكن من تحقيق الهدف المتمثل في التوصل إلى حل سلمي. وفي أفضل الأحوال، ظل المجلس متفرجا وشاهدا

على حلقات التصعيد والهدوء النسبي التي أصبحت تتسم بها هذه القضية التي بقيت بدون تسوية. وبناء على ذلك تعرضت فعالية المجلس للتشكيك. ولذلك، نشاطر الآخرين مناشدة المجلس زيادة جهوده وتولي القيادة في تسوية هذه المشكلة.

إن ارتباط الهند الوثيق بفلسطين واستمرار التزامها نحوها متجذر في تاريخنا الحديث، الذي يعود إلى كفاحنا من أجل الاستقلال. وموقف الهند إزاء قضية فلسطين واضح للغاية. فالهند تؤكد مجددا على دعمها لقضية فلسطين وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة وقادرة على البقاء وموحدة داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع إسرائيل.

وبالإضافة إلى الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، لا تزال الهند تشجع الجهود الفلسطينية لتحقيق التنمية وبناء الدولة باستمرارها في تقديم المساعدة التقنية والمالية. وهي تساهم أيضا بمبلغ مليون دولار سنويا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتبرعت الهند بمبلغ ٤ ملايين دولار استجابة للخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. وفي إطار الصندوق الاستئماني للهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، مع شريكتينا البرازيل وجنوب أفريقيا، نقوم أيضا بتنفيذ مشاريع للتنمية في فلسطين وتعهدنا بتقديم مليون دولار لمشروع جديد لإعادة بناء مركز عطا حبيب الطبي في غزة.

ولا تزال الهند على اقتناع قوي بأن الحوار يبقى الخيار العملي الوحيد لمعالجة القضية بصورة فعالة. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص لأن العام الماضي شهد اتجاها تنازليا في عملية السلام. فلم تتوصل الجهود المبذولة لإجراء مفاوضات جدية إلى نتائج حاسمة. وإضافة إلى ذلك، واجهنا تجدد النزاع المأساوي والمتصاعد في غزة. وشملت التطورات اللاحقة اتخاذ الطرفين إجراءات انفرادية، أدت للأسف إلى تباعد الشقة بينهما. وثمة ضرورة حاسمة لضبط النفس من أجل تجنب الاستفزاز والإجراءات الانفرادية ومن أجل العودة إلى عملية السلام. ولا بد أن تتغلب الدبلوماسية والحنكة السياسية على الكراهية والعنف. ولا يوجد طريق آخر نحو تحقيق السلام الدائم. ولا نزال نأمل ونناشد كلا الجانبين استئناف عملية السلام قريبا من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية.

ونعرب عن قلقنا العميق حيال أنشطة الميليشيات المحظورة والجماعات الراديكالية والمتطرفة في الشرق الأوسط، لا سيما في الأجزاء الشمالية للعراق وسورية، حيث تؤثر تلك القوى بصورة حرجة على السلام والاستقرار الإقليميين. وتضرب صميم إنسانيتنا المشتركة أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين، لا سيما ضد النساء والأطفال، على أساس الدين أو الأصل العرقي، إلى جانب النزعة الطائفية. ولا بد أن تبذل جميع الأطراف والجهات الفاعلة في المنطقة جهودا لكبح تلك الاتجاهات الخطرة. ونرى أن توطيد العمليات والحلول السياسية وإنشاء المؤسسات الدائمة للدولة سيكون أكثر السبل فعالية لمواجهة التطرف والراديكالية في المنطقة.

وننوه إلى أن إحدى الجماعات الإرهابية المحظورة استهدفت مرتين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. كما نشعر بالأسف لمقتل أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويلزم تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تحظر الجماعات الإرهابية التي تعمل في تلك المنطقة. واتخاذ ذلك الإجراء وحده، الذي يؤيده مجلس الأمن، سيمنع تلك الجماعات في أجزاء العالم الأخرى من ارتكاب الأعمال الإرهابية.

وباعتبارنا دولة اتخذت خطوات استباقية وفعالة بإجلاء الآلاف من مواطنينا وحماية أرواحهم، فضلا عن العديد من مواطني ٤٨ بلدا آخر، بمن فيهم مواطنو أربعة من الأعضاء الدائمين الخمسة في المجلس، فإننا نناشد جميع الأطراف في اليمن العودة فورا إلى طاولة المفاوضات. وكما ذكرت سابقا، فإن الحوار لا يزال الحل الفعال لتسوية جميع المشاكل.

وفيما يتعلق بسورية، نجدد تأكيد دعمنا للتوصل إلى حل سياسي شامل بقيادة سورية للأزمة المستمرة، بما يتسق مع بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ويتعين معالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحالة بصورة فعالة. ومن منطلق هذا الاقتناع تبرعنا وساهمنا بمبلغ مليوني دولار لخطة الأمم المتحدة للاستجابة لسورية لعام ٢٠١٤ وتبرعنا بمبلغ إضافي قدره مليونا دولار خلال المؤتمر الدولي الإنساني الثالث لإعلان التبرعات من أجل سورية، الذي عقد مؤخرا في الكويت. ونود أن نناشد جميع الأطراف إبداء الإرادة السياسية اللازمة والتحلي بضبط النفس والالتزام بالسعي لإيجاد أساس مشترك لتسوية خلافاتها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يود وفد الكرسي الرسولي أن يعرب عن تقديره العميق لقرار رئاسة الأردن للمجلس لهذا الشهر عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ويشعر الكرسي الرسولي ببالغ القلق حيال الافتقار الكامل لإحراز تقدم في المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل. ومن الصعوبة بمكان ألا نشاطر الشعور بالإحباط الذي أعرب عنه منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، السيد روبرت سيري، خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها للمجلس في ٢٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7417). وعلى نحو ما أُقر في تلك المناسبة، تساور إسرائيل شواغل حقيقية وشرعية بشأن توفير أمنها. ومع ذلك، يرى الكرسي الرسولي أن توفير ذلك الأمن لن يتأتى بمعزل عن جيرانها، ولكنه يتأتى بأخذ مكانها معهم من خلال تحقيق السلام عن طريق التفاوض مع الفلسطينيين وبتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، الذي يحظى بدعم الكرسي الرسولي وبدعم المجتمع الدولي عموما. ومرة أخرى يشارك الكرسي الرسولي جميع الشعوب المحبة للسلام الدعوة إلى إجراء المفاوضات الجدية والملموسة التي ستعيد تنشيط عملية السلام.

ولا يتوقف الكرسي الرسولي عن مناشد قادة لبنان كسر حالة الجمود التي منعت انتخاب رئيس منذ أيار/مايو ٢٠١٤ بالتخلي عن المصالح السياسية الضيقة من أجل تحقيق الصالح العام المتمثل في لبنان الموحد. فذلك الفراغ المؤسسي يجعل الدولة أكثر عرضة للخطر وهشة في وجه الحالة الشاملة في الشرق الأوسط. وعلى المجتمع الدولي دعم لبنان بكل السبل بغية إعادة الحالة المؤسسية الطبيعية والاستقرار. كما أن عليه مساعدة لبنان في رعاية العدد الهائل للاجئين في أرضه، الذي أنشأ حالة تحمل خطر تغلغل المتطرفين فيما بين اللاجئين الذين لا حيلة لهم.

لقد بلغ النزاع في سورية، على نحو ما وصفته البارونة فاليري أموس في إحاطتها الإعلامية لمجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس (انظر S/PV.7418)، مستويات مذهلة من الوحشية. ويؤدي التدمير العشوائي للبنية التحتية الأساسية، مثل مرافق المياه والكهرباء والمستشفيات والمدارس، إلى تفاقم محنة السكان المدنيين مع مرور كل يوم. وبث سقوط إدلب، التي لا تبعد سوى ٣٧ ميلا جنوب غرب حلب، الذعر فيما بين سكان حلب الذين يتجاوز عددهم مليون شخص. ويعتصر الألم على وجه الخصوص مجموعات الأقليات العرقية والدينية. ويناشد

الكرسي الرسولي المجتمع الدولي منع الكارثة الإنسانية الهائلة التي من المؤكد أنها ستقع في حلب مع تكرار الحصار والمعارك. ولا بد من بذل كل ما في وسعنا لمنع وقوع انتهاك صارخ آخر للقانون الإنساني الدولي وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

ويكرر الكرسي الرسولي إدانته بأقوى العبارات لجميع الهجمات والاعتداءات التي تقوم على أساس الإثنية أو الدين أو العنصر أو غيره من الأسس. ومرة أخرى، يود الكرسي الرسولي أن يبين أن إختفاء المجموعات العرقية والدينية من الشرق الأوسط لن يكون مأساة دينية فحسب، ولكنه خسارة لتراث غني أسهم إسهاما كبيرا في المجتمعات التي تنتمي له. وكون تلك المجموعات معرضة لخطر الإفناء يسبب كربا وألما لا يمكن تصورهما. وفي الشهر الماضي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وقع ٦٥ بلدا على بيان يدعم حقوق الإنسان للمسيحيين والطوائف الأخرى، لا سيما في الشرق الأوسط. ويلفت ذلك البيان الانتباه إلى حقيقة أن عدم الاستقرار والتراع في الشرق الأوسط يهددان بشكل خطير مجرد وجود العديد من الطوائف الدينية، وبخاصة المسيحيين. وهو يناشد جميع الدول الوقوف صفا واحدا ومواجهة هذه الحالة المنذرة بالخطر.

وحين نتذكر من فقدوا أرواحهم أو من طردوا بالفعل من ديارهم، بل ومن طردوا من بلدالهم، فإن اتخاذ أي إجراء سيكون متأخرا للغاية بالفعل. ولكن من الآن فصاعدا، فإن اتخاذ كل إجراء لإنقاذ مجرد شخص واحد من الاضطهاد ومن جميع أشكال الفظائع لن يكون حسن التوقيت فحسب، بل سيكون أكثر إلحاحا. ويناشد البابا فرانسيس المجتمع الدولي ألا يبقى صامتا ومكتوف الأيدي أمام تلك الجريمة النكراء وألا يغض الطرف عنها. ولا يمكن إطلاقا أن يكون أحد الخيارات الوقوف موقف المتفرج والمشارك بالصمت إزاء أهوال زملائنا البشر وهم يضطهدون وينفون ويقتلون ويحرقون وتقطع رؤوسهم لمجرد أنهم يتبعون عقيدة دينية مختلفة أو لكونهم ينتمون لمجموعة أقلية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكننا من متابعة الحالة الراهنة في الشرق الأوسط وتسهل عملية إيجاد سبل لتسوية التراعات والتوترات في المنطقة.

ومع أن أوكرانيا تؤيد بيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي، فإنني أود أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

إن أوكرانيا ملتزمة باتخاذ موقف متوازن ومحايد إزاء مسألة الشرق الأوسط وهي راغبة في إقامة علاقات مستقرة وبناء مع إسرائيل والدول العربية على السواء. ودعمنا باستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط، ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة إلا بتقديم تنازلات متبادلة وعملية على طاولة المفاوضات. وإذ نشير إلى الجهود الأخيرة الرامية إلى تسوية التراع، مثل عقد جولة أخرى لمحادثات السلام، فإننا لا يمكن أن نتجاهل حقيقة أنه لم يحرز حتى الأن تقدم كبير في تسوية الحالة في الشرق الأوسط. وعلى العكس، تدل الحوادث الأخيرة على تصاعد حدة التوترات بين الجانبين، وهو أمر لا يسهم في إيجاد سبيل للخروج من المأزق السياسي.

وتقوم سياسة بلدي على أساس الاعتراف الرسمي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وبتطلعاته لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون إعلان الدولة الفلسطينية مرهونا بنتائج التسوية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما جهود السلام التي تقودها الولايات المتحدة، فضلا عن مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويحدونا الأمل في أن تسفر هذه الجهود والمبادرات

عن التوصل إلى اتفاق شامل بين طرفي النزاع. ولذلك ندعو القادة السياسيين من جميع الجوانب إلى العمل معا من خلال اتخاذ إجراءات واضحة للعيان لوقف تصاعد الحالة. ونرى أن المفاوضات المباشرة بين الطرفين هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سلمي، وأن أية خطوات انفرادية لن تحل المشاكل الرئيسية المتعلقة بالتسوية السلمية. وأوكرانيا على اقتناع بأنه لا يمكن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا على أساس الحل القائم على وجود دولتين. ونجدد التأكيد على موقفنا الذي مفاده أن التسوية السلمية الإسرائيلية – الفلسطينية تكمن في إطار وفاء طرفي النزاع غير المشروط بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الارض مقابل السلام، وخريطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، تؤكد أوكرانيا مجددا التزامها بالمبادئ والقواعد الأساسية العالمية للقانون الدولي، لا سيما المراعاة الصارمة لحقوق الإنسان، وسلامة الأراضي، وحرمة الحدود وسيادة الدول. وتدين أوكرانيا بقوة استمرار أعمال العنف والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في سورية التي يرتكبها على وجه الخصوص النظام والجماعات الإرهابية. ويسهم استخدام الجيش العشوائي والمفرط للقوة ضد السكان المدنيين، فضلا عن العنف غير المحتمل من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية التي تعمل على أرض الواقع، في حالات المعاناة الإنسانية الكبيرة في سورية. وفي ذلك الصدد، نجدد التأكيد على دعمنا الكامل لمهمة المبعوث الخاص للأمين العام لسورية والمبادرات الدولية الأخرى التي تقوم بالوساطة فيها المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية – والهادفة إلى تحقيق تهدئة استراتيجية على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، بما في ذلك عملية الانتقال السياسي الشاملة للجميع. ولا نزال نؤيد وضع حد فورا لسفك الدماء وندعو إلى استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد بغية تسوية النزاع، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن أجل المحافظة على وحدة البلد وسيادته وسلامة أراضيه.

ولا تزال أوكرانيا تشعر ببالغ القلق حيال أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية والكيانات الإرهابية الأخرى المرتبطة به في الشرق الأوسط. ويجب ألا يسمح بالآثار السلبية لوجود هذه الجماعات في المنطقة ولأيديولوجيتها المتطرفة العنيفة ولأعمالها المزعزعة للاستقرار وينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي على النحو الواجب.

وندين بشدة جرائم وأعمال العنف الجماعي التي يرتكبها تنظيم داعش ضد المدنيين، بمن في ذلك أضعف الأقليات، والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

في حين أن أوكرانيا تعمل على مكافحة الإرهابيين الذين تدعمهم جهات أجنبية على ترابها وتواجه عدوان أجنبي مباشر، تتشاطر الرأي القائل بأن أنشطة تلك الجماعات الإرهابية، وأيديولوجيتها العنيفة لا تشكل تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط فحسب، بل وللمجتمع الدولي. وندعم كافة الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب بشكل حاسم بغض النظر عن مكانه والشكل الذي يتخذه.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الأردنية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. تشعر كازاخستان ببالغ القلق إزاء الحالة العامة في الشرق الأوسط، بما في ذلك في فلسطين وأراضيها المحتلة. ثمة حاجة إلى بذل جهود منسقة تنسيقا جيدا لوقف السفك الأرعن

للدماء وإيجاد حل سياسي شامل للجميع. ولا تتيح التطورات التي تحدث في فلسطين، من قبيل استمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة، لأحد أن يتكلم عن أي تحسن أو تخفيف للحالة التي لا تزال تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتعترف كازخستان بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطين المستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام داخل حدود عام ١٩٦٧، وتحظى بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. إن الحل القائم على وجود دولتين هو الخيار الوحيد لتحقيق السلام الدائم الذي يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات مباشرة وهادفة بما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الآليات، وفي المقام الأول خريطة الطريق للسلام ومبادرة السلام العربية. لذلك ندعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إبداء الحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية في سبيل التوصل إلى اتفاق تاريخي لتحقيق السلام يلبي التطلعات المشروعة للشعبين.

يرى بلدي أن الجهود الدؤوبة والمتضافرة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، بالتعاون مع الأمم المتحدة التي تضطلع بدور قيادي، هي السبيل الوحيد لمكافحة التطرف العنيف الذي ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ويتطلب هذا نهجا شاملا وطويل الأجل من المجتمع الدولي بأسره، يستند إلى تكثيف التعاون الإقليمي والعالمي، وفقا للميثاق والقانون الدولي.

ويعرب بلدي عن قلقه إزاء الأزمة الإنسانية في سورية. يجب على المجتمع الدولي أن يولي أقصى الاهتمام إلى هذه الأزمة. وتعتقد كازاخستان أنه لا يمكن حل النزاع السوري إلا من خلال الوسائل السلمية، وتدعم الجهود الوطنية والدولية لإحلال السلام والاستقرار في البلد. ويساور كازاخستان قلق بالغ إزاء التطورات فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في سورية. وتعيد هذه الأزمة التأكيد على ضعف اللاجئين الفلسطينيين الشديد، وتدعو إلى حل عاجل في سياق التوصل إلى سلام دائم في المنطقة.

ونعتقد اعتقادا قويا أن جميع الوسائل السلمية ملائمة لتسوية النزاع. وينبغي للزعماء الدينيين، إلى جانب السياسيين والدبلوماسيين، المشاركة في عملية السعي من أجل إحلال السلام. يعقد في هذه اللحظة حدث رفيع المستوى بشأن التسامح والمصالحة في المقر. ونشيد بالجهود الدؤوبة والموقف النشط للأمين العام، ورئيس الجمعية العامة والممثل السامي لتحالف الحضارات في تعزيز مثل وقيم التسامح والتفاهم والاحترام المتبادل من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وتعقد كازاخستان بشكل منتظم مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، والذي يسعى خلاله زعماء الإسلام والمسيحية واليهودية والبوذية والهندوسية والطاوية والعديد من الأديان الأخرى معا لإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز السلام استناداً إلى القيم الروحية. ونستضيف المؤتمر الخامس في حزيران/يونيه من هذا العام، بهدف تعزيز الحوار فيما بين الزعماء والقادة الدينيين والسياسيين من أجل تحقيق السلام والتنمية. وإضافة إلى ذلك، أود أن أبلغ المجلس بأن عاصمة كازاخستان أستانا ستستضيف الحلقة الدراسية الإعلامية في أيار/مايو.

في الختام، نوجه مرة أخرى نداء عاجلا إلى جميع الأطراف، لا سيما تلك التي تتمتع بقوة ونفوذ سياسي حقيقي، لتأكيد إرادتها السياسية لكفالة السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط والحرية والعدالة لجميع الشعوب.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): في البدء أتوجه بالتهنئة للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. والترحيب أيضا بمعالي الوزير السيد ناصر

جودة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين بالمملكة الأردنية الهاشمية، على وجوده في هذه الجلسة، والمتعلقة بمسألة الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية. كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية في هذه المناقشة.

لقد أكد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين أنه إن كانت قضايانا وتحدياتنا اليوم متعددة ومتشعبة، فإن مواقفنا هي ذاتها ثابتة لا تتغير. وفي مقدمتها التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وضرورة وقف الاستيطان ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة.

لا تزال مملكة البحرين تؤكد المرة تلو الأخرى على موقفها الثابت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والقائم على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة واحترام المرجعيات الدولية. كما أن العمل الجاد من أجل إيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية لن يكون مجديا إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة. وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقرارات الأخرى. والمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني عن قطاع غزة.

وتؤكد مملكة البحرين على أن انضمام دولة فلسطين رسميا إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية يعد حدثا مفصليا وخطوة تاريخية مهمة في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني الشقيق والجهود الدبلوماسية والقضائية المضنية المبذولة من أجل استرجاع الحقوق الفلسطينية كافة.

إن الطريق إلى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط طريق ينبغي أن يقود بالضرورة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري.، واكتمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. وإيجاد حل عادل يضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). كما نؤكد على ضرورة تفعيل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي والاحترام غير المشروط لمبادئ الشرعية الدولية، ولا سيما في إطار اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تحظر إحداث تغييرات جغرافية أو سكانية في الأراضي الخاضعة للاحتلال.

وفي الختام، نؤكد على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود الدؤوبة والمقدرة لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق وتحقيق طموحاته وتطلعاته في بلوغ حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

الرئيسة: أعطى الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى رئاسة شهر نيسان/أبريل، المملكة الأردنية الهاشمية على عقد هذه الجلسة الهامة وأن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الدور الريادي الذي تضطلع به الأردن من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام السيد بان كي مون على إحاطته الإعلامية.

إن اليابان تلاحظ مع القلق وقوع عملية السلام في الشرق الأوسط، في دائرة مفرغة من انعدام الثقة. وبينما تعثرت المفاوضات، عمّق تسلسل العنف والخطاب الاستفزازي هذا التصدع. ومن الواضح أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار. كما أن المجتمع الدولي قد أشار مرارا وتكرارا، إلى وجود

حاجة ماسة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حل الدولتين. ونافذة الفرص بدأت تضيق. وتجعل التطورات الميدانية، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، والعنف الذي يرتكبه الجانبان على حد سواء، من الصعب استئناف المحادثات، ناهيك عن التوصل إلى اتفاق. ويجب إعادة إرساء بيئة مواتية لاستئناف المحادثات.

وفقا لذلك، تدعو اليابان الحكومة الإسرائيلية الجديدة إلى التمسك بالتزامها بالحل القائم على وجود دولتين، في الأقوال والأفعال. ونكرر نداءنا الموجه لإسرائيل للوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية التي هي غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتقوض آفاق التوصل إلى حل الدولتين. وبالمثل، فإن مصادرة عائدات الضرائب، خلافا لبروتوكول باريس، قد أثرت سلبا على استقرار المؤسسات الفلسطينية. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق لاستئناف تحويل عائدات الضرائب. وندعو كلا الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها تقويض الجهود الرامية لاستئناف مفاوضات السلام. ولهذه الغاية، زار رئيس الوزراء الياباني أبي، إسرائيل وفلسطين خلال شهر كانون الثاني/يناير، ودعا مباشرة رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس لاستئناف مفاوضات السلام.

وتقدر اليابان الدور الهام الذي اضطلعت به الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية، لتسهيل مفاوضات عملية السلام. ومع ذلك، وفي ضوء المأزق الحالي، من الواضح أيضا ضرورة إسهام المجتمع الدولي في تهيئة بيئة تفضي إلى المفاوضات.

وتعتقد اليابان أن النهج المتعدد الأطراف الذي يدعو إلى إسهامات بناءة من جانب البلدان التي لديها الإرادة والقدرة على ممارسة تأثير إيجابي، قد يكون ملائما لدفع عملية السلام قدما. وباعتبار اليابان إحدى الجهات المانحة الرئيسية في المنطقة التي تتمتع بصلات قوية مع كلا الجانبين، فإنها مستعدة لتولي مثل هذا الدور. وعلاوة على ذلك، كما ذكر وفد بلدي في المناقشة المفتوحة السابقة بشأن هذا البند (انظر S/PV.7419)، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن يمكن أيضا أن يقوم بدور بناء، حسب الاقتضاء وعند الضرورة.

وستواصل اليابان تقديم دعمها المميز في المنظور المتوسط والطويل. ونحن مقتنعون بأن تعزيز الثقة المتبادلة، وبناء اقتصاد فلسطيني مستدام، سيسهل إجراء المفاوضات ويدعم جدوى حل الدولتين. وتحقيقا لهذه الغاية، أعلن رئيس الوزراء آبي خلال شهر كانون الثاني/يناير عن تقديم ١٠٠ مليون دولار من المساعدات صرفت كلها في غضون ثلاثة أشهر. وبذلك، إرتفعت مساعدات اليابان المقدمة لفلسطين وعملية السلام إلى أكثر من ١,٦ بليون دولار منذ عام ١٩٩٣.

ولا تزال اليابان مصممة، من خلال المشاريع الجارية، كمبادرة ممر السلام والازدهار، ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا للتنمية الفلسطينية، على المساعدة على تمهيد الطريق للتوصل إلى دولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتعتقد اليابان أن اليوم سيأتي في المستقبل القريب الذي سنتمكن فيه من الاعتراف بفلسطين كدولة، وفقا لحل الدولتين من خلال المفاوضات.

وكنت أود أن أتكلم اليوم حول الأوضاع في سورية واليمن، ولكن بسبب ضيق الوقت، ترد تعليقاتي في النص الكامل الذي وزع في القاعة.

وفي الختام، أود أن أؤكد بأن اليابان واعية بالدور الفريد والبناء الذي يمكن أن تقوم به، لمساعدة بلدان المنطقة على تحقيق السلام والازدهار. وفي ضوء الوضع الصعب في الشرق الأوسط، فإن اليابان على أهبة الاستعداد، أكثر من أي وقت مضى، لمواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين الأردني، السيد ناصر جودة، الذي ترأس المناقشة المفتوحة هذا الصباح.

إن إندونيسيا تؤيد البيانات التي ألقاها كل من ممثل جمهورية إيران الإسلامية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل المملكة العربية السعودية، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

في البداية، إسمحوا لي أن أسلط الضوء على الحادث الذي وقع أمس في صنعاء في اليمن، لأنه يتطلب حسب اعتقادي، انتباه مجلس الأمن، في ضوء القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي اتخذ الأسبوع الماضي تحديدا. حيث وقع يوم الاثنين هجوم بقنبلة في صنعاء، أسفر عن أضرار مادية كبيرة لحقت بمبنى سفارة إندونيسيا. كما تسبب الحادث أيضا في إصابات جسدية لاثنين من موظفي السفارة، ومواطن إندونيسي آخر. إن إندونيسيا تدين الهجوم بالقنابل وأي هجمات تؤدي إلى وقوع ضحايا بين السكان المدنيين، وتلحق الضرر بالممتلكات المحمية بموجب القانون الدولي. ويشكل الهجوم مثالا واضحا على أن استخدام العنف لن يؤدي إلا إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على أن أفضل حل للوضع في اليمن، يتم من خلال الوسائل السلمية الدبلوماسية والتفاوض.

إننا نحث جميع الأطراف على وقف العنف فورا، والالتزام بالقواعد والقوانين الدولية السارية المفعول بشأن حماية المدنيين في أوقات التراع. وتحث إندونيسيا أيضا الأمين العام وجميع الأطراف المعنية على التنفيذ الفوري لهدنة إنسانية تتيح لجميع المدنيين، بمن في ذلك الرعايا الأجانب، مغادرة اليمن، وكذلك للسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول إلى البلد. ومع التأكيد مجددا على مبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، فإننا نحث أيضا جميع الأطراف على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، ومنع أي إخلال بأمن هذه البعثات أو الانتقاص من هيبتها، كما هو منصوص عليه في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وفيما يخص قضية فلسطين، أريد أن أسلط الضوء على أننا نعقد هذه الجلسة، في ظل توقف شبه كامل لعملية السلام في الشرق الأوسط. وخلال الشهر الماضي تحديدا، نظمت إسرائيل انتخابات عامة. وخلال الحملة الانتخابية، سمع العالم تعليقات مختلفة من إسرائيل تحط من قدر الشعب الفلسطيني، وتظهر احتقارا لعملية السلام، فضلا عن احتمال قيام دولة فلسطينية. وغني عن القول، أن تلك التعليقات عززت انتقاداتنا لإسرائيل وشككت مرة أخرى في صدق التزامها بالسلام.

ويعتقد وفد بلدي أنه لا يمكننا معرفة ما إذا كانت تلك التعليقات سوى مواقف عابرة اتخذها سياسيون أم أنها حقيقية إلا بالعودة إلى عملية السلام، وإظهار حكومة إسرائيل لحسن النية والجدية. لكن، وكما نعلم، لم يتغير شيء. وتستمر إسرائيل في ارتكاب نفس الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الدولي، التي قامت بها على مدى السنوات الـ ٦٠ الماضية. كما استمر إنشاء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جنبا إلى جنب مع القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى الأرض. ويتواصل الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، في مناخ يسوده الإفلات من العقاب.

ولا يزال قطاع غزة يعيش أوضاعا مأساوية، حيث تعرض للقصف العام الماضي، وهو يعاني من آثار الحصار الإسرائيلي. وواصلت إسرائيل أيضا التلاعب بعائدات الضرائب الفلسطينية، كوسيلة لابتزاز الحكومة الفلسطينية والسعي لانهيارها الاقتصادي. وبعبارة أخرى، يواجه مجلس

الأمن اليوم تحديا لا يختلف عن تحديات الأمس أو قبل سنوات. ويتمثل هذا التحدي في تحرك المجلس بشجاعة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتنفيذ رؤية الدولتين.

لقد حان الوقت لأن يحترم المجلس ميثاق الأمم المتحدة وولايته بموجبه بأن يرفض أن يكون، في الواقع، أداة لاستمرار عقود من الظلم والجمود في الشرق الأوسط.

يمكن التوصل سلميا إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أن المجلس ليس بوسعه أن يقوم بدور طرف آخر، أو الأسوأ، دور المتفرج، في البحث عن حل شامل لقضية فلسطين. كما ندعو الأمم المتحدة، بوصفها عضوا في المجموعة الرباعية، إلى الوقوف مع أطفال فلسطين واستئناف عملية السلام لكفالة تمتعهم وأطفال إسرائيل بالسلام والاستقرار الذي حرم منهما أسلافهم.

قبل أن أختتم بياني، لا يفوتني أن أوجه انتباه المجلس إلى مصير اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك، سورية. إن استيلاء جماعة إرهابية على المخيم في وقت سابق هذا الشهر زاد حياة اللاجئين المتبقين هناك سوءا. يشكل هذا التطور، ومعاناة اللاجئين خلال أكثر من عامين من حصار المخيم، إضافة إلى قائمة المظالم التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون. تدعو إندونيسيا المجلس إلى التحرك على سبيل الاستعجال لمعالجة هذه المأساة وفي الوقت نفسه العمل على وجه السرعة ودون مزيد من التأخير من أجل التوصل إلى حل سياسي للتراع في سورية.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): إن النقاش الذي أثير خلال آخر انتخابات في إسرائيل ذكرنا جميعا بالواقع القاتم للحالة الراهنة لعملية السلام في الشرق الأوسط. يرى وفدي أنه بغية الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين، يجب على جميع الجهات الفاعلة التقيد بالالتزامات السابقة وتكثيف جهودها الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام بهدف إرساء مستقبل أكثر استدامة للأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد شجعتنا الأنباء التي وردت خلال عطلة نهاية الأسبوع بشأن الخلاف الذي طال أمده بشأن تحويل إيرادات الضرائب من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. إن سلطة فلسطينية معسرة ليست في مصلحة أحد. وفي الوقت نفسه، فإن جمهورية كوريا لا تزال تشعر بالقلق إزاء توسيع نطاق الأنشطة الاستيطانية وتأثيره الضار على إمكانية تحقيق حل الدولتين. ليست المستوطنات غير قانونية فحسب، بل إنها ليست في مصلحة إسرائيل الاستراتيجية على المدى الطويل وتتعارض مع جهود السلام الدولية.

وأنتقل إلى الحالة في سورية، تشعر جمهورية كوريا ببالغ القلق إزاء النطاق غير المسبوق للعنف مع دخول الصراع عامه الخامس. إن ثقافة الإفلات التام من العقاب والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني تثير القلق بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الرامي إلى قطع سبل التمويل الرئيسية التي يستخدمها الإرهابيون. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يقوم بالمزيد للتصدي لهذا التراع الذي طال أمده. وفي هذا الصدد، تشجعنا نتائج المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، المعقود في الكويت في ٣١ آذار/مارس. كما فعلنا في ذلك الوقت، تثني جمهورية كوريا على حكومات الأردن ولبنان والعراق ومصر وتركيا المضيفة لجهودها الهائلة للتخفيف من معاناة الشعب السوري. وبالإضافة إلى مبلغ ١٤ مليون دولار قدمتها في صورة

مساعدات إنسانية خلال السنوات الثلاث الماضية، تعهدت جمهورية كوريا، استجابة لنداء المجلس والمجتمع الدولي، في مؤتمر آذار/مارس بتقديم ١٠ ملايين دولار آخرى.

وفيما يتعلق باليمن، يشعر وفدي بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة على أرض الواقع. وإدراكا للحاجة الماسة إلى المساعدات الإنسانية، تعهدت جمهورية كوريا مؤخرا بتقديم مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار معونة من خلال وكالات الأمم المتحدة. ونرحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يدعو الأطراف اليمنية إلى استئناف عملية الانتقال السياسي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تركز بصفة خاصة على حماية المدنيين وتيسير إجلاء الأجانب المقيمين من اليمن.

وفي الختام، فإن استمرار عدم الاستقرار في المنطقة لم يعد يمثل أزمة بالنسبة للشرق الأوسط وحده. تتجاوز أصداء حالة اللاجئين حدود المنطقة، كما شهدنا في غرق أكثر من ١١٠٠ مهاجر في البحر الأبيض المتوسط في الشهر الماضي تحديدا. لا بد لنا ببساطة من القيام بالمزيد من أجل وضع حد للعنف وإحياء الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي مستدام.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لممثل زمبابوي.

السيد شافا (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للأردن على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في هذا الوقت الحرج الذي يمر به الشعب الفلسطيني. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة ونائب رئيس وزراء الأردن ووزير الخارجية على رئاسة مناقشتنا هذا الصباح.

تؤيد زمبابوي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز.

نود أن نؤكد مجددا تضامننا البعيد الأمد ودعمنا لتحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته الوطنية المشروعة وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية في دولة فلسطين المستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل.

ما فتئت قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ٦٠ عاما. وعلى الرغم من عقود من مشاركة فلسطين بحسن نية في جهود السلام، تزداد محنتها سوءا على جميع الجبهات. ومن المؤسف أن مجلس الأمن فشل في الإسهام بشكل فعال في التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط، حتى مع استمرار تدهور الحالة وتهديدها لاستقرار المنطقة بأسرها وللسلام والأمن العالميين بصفة عامة. تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تقويض جميع جهود السلام، بدعم من البعض داخل المجلس تحت ستار الحق في الدفاع عن النفس. إن بيان رئيس الوزراء الإسرائيلي المؤسف، عشية الانتخابات الإسرائيلية، الذي رفض فيه الحل القائم على وجود دولتين، وتعهده بمواصلة بناء المستوطنات، أكد الشكوك في أنه لم يكن أبدا جادا بشأن المفاوضات، مما يلقي بشكوك خطيرة على إمكانية تحقيق حل الدولتين. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى أن تؤكد مجددا التزامها بالحل القائم على وجود دولتين وإلى اتخاذ خطوات ذات مصداقية من أجل التوصل إلى حل سلمي.

وتشعر زمبابوي بقلق بالغ إزاء تصعيد إسرائيل لبناء المستوطنات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعض قرارات المجلس. تلك الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات المنهجية، بما في ذلك احتجاز وتشريد المدنيين الفلسطينيين، يقوض أي آفاق للسلام. لا يمكن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط إلا من خلال حل الدولتين. لن تسفر

أي محاولة لتغيير الحقائق الديمغرافية من خلال المستوطنات أو استخدام القوة إلا عن إطالة أمد معاناة الشعب الفلسطيني.

وما زلنا نشهد معاناة واضطهاد الشعب الفلسطيني على يد السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. تدين زمبابوي بشدة، الآن أو في المستقبل، احتجاز إيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية والتي تمس الحاجة إليها.

وقد أجبر هذا الإجراء اللاإنساني السلطة الفلسطينية، وسوف يستمر في إجبارها، على اتخاذ تدابير تقشفية تؤثر على معيشة الشعب الفلسطيني. وينبغي محاسبة إسرائيل على هذه الجرائم. وتؤيد زمبابوي إجراء تحقيقات في جرائم الحرب المزعوم ارتكابها خلال حرب غزة، وينبغي محاكمة أولئك الذين تثبت مسؤوليتهم على النحو الذي أوصى به مجلس حقوق الإنسان.

لقد تم إحراز تقدم محدود في إعادة بناء الآلاف من المنازل والمستشفيات والمدارس التي تضررت أو دمرت على أيدي الجيش الإسرائيلي بغزة في آب/أغسطس الماضي. إن الحالة الحرجة في غزة ينبغي معالجتها على وجه السرعة بغية التخفيف من حدة الكارثة الإنسانية الناجمة عن القصف العشوائي الذي قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية. ونحث المجتمع الدولي على الإسراع في تقديم الدعم للتعمير من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني. كما ندعو المجتمع الدولي إلى معالجة مشاكل غزة الأساسية للتأكد من أنه تم التعامل مع المسألة بطريقة شاملة لكي يمنع نشوب الحروب في المستقبل.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى على الهامش في السعي إلى إيجاد حل عادل وسلمي للقضية الفلسطينية. وما زال الفشل في حل هذه القضية يقوّض مصداقية نظامنا الدولي وسيادة القانون. وزمبابوي تحث مجلس الأمن على اتخاذ زمام المبادرة وإحياء عملية السلام من أجل الحفاظ على هدف الحل القائم على وجود دولتين الذي يحظى بتأييد دولي. وهناك إجماع على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل وفقا لمسؤولياته بموجب الميثاق، وينهي الاحتلال الإسرائيلي والإفلات من العقاب، الأمر الذي أدى إلى معاناة الشعب الفلسطيني معاناة لا توصف، وغرس الكثير من بذور عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

نود أن نعرب عن تأييدنا لقررا يحدد البارامترات لاتفاق الوضع النهائي بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهذ الإجحاف الممتد لعقود. ومن شأن قرار يحدد إطارا زمنيا لاستقلال فلسطين، تماشيا مع اقتراح الأمم المتحدة بشأن الحل القائم على وجود دولتين وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، أن يعيد الأمل إلى الشعب الفلسطيني بأن تطلعاته الوطنية ستتحقق قريبا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تضامن زمبابوي وتأييدها اللذين لا يتزعزعان للشعب الفلسطيني في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم والشامل والعادل وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد سرير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جمهورية ملديف، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للمملكة الأردنية الهاشمية، بصفتها رئيس مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت في إطار البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده المتفانية من أجل إيجاد حل دائم للنزاعات المختلفة التي لا تزال تعاني منها هذه المنطقة.

وتغتنم ملديف هذه الفرصة لكي تعرب مرة أخرى عن دعمها الثابت لشعب وقضية فلسطين، وتأييدها لوضع حد

للعنف في المنطقة. وبمزيد من الحزن نشهد استمرار الفظائع على أيدي الذين اختاروا تعزيز العنف والكراهية والخوف. وانهزم التقدم المحرز، المرة تلو المرة، أمام النزاع، مما يجعل تحقيق سلام دائم أمرا يبدو مستحيلا. ويشير تقرير الأمين العام بوجه خاص إلى حرمان الفلسطينيين من إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية في الضفة الغربية. تشكل الزراعة المصدر الرئيسي لعمل الفلسطينيين ومواردهم، ويحد هذا التقييد بشدة من الأمن الاقتصادي للشعب الفلسطيني وقدرة الحكومة الفلسطينية على تقديم الخدمات الأساسية لشعبها.

تؤكد ملديف مجددا دعوتها إلى الإعمال الكامل للحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، واستنادا لحدود عام ١٩٦٧.

إن العنف والقمع يولدان الكراهية. إن الأطفال الذين يعيشون حاليا تحت الاحتلال والاضطهاد، مع حرمانهم من حقوقهم الأساسية، ينشأون والكراهية في قلوبهم والانتقام في أذهانهم. ونشهد اليوم هذه الكراهية واضحة فيما بين الشباب من كل دولة وعرق وعقيدة، مع تداعيات أمنية هائلة في الشرق الأوسط والعالم بأسره.

إنها تلك الكراهية، إلى جانب الآراء والمعلومات المضللة، التي تغذي التجنيد في المنظمات الإرهابية، بما في ذلك ما يسمى الدولة الإسلامية. ويشكل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية أحد أكبر التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، والتهديد الناشئ الأكبر للمجتمع العالمي. إن الفظائع التي ترتكب باسم الإسلام لاإنسانية وغير إسلامية. وملديف تقف مع المجتمع الدولي في الإدانة القوية لأنشطة المنظمات الإرهابية، وتؤيد مبادرات المجلس والدول الأعضاء الأخرى في هذا الصدد.

كما تبعث الحالة في سورية على القلق البالغ. فالقتال لا يزال يتزايد في جميع أنحاء البلد. وبالأمس، أبلغنا المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد بيير كراينبول، عن الحالة الخطيرة في مخيم اليرموك. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة الإنسانية والمهينة، وكون أن الأونروا لم تتمكن من الوصول إلى المخيم، وعدم توفر الظروف الآمنة اللازمة لها من أجل إيصال المعونة والتمكن من إجلاء المدنيين. وينبغي أن تعطى الأولوية لحماية المدنيين ولا سيما أولئك العالقين بالفعل في أوضاع هشة، مثل لاجئي مخيم اليرموك.

ويجب أن نكون حازمين في جهودنا، كمجتمع دولي، لمواجهة تحديات عصرنا بلا تردد. ونرى تشجيعا في الاتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة ٥+١. ونرى الأمل في العديد من التعهدات بتقديم المساعدة الإنسانية والنداءات الكثيرة ضد العنف، ومن أجل اتخاذ الإجراءات. ويجب أن نستمر في جهودنا الرامية إلى تقديم حلول دائمة، ووقف حلقة العنف والكراهية التي لا معنى لها، وإلى تحقيق تغيير دائم من أجل الأمن والسلام لمجتمعنا العالمي بأسره.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد موثوكومارانا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. يؤيد الوفد السريلانكي البيان الذي أدلت به إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلدي أن يعرب عن التقدير للخدمات الجليلة التي قدمها السيد روبرت سيري، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط المنتهية ولايته، وأن يتمنى لخلفه، السيد نيكولاي ملادينوف، النجاح في هذا الدور القيادي الهام. إن القيادة بطريقة استباقية في المجتمع الدولي أمر أساسي من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وتعاني أجيال من الفلسطينيين بسبب مجموعة من العوامل، ولا سيما لكونهم محرومين من الكثير من أراضيهم. في السنوات الأخيرة، زاد استمرار حصار غزة الصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. والقيود المفروضة على الواردات والصادرات بسبب الحصار تخنق النمو الاقتصادي، فضلا عن أنها تزيد الأزمة الإنسانية سوءا. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في غزة، حيث تجب تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين بعد نزاع العام الماضي، الأمر الذي أدى إلى دمار وتشريد واسعي النطاق. إن استمرار المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار لقطاع غزة المدمر ينبغي أن يصبح أولوية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تسريع وتيرة التعمير من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية فضلا عن كفالة الاستقرار.

ومن شأن تنفيذ التعهدات المعلنة في مؤتمر القاهرة بشأن فلسطين في العام الماضي أن يكون بمثابة شريان حياة للشعب الفلسطيني لتمكينه من إعادة بناء حياته وسبل معيشته. ويجب أيضا إعطاء أولوية قصوى لتمويل وكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بعمليات هامة في غزة سواء بالنسبة للاجئين أو السكان من غير اللاجئين. ويتعين استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن، بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم يتسق مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن يسعى كلا طرفي النزاع إلى جميع السبل المؤدية إلى السلام بهدف إقامة دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل في نهاية المطاف. ومن شأن اتِّباع نهج يراعي شواغل كلا الطرفين على نحو متبادل أن يساعد على تهيئة مناخ مؤات للسلام.

ونود أن نؤكد مجددا أيضا ضرورة تلبية المتطلبات الأمنية للشعب الإسرائيلي. ومن شأن إحداث تحسُّن في وضع الفلسطينيين، أن يسهم في تحسين الحالة في المنطقة بأسرها. ويتعين وقف الأنشطة الاستيطانية الجارية حاليا، التي تتسم بعدم الشرعية بموجب القانون الدولي، في أقرب وقت ممكن بغية التوصل إلى حل مستدام. وتؤيد سري لانكا تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وتؤيد سري لانكا أيضا طلب فلسطين المتعلق بنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وندرك أن بقاء حل الدولتين يتوقف على الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني ونهوضه الاقتصادي .

وختاما، يحدونا الأمل في أن تغتنم إسرائيل وفلسطين معا الفرص المتاحة لهما خلال هذا العام، كي يتسنى لهما التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي لما فيه مصلحة الأجيال المقبلة.

الرئيس: طلبت العديد من الوفود الكلمة للإدلاء ببيانات إضافية. وأرجو أن تلتزم جميع الوفود بالإدلاء ببيان إضافي واحد فقط.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة للرد على التعليقات التي أدلت بها وفود بعينها أثناء الجلسة اليوم. بداية وقبل كل شيء، فإن من المفاجئ تماما أن تتجرأ حركة عدم الانحياز، إلى جانب أعضاء آخرين مثل زمبابوي وكوبا وإندونيسيا وماليزيا، على النفاق وإلقاء المحاضرات على إسرائيل فيما يتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، في حين أن الكثير من أعضائها الرئيسيين، مثل إيران والمملكة العربية السعودية وسورية، يأتون بين أسوأ منتهكي حقوق الإنسان وتوجد بها أسوأ النظم القمعية على الصعيد العالمي. لقد ذُهلتُ على وجه الخصوص لسماعي إلى ممثل إندونيسيا، الذي آثر عدم ذكر جز رأسي اثنين من الرعايا الإندونيسيين بطريقة وحشية من قبل السلطات السعودية القانونية خلال هذا الأسبوع. وأود أن أذكِّر ممثل إندونيسيا أن هذه الوحشية من قبل الدولة السعودية إنما تشكّل أحد

الجوانب الرئيسية للحالة في الشرق الأوسط اليوم، وأن النفاق سمة رئسية للبيانات التي تدلي بها بلدان هذه الحركة.

وفيما يتعلق بالبيان السوري، أود أن أشير إلى أمرين يتمثل أولهما: في مسؤولية النظام الذي ينتمي إليه ممثل البلد عن وفاة أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ مواطن سوري. وليس بوسع أي أكاذيب أو بيانات تحريضية أن تحجب هذه الحقيقة. وليس إلقاء اللوم على إسرائيل فيما يتعلق بإجلاء الجنود التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من المنطقة الفاصلة سوى تحريف للتاريخ. وحقيقة الأمر هي أن الجيش السوري قد فر أمام التقدم الذي أحرزه إرهابيو جبهة النصرة، تاركين بذلك جنود القوة دون حماية وفي خطر. وإدراكا منا لذلك الخطر، فتحت إسرائيل أبوابها أمامهم ووفرت لهم ملاذا آمنا، ما زالوا يقيمون فيه حتى اليوم. ولا تستطيع الأكاذيب السورية حجب هذه الحقيقة.

لقد كان من المثير للاهتمام بالنسبة لي أن أستمع إلى ممثل إيران وهو يتكلم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية. وأرى أن من المعروف جيدا أن إيران هي الدولة الوحيدة التي تحتل بلدانا أخرى في الشرق الأوسط اليوم، بما في ذلك في لبنان. وما الحرس الثوري الإيراني سوى أحد الكيانات التي حددها مجلس الأمن بوصفها المسؤولة عن قتل عشرات الآلاف من المدنيين في الشرق الأوسط، علاوة على مسؤوليته عن شن عدد لا يحصى من الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. وتحتل إيران العديد من الأراضي والعواصم العربية في منطقتنا: في لبنان وسورية والعراق واليمن. وفي لبنان، فإن إيران هي الراعي والمورِّد الرئيسي للأسلحة غير المشروعة والمتطورة لحزب الله، وهو منظمة حُدِّدت على أنها إرهابية. وفي انتهاك صارخ للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرار تطبيق الجزاءات ١٧٤٧ (٢٠٠٧) فإن إيران ووكلاءها، سواء كان نظام الأسد، أم حزب الله، أم حماس، أم حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، هما من يشكّلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد حان الوقت للتصدي لهذا التهديد.

الرئيس: طلب ممثل المملكة العربية السعودية الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إلياس (المملكة العربية السعودية): تستمر إسرائيل في محاولاتها البائسة في تزييف الحقائق وصرف أنظار مجلسكم الموقر عما ترتكبه سلطاتها من جرائم بحق الشعب الفلسطيني، عن طريق مهاجمتها لكل من ينتقد سياساتها التعسفية وأعمالها المنافية للقانون الدولي والشرعية الدولية المنافية للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بحق الشعب الفلسطيني. لقد كان في بيان المملكة العربية السعودية صباح اليوم تبيان واضح وتفصيل شامل لموقفها من الادعاءات والمغالطات الإسرائيلية سوءا تلك التي وردت في بيانها الأول أو تضليها التالي.

يستمر ممثل النظام السوري في تكرار ذات الافتراءات التي تتطاول على المملكة العربية السعودية، مما يدل على إفلاسه في الوقت الذي يعجز فيه عن تحويل أنظار مجلسكم الموقر عن المأساة التي يقترفها النظام في سورية بحق الشعب السوري. إن المملكة العربية السعودية قد أكدت مرارا على إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأن اجتثاث الإرهاب يتطلب التصدي للعوامل التي أدت إلى ظهوره وانتشاره، وأهمها ما تمارسه السلطات السورية من انتهاكات بحق الشعب السوري. إن تجرؤ ممثل النظام السوري وما استخدمه من عبارات إرهابية من قطع للأيدي وغيرها، لم يكن فيه احترام لمجلسكم الموقر قبل المملكة العربية السعودية، ولا يعدُّ إلا انعكاسا لذات المنهج الذي يستخدمه هذا النظام من ترهيب وتقتيل وقطع لأيدي من يعارضه من أبناء الشعب السوري في سبيل تطلعه للحرية والكرامة.

الرئيس: طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية (تكلم بالإنكليزية)): لقد طلبتُ الكلمة للرد على للبيانين الخطابيين السخيفين اللذين أدلى بهما ممثل النظام الإسرائيلي في المجلس

هذا الصباح وفي ما بعد ظهر اليوم. وكلاهما حافل، كما هو الحال دائما، بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والمبالغات ضد حكومة بلدي، بل ضد جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز فيما يبدو الآن. وقد قُصد من كليهما عمدا تحويل الانتباه عن الفظائع والاعتداءات والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل دائما بحق السكان الفلسطينيين.

وقد كانت التصريحات المتعصبة التي أدلى بها مؤخرا رئيس النظام الإسرائيلي ضد سكان إسرائيل من العرب وكلماته عما يسمى بعملية السلام والحل القائم على وجود دولتين بالغة الأهمية، حيث أنها أماطت اللثام عن وجههم وكشفته أمام العالم أجمع. وهم، بذلك، قد كشفوا تماما عن طابعهم العنصري والمتعصب من ناحية وكشفوا، من ناحية أخرى، عن نواياهم الخبيثة في التظاهر بالتحدث مع الفلسطينيين حول السلام على مدى العقدين الماضيين.

وإنه لأمر مثير للسخرية ومروع بشدة حقا أن يسمح نظام اشتهر بسياساته للفصل العنصري وجرائم الحرب التي ارتكبها، والتي وثقتها جيدا أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، لنفسه باتهام بلدان أخرى بهذه الطريقة الشريرة. وهو نظام يرفض الامتثال للعديد من قرارات وأنظمة الأمم المتحدة ويحتل منذ عقود طويلة أراضي شعب آخر. ومما يتنافى مع المنطق أيضا أن يجرؤ ذات النظام، ذي السجل المعلوم جيدا في مجال استحداث وإنتاج وتكديس مختلف أنواع الأسلحة اللاإنسانية، بما فيها الأسلحة النووية، على اتهام الآخرين زورا بمحاولة حيازة نفس النوع من الأسلحة.

وبينما يزعمون دائما أنهم يشعرون بالقلق إزاء البرنامج النووي الإيراني، وهو برنامج سلمي بالكامل ويخضع للإشراف الدولي، فإننا في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم محقون تماما في الشعور بالقلق إزاء الأسلحة النووية الموجودة بأيدي هذا النظام الذي أظهر مرارا وتكرارا قدرته على القتل ونزوعه إليه. وأحدث مثال على ذلك الحملة المسعورة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ ضد الفلسطينيين العزل. فهل يمكننا نحن أو أي شعب آخر تصديق أن هناك مقصدا آخر لممثلي إسرائيل سوى صرف الانتباه الدولي عن الجرائم التي يرتكبها نظامهم ضد جيرانه بشدة تنم عن هوس بإشعال الحرائق؟

لقد حاول النظام الإسرائيلي دائما جاهدا تخريب وتعطيل المفاوضات الجادة والصادقة التي تشارك فيها حكومة بلدي منذ عامين لمعالجة أي شواغل حقيقية قد تكون لدى المجتمع الدولي إزاء البرنامج النووي الإيراني. وليس لدينا أي شك في أن التقدم المحرز في هذه المفاوضات وكذلك هزيمة إسرائيل المدوية في عرقلة التوصل إلى اتفاق يشكلان مدعاة قوية للقلق والكرب بالنسبة لهم. إن التبجح الذي استمعنا إليه اليوم في المجلس هو رد فعل عصبي على ما يواجهونه من رفض في هذا الصدد.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.